د. مصطفى السعيد

الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة

مظاهر الضعف ■ الأسباب ■ العلاج

دار الشروق

الاقتصــــاد المصـــــري
وتحديات الأوضاع الراهنة

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

مقدمة

تحاول الحكومة جاهدة، يساندها جهاز إعلامى قوى، إشاعة الثقة والأمل . . وهذا من حقها، بل من واجبها . . إلا أن هناك واقعا أصبح من المستحيل إنكاره، وهو أن الاقتصاد المصرى يعانى فى الوقت الراهن من مظاهر ضعف كثيرة ومتفاقمة، وأن هذه الحالة لها جذورها منذ فترة طويلة، إلا أنها تزايدت وتفاقمت فى السنوات الأخيرة للحكومة السابقة وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٩٧م، وازدادت عمقا فى ثلاث السنوات الأخيرة . . وهذا لا ينفيه ما ينشر أحيانا فى وسائل الإعلام من أرقام أو تصريحات على عكس هذه الحقيقة . .

ولكن، على الجانب الآخر، ، هناك حقيقة يتعين أن نعيها جيدا، وهى أن ما يعانى منه الاقتصاد المصرى ليس أمرا فريدا أو شاذا؛ إذ كثيرا ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية وغير النامية، وبخاصة الآخذة منها باقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية . . . وما تجارب دول جنوب شرقي آسيا فى أواخر التسعينيات، وتجربة تركيا والأرجنتين فى الشهور الأخيرة، بل وتجربة اليابان ذاتها ومنذ أكثر من سنتين، إلا أمثلة تؤكد هذه الحقيقة . . . والتاريخ الاقتصادى يزخر بالكثير من الأمثلة على ما تواجهه مختلف الدول من صعوبات بل وأزمات اقتصادية . . . كما يزخر أيضا بالكثير من أمثلة النجاح فى التغلب على هذه الصعوبات والأزمات . . .

إنه أمر طبيعى ومتوقع أن يتعرض اقتصاد دولة ما إلى بعض الصعوبات أو إلى أزمة، ولكن الخطورة الحقيقية تكمن فى عدم اعتراف المسئولين عن رسم السياسات الاقتصادية بهذه الصعوبات والأزمات، وبالتالى عدم الرغبة أو القدرة

على اتخاذ القرارات الواجبة والصحيحة، وفى الوقت المناسب. هنا تنهار الثقة ويتبدد الأمل.. وهنا تفقد الحكومة وجهاز إعلامها مصداقيتهما.. وهنا يتحقق الخطر.. وهنا تأتى مسئولية رجال الفكر؛ إذ يتعين عليهم أن يبحثوا عن الحقائق بموضوعية كاملة، وأن يضعوها أمام المسئول عن اتخاذ القرار، بل وأمام المجتمع ككل، دون مغالاة أو استهانة، وأن ينبهوا إلى مخاطر ما قد يوجد من سلبيات، وأن يسارعوا بتقديم وجهات نظرهم العلمية والموضوعية حول ما يتعين اتخاذه من إجراءات وسياسات لعلاج هذه السلبيات، تحقيقا للتنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية..

وتلبية لهذه المسئولية، كان هذا الكتاب الذى يقع فى ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول، ويتناول واقع الاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية وما يعانيه من مظاهر ضعف. أما الفصل الثانى، فإنه يتناول بيان وتحليل الأسباب التى تكمن وتفسر مظاهر الضعف.. أما الفصل الثالث والأخير، فإنه يتناول اقتراح السياسات الواجبة الاتباع لعلاج مظاهر الضعف، والعودة بالاقتصاد المصرى إلى الانطلاق والتقدم.

لقد حرصت أن تتاح الفرصة لقطاعات واسعة من المجتمع المصرى، والمؤثرة فى اتخاذ القرار الاقتصادى، لقراءة هذا الكتاب وتمعن ما جاء به.. إن قارئ هذا الكتاب ليس المتخصص فى علم الاقتصاد وحسب، ولكنه أيضا كل مهتم بأمور السياسة والعمل العام فى المجالس النيابية والشعبية وغيرها، وكذلك رجال الأعمال وأعضاء النقابات المهنية والعمالية، وأيضا رجال الإعلام.. لذلك، حرصت على أن تكون السمة الأساسية هى التمسك ببساطة العرض ووضوح الفكرة والتقليل من استخدام المصطلحات الفنية التى لا يستخدمها ويتفهمها إلا المتخصصون، كما حرصت على البعد عن استخدام المعادلات وجداول البيانات والرسومات البيانية، وذلك دون الإخلال بالحقائق الموضوعية للاقتصاد المصرى وتحليلها بأسلوب علمى واضح.. وهذه مهمة صعبة أرجو من الله أن أكون قد وفقت فى تحقيقها.

وفى ختام هذه المقدمة، أتقدم بخالص الشكر إلى مجموعة كبيرة من الزملاء من رجال الاقتصاد والسياسة والأعمال والإعلام، ممن أتيحت لى فرصة الحوار والمناقشة معهم حول الكثير من الموضوعات والآراء التى تضمنها هذا الكتاب. . وأخص بالشكر أخى الأكبر الدكتور/ عاطف صدقى الذى أتاح بعلمه وأسلوبه الهادئ الرصين الفرصة لتصحيح الكثير من الآراء التى تضمنها هذا الكتاب، بتوفير قدر كبير من المعلومات، خصوصا من خلال دراسات ومناقشات اللجان القومية المتخصصة، وإبداء الرأى حول ما تضمنه هذا الكتاب من تحليل واقتراحات. . كما أخص بالشكر والامتنان أستاذى الدكتور/ سعيد النجار وزميلى الدكتور/ جلال أمين على ما أبدياه من تعليقات قيمة على مسودة هذا الكتاب، وهى تعليقات أكدت أهمية ما تضمنه، واستفدت منها كثيرا، وكانت حافزا قويا للتوجه إلى النشر.

لقد تضمنت تعليقات أستاذى الدكتور/ سعيد النجار الكثير من الملاحظات التى تنطوى على اختلاف فى وجهات النظر حول مفهوم الاقتصاد الحر، وما ينطوى عليه من منطق. . وهو أمر محل التقدير والاحترام. . إلا أن هذا الاختلاف لم يمنع من استخدام سيادته فى تعليقاته القيمة، وفى الكثير من مواقع هذا الكتاب لعبارات أعتز بها، مثل: أوافق. . رائع. . ممتاز. . إلخ. أما زميلى الدكتور/ جلال أمين، فإنى أكتفى بتسجيل العبارات التى بدأ بها تعليقه؛ إذ يؤكد بأن هذا الكتاب يُعَدُّ فى رأيه من أفضل ما قرأ «إن لم يكن أفضلها على الإطلاق» فى تشخيص المحنة الاقتصادية التى تمر بها مصر منذ سنوات، وفى تحليل أسبابها والإيصاء بطريقة الخروج منها.

وفقنا الله لما فيه خير مصر وشعبها.

د / مصطفى السعيد

الفصل الأول

واقع الاقتصاد المصرى..

محاولة لتحديد ما يعانيه الاقتصاد المصرى حاليا من مظاهر ضعف.

دون مغالاة.. أو استهانة

أمران هامان:

فى البداية ونحن في منتصف عام ٢٠٠٢م، يتعين الإشارة إلى أمرين مهمين، لهما تأثيرهما القوى على فهم واقع الاقتصاد المصرى والتعرف على مظاهر ضعفه الراهنة وتقييمها على نحو موضوعى وشامل:

الأمر الأول

إن إبراز أوجه الضعف الحالية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، لا ينفى وجود أوجه قوة وكثيرة . . . ، متمثلة أساسا فيما يتمتع به الاقتصاد المصرى من قوة بشرية ومن سوق واسعة نسبيا ومن بنية أساسية تتجاوز فى قوتها واتساع نطاقها ما قد تفرضه وتتطلبه المرحلة الحالية للتنمية . . إلخ. كما يتعين ملاحظة أن جذور أوجه الضعف الحالية تمتد منذ بداية سني الانفتاح الاقتصادى فى أوائل التسعينيات، وربما قبل ذلك عندما سيطرت الدولة على وسائل الإنتاج . . . فالسياسات التى طبقت فى كلتا المرحلتين قد ساهمت بقدر أو آخر فيما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من أوجه الضعف. فالحكومة الحالية غير مسئولة عن كل ما يعانيه الاقتصاد المصرى في المرحلة الراهنة، وإن كانت مسئولة عن عدم اتخاذ القرار الصحيح، وفى الوقت المناسب، لعلاج أوجه الضعف التى يعانيها الاقتصاد.

الأمر الثانى

يواجه الباحث فى شئون الاقتصاد المصرى صعوبة بالغة فى الحصول على البيانات الصحيحة التى تعكس حقائق مختلف المتغيرات الاقتصادية، وذلك

نتيجة نقص البيانات وعدم شمولها، فضلا عن تناقض وعدم حداثة ما يوجد منها، وأحيانا كثيرة عدم صحتها أو دقتها . . . والأمثلة على ذلك كثيرة . . . فعلى الرغم من وجود مظاهر كثيرة تؤكد ما يعانيه الاقتصاد المصرى من ركود، فإن البيانات الرسمية ما زالت تؤكد أن معدل النمو السنوى للناتج القومى يتجاوز ٥٪، بل ويصل أحيانا فى بعض تصريحات المسئولين إلى ما يزيد على ٦٪ . . وعلى الرغم من وجود أكثر من حقيقة تؤكد وجود عجز متزايد فى ميزان المدفوعات، وأن هذا العجز لا يرجع إلى أسباب طارئة ولكن إلى خلل يتعلق بهيكل وطبيعة مكونات هذا الميزان، فإن البيانات والتصريحات المتكررة - خصوصا من السيد/ وزير الاقتصاد قبل التعديل الوزارى الأخير وتوليه وزارة التجارة الخارجية - تحاول أن تؤكد بأن هذا العجز يرجع إلى ظروف طارئة وبالذات إلى أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة، وتحاول أن تركز على ما طرأ من تحسن ظاهرى فى الميزان التجارى خلال العامين الماضيين، مشيرة إلى انخفاض أرقام الواردات وزيادة أرقام الصادرات، متجاهلة أن ما حدث من نقص فى الواردات هو فى الواقع نتيجة لما يوجد من ركود، وانخفاض معدلات الاستثمار، وانخفاض معدل استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة. والدليل على ذلك أن النقص فى الواردات، إن وجد، إنما يرجع فى المقام الأول إلى نقص استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة والمواد الخام، وأن استيراد السلع الاستهلاكية لا يزال يسير فى اتجاه تصاعدى، خصوصا إذا قدَّرنا أن سلعًا مثل القمح أو الزيت هى فى حقيقتها سلع استهلاكية، وهذا هو الصحيح، وليست سلعا وسيطة كما تحاول بعض مصادر البيانات أن تصنفها . . . كما تتجاهل هذه التصريحات أن الزيادة فى أرقام الصادرات إنما ترجع فى المقام الأول إلى الزيادة فى الأسعار العالمية للبترول، وإلى تصنيف الصادرات إلى العراق، والتى زادت بشكل ملحوظ فى السنتين الأخيرتين، بأنها صادرات مصرية، بينما أن أغلبها فى الواقع سلع أجنبية منتجة خارج مصر . . . بل ومتجاهلة ما صرح به السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ونشر في جريدة الأهرام في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٢ من زيادة الفجوة بين الصادرات

والواردات نتيجة زيادة الواردات بنسبة أكبر خلال خمسة الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ . . . ولم يتوقف السيد وزير التجارة الخارجية عن الإدلاء بالتصريحات المتضمنه لبيانات غير دقيقة ولمعلومات تنطوي على إيهام المواطن بوجود تحسن في أوضاع الاقتصاد على خلاف الحقيقة ولعل آخرها ما صرح به أخيراً في يوليوعام ٢٠٠٢ من إنخفاض عجز ميزان المدفوعات بواقع ٥٠٪ . . . إلخ!!!

وما يصدق بالنسبة لإحصاءات وبيانات الركود وبيانات العجز فى ميزان المدفوعات، يصدق أيضا بالنسبة لبيانات البطالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة.

مظاهر الضعف

وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الصحيحة والكاملة، فإننا نستطيع أن نرصد مظاهر خمسة تؤكد ما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من ضعف يكاد يصل إلى مرحلة الأزمة . . . وهذه المظاهر هى :

أولا : ركود النشاط الاقتصادى.. نقص السيولة والبطالة.

على الرغم من إصرار الحكومه على أن الاقتصاد المصرى ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان لتصل إلى ٥٪ سنويا، وفى بعض التصريحات الرسمية إلى ٦٪، وعلى الرغم من محاولة وصف ما يعانيه الاقتصاد المصرى بأنه مجرد تباطؤ فى معدلات النمو عندما يواجه المسئولون حقائق الركود ومظاهره الواضحة . . . على الرغم من كل ما تقدم، فإن هناك ما يشير بل ما يؤكد تعرض الاقتصاد المصرى فى السنين الأخيرة إلى حالة ركود حقيقى بكل ما تعنيه كلمة ركود من سلبية فى معدلات النمو. ومظاهر ذلك كثيرة، منها: ارتفاع معدلات البطالة، وغلق الكثير من المصانع وانخفاض معدلات استخدام الطاقة فى عدد

آخر منها، خصوصا فى المدن الجديدة . . إذ على الرغم من عدم نشر إحصاءات رسمية دقيقة عن معدلات البطالة وعدد المصانع التى أغلقت أو انخفض معدل استخدامها لطاقاتها، فإن المعلومات والبيانات التى يؤكدها العاملون وأصحاب المصانع فى المدن الجديدة وغيرها تؤكد صحة ما ذكر . . .

ولا تقف مظاهر الركود على ما تقدم، إذ يضاف إلى ذلك: تزايد حالات التعثر لدى الكثيرين من رجال الأعمال، وعدم طرح أي شركة للاكتتاب العام خلال ثلاثة الأعوام السابقة، وتدهور قطاع الغزل والنسج الذى يمثل العمود الفقرى للصناعة بمصر من حيث عدد العاملين والقيمة المضافة، وانخفاض معدلات الائتمان المصرفى، وهبوط عائدات السياحة ومعدلات الاستثمار فى هذا القطاع الحيوى، وزيادة حالات الإفلاس أمام المحاكم وتزايد قضايا الشيك بدون رصيد . . . إلخ . . .

كل ذلك، ويقال إن الاقتصاد المصرى لا يعانى الركود !!

ولقد صاحب ركود النشاط الاقتصادى، بل وكان أحد أسبابه وتعاظم مداه، ما يعانيه الاقتصاد المصرى ومنذ فترة من نقص فى السيولة. مرة أخرى تحاول الحكومة التقليل من خطورة ظاهرة نقص السيولة، وما تؤدى إليه من ازدياد فى حدة الركود وتفاقم ظاهرة تعثر قطاع الأعمال، وذلك بنشر بيانات تؤكد زيادة كمية النقود المصدرة ونقود الائتمان بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومى متجاهلة قدراً كبيرا من الزيادة في أرقام نقود الائتمان إنما يرجع إلى تراكم الفوائد على ديون متعثرة لا ترد، وبنشر بيانات تؤكد أن حالات التعثر ما زالت محدودة، وفى إطار المسموح به إذا ما نظر إليها بوصفها نسبة من حجم الائتمان الكلى . . . وفى ذلك تجاهل للكثير من الحقائق العلمية:

إن حجم السيولة لا يتوقف على كمية النقود المصدرة وحسب، بل يتوقف أيضا على قدرة النظام المصرفى على الإقراض، واستعداده ورغبته فى ذلك. فقد يكون النظام المصرفى غير قادر على الإقراض إذا وصل حجم

الإقراض إلى السقف المسموح به بسبب ما سبق أن أعطاه من قروض ضخمة للأفراد والشركات، وبسبب عدم سدادها فى المواعيد المتفق عليها. وقد يكون غير مستعد أو غير راغب خوفا من تأثير انتشار حالات التعثر أو الإفلاس أو الهرب إلى الخارج. . كما يتوقف حجم السيولة على حجم الأرصدة النقدية الاحتياطية لدى الشركات. وفى حالة الاقتصاد المصرى وانتشار حالات التعثر، فإن حجم هذه الاحتياطيات ضئيل للغاية. . كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن حجم السيولة لا يتوقف فى النهاية على كمية النقود فقط، سواء فى ذلك النقود المصدرة أو نقود الائتمان أو أرصدة العملات الأجنبية أو الأرصدة النقدية الاحتياطية لدى الشركات، ولكن أيضا على سرعة تداول النقود، وهو الأمر الذى تتجاهله الحكومة عند التحدث عن قضية نقص السيولة؛ إذ تشير الكثير من الدلائل إلى تباطؤ معدلات تداول النقود. . فزيادة النقود لا تضمن فى حد ذاتها أن هذه الزيادة تنساب فى شرايين الاقتصاد وبكفاءة وفى الاتجاه المطلوب؛ إذ قد تتجه إلى الاكتناز، وقد تتسرب إلى تحويلات خارجية، وقد تتجمد فى مديونيات لدى الخزانة العامة أو فى مديونيات لدى شركات قطاع الأعمال العام. . إلخ. .

ولعل من الظواهر التى تؤكد وجود عجز ونقص فى السيولة النقدية تزايد حالات التعثر، كما سبق أن أوضحنا. إن التعثر قد يرجع إلى أسباب كثيرة، ولكن من أهمها فى الوقت الحالى ما يعانيه الاقتصاد المصرى من نقص فى السيولة. إن ما ينشر أو يبلغ به البنك المركزى من حالات التعثر لا يمثل الحجم الحقيقى لهذه الظاهرة؛ إذ تحرص البنوك، وقد تكون على حق، على معالجة حالات التعثر داخل البنك، ولا تبلغ البنك المركزى إلا بتلك الحالات التى تيأس من معالجتها وتضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها. .

وعلى أي حال، فإن هناك الكثير من الدراسات الاقتصادية الجادة، منها الدراسة التى قامت بها الدكتورة/ فائقة الرفاعى (وكيل محافظ البنك المركزى سابقا، وعضو مجلس الشعب الحالى) والتى قام بنشرها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، والتى تؤكد معاناة الاقتصاد المصرى من عجز فى السيولة النقدية. . كما أن أروقة الجهاز المصرفى، وحديث الندوات والمحاضرات العلمية، ونتائج ما ينشر من دراسات موضوعية، ناهيك عما ينشر فى الصحافة، وما نسمعه يتردد فى أرجاء الأسواق وأروقة اتحادات رجال الأعمال المختلفة، أو ما يعلن عنه من أجهزة الرقابة والتحقيق، بل والمحاكمات الجنائية - كل ذلك يؤكد التزايد المستمر فى حالات التعثر، بل وحالات الهرب إلى الخارج، بين رجال الأعمال. . هذا التعثر، وهذا الهرب يرجعان إلى أسباب كثيرة، منها ما يرجع إلى انحرافات كادرات الجهاز المصرفى وعدم كفاءتها، ومنها ما يرجع إلى ضعف الدراسات وعدم كفاءة الكادرات المسئولة عن فحص ومراجعة ومتابعة المشروعات، ولكن جزءا لا يستهان به يرجع إلى ظروف السوق وما يعانيه من ركود ونقص فى السيولة.

وكان طبيعيا أن يترتب على الركود ونقص السيولة تزايد معدلات البطالة. ومرة أخرى، وعلى الرغم من محاولة الحكومة التقليل من حجم هذه الظاهرة وعدم نشر البيانات الصحيحة عنها، وتبنيها فيما تنشره من إحصاءات لتعريفات ضيقة للغاية عند تحديدها لمن يُعَدُّ فى حالة بطالة، وأنها عندما تضطر إلى الاعتراف بالحقيقة فإنها تعترف بها على استحياء شديد، فإن ظاهرة البطالة تعد من أخطر ما يهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر. . ويشعر بخطورة هذه الظاهرة وتجاوز حجمها حد المعقول من يعمل فى المجال الشعبى للحياة العامة والنزول إلى الشارع السياسى فى انتخابات مجلس الشعب أو مجلس الشورى، حيث

تنهال عليه طلبات التوظف من الشباب من الخريجين منذ عام ١٩٨٤ ، وحيث يلاحظ ازدياد عدد الخريجين ممن يضطرون إلى القيام بأعمال دنيا لا تتفق بالمرة مع ما حصلوا عليه من مؤهلات علمية . . فهناك فى دائرتى الانتخابية بديرب نجم شرقية كثيرون من الشباب الحاصلين على مؤهل علمى عال فى القانون أو المحاسبة أو الآداب ويعملون عمال خرسانة لدى المقاولين . . فهل يعقل ذلك؟!!

ولقد ساهم فى تفاقم هذه الظاهرة عودة أعداد كبيرة ممن كانوا يعملون بدول الخليج بمعدلات تفوق الفرص الجديدة المتاحة للمصريين هناك ، فضلا عن الأعداد المتزايدة التى فقدت عملها فى الكثير من المصانع والأنشطة السياحية نتيجة الركود وما تعرضت له السياحة فى الفترة الأخيرة من صعوبات ، ناهيك عمن تركوا أعمالهم فى القطاع العام تطبيقا لنظام المعاش المبكر . .

ولقد أوضحت الإعلانات الأخيرة عن وجود وظائف بالجهاز الحكومى لكل محافظة من محافظات مصر ، وصول أعداد المتقدمين إلى ما يزيد على خمسة ملايين . . كما نشرت بعض الصحف ، مدى عمق وخطورة ظاهرة البطالة وارتفاع نسبتها لتصل إلى ما يزيد على ٢٠٪ من حجم القوة العاملة في مصر . . وهكذا يتم إهدار أهم عنصر يتميز به الاقتصاد المصرى وهو عنصر القوة البشرية . .

إن الحكومة تعترف بأن هناك حوالى ٨٠٠٠٠٠ شاب وفتى يدخلون سوق العمل سنويا . . وتعترف بأن القطاع الحكومى لا يستطيع أن يستوعب أكثر من ١٧٠٠٠٠ شاب فى أعمال منتجة . . والقطاع الخاص يواجه حالة الركود منذ أكثر من خمس سنوات ، ومن يفصل من عمله نتيجة ذلك يزيد على من يتم توظيفه . . إذن فهناك أكثر من ٦٠٠٠٠٠ شاب يضافون إلى طابور البطالة سنويا . . الأمر الذى يؤكد تفاقم الظاهرة وتزايد خطورتها . .

ثانيا: عجز ميزان المدفوعات وتزايد الضغط على قيمة الجنيه المصرى.

لأسباب كثيرة تمتد جذورها منذ بدء سياسات الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات، شاهدت الواردات نموا مستمرا لم يوازه نمو مماثل فى الصادرات. وعلى الرغم من تزايد صادرات البترول فى أواخر السبعينيات وطوال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، فإن الفجوة بين الواردات والصادرات أخذت فى التزايد. . ولكن على الرغم من تزايد الفجوة بين الواردات والصادرات وزيادة عجز الميزان التجارى، فإن ميزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات) من سياحة وعائد قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وميزان المعاملات الرأسمالية من قروض ومنح ومساعدات واستثمارات أجنبية، كانا يحققان فائضا يكفى لتغطية العجز فى الميزان التجارى، مما كان يؤدى فى النهاية إلى توازن ميزان المدفوعات ككل، إن لم يتحقق به فائض فى كثير من السنوات. . ومن ثم، فإذا كان قد حدث انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية خلال هذه الفترة وحتى بداية التسعينيات، فإن هذا التخفيض كان يتم جزئيا لتصحيح أوضاع سعر الصرف بعد أن تجمد لفترة طويلة قبل اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات، أو لتصحيح العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، أو كان يتم انعكاسا لتزايد معدلات هروب رءوس الأموال إلى الخارج أو لانكماش التدفقات الاستثمارية. . إلخ. .

ولكن الجزء الأكبر من انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى خلال هذه الفترة، بل وتدهوره، وبالذات خلال عقد الثمانينيات، إنما يرجع إلى خلل فى هيكل سوق الصرف وأسلوب تنظيمه، حيث تعددت أسعاره وأصبح متسما باحتكار القلة، خاضعا لسيطرة فئة قليلة من المضاربين من تجار العملة. ولقد استفاد هؤلاء المحتكرون من السياسات المالية والنقدية والتجارية السائدة فى ذلك الوقت، وفى مقدمتها سياسات العجز فى الموازنة العامة والتوسع فى معدلات الائتمان

المصرفى، ولكن فى المقام الأول سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة والتى أدت إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي خارج نطاق الجهاز المصرفى، إذ اتجه المستوردون إلى تجار العملة فى السوق السوداء لتدبير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل هذا النظام الشاذ والضار من نظم الاستيراد، وازدادت حدة المضاربات التى ساهمت بدورها في زيادة حدة هرب رءوس الأموال إلى الخارج، وانكماش معدل التدفقات الاستثمارية.. إلخ..

والدليل على أن اضطرابات سوق الصرف والضغط على قيمة الجنيه المصرى خلال الثمانينيات بالذات إنما يرجع إلى اختلال هيكل هذا السوق وسوء تنظيمه ليصبح سوق احتكار قلة يسيطر عليه عدد قليل من المضاربين، وأنه لا يرجع إلى وجود عجز هيكلى فى ميزان المدفوعات ككل، أن وزارة الدكتور عاطف صدقى عندما اتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادى النقدى والمالى فى أوائل التسعينيات باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية على نحو موضوعى وواقعى، شاهدنا نجاحا فى القضاء على السوق السوداء للصرف واختفاء لتجار العملة ومضارباتهم، كما شاهدنا استقرارا فى سعر الصرف وزيادة فى احتياطى البنك المركزى من النقد الأجنبى ليصل إلى حوالى ٢٢ مليار دولار، وهو ما يوازى سنة ونصف السنة تقريبا من قيمة الواردات، وهو بذلك يعد احتياطيا يفوق المعدلات الآمنة فى مثل هذه الحالات..

ومن الواضح أن نجاح وزارة الدكتور/ عاطف صدقى فى أوائل التسعينيات فى تحقيق استقرار سعر الصرف وزيادة احتياطى البنك المركزى إنما يقوم دليلا على أن عرض النقد الأجنبى يزيد على الطلب عليه، مما يعنى تمتع الاقتصاد المصرى بوجود فائض فى ميزان المدفوعات ككل، وأن ما كان يحدث من اضطرابات فى سوق الصرف خلال الثمانينيات إنما يرجع إلى أسباب أخرى فى مقدمتها خلل سوق الصرف

ذاتـه وسوء تنظيـمـه، وليس إلى وجود خـلل هيكلى فى ميـزان المدفـوعـات ككـل . . صحيح أن نجاح وزارة الدكتـور/ عـاطف فـى تحقيـق استـقـرار سعر الصـرف إنما يرجـع فـى جزء منه إلـى مـا تحقـق من تخـفـيض لحجـم مـديونيـة الاقـتـصـاد المصرى بالـنـقـد الأجـنبى نـتيـجـة حـرب الـخـليـج فـى أوائـل التسعينيات، وإلى ما حصلت عليه مصر مـن منح بالنقد الأجـنبى من دول الـخـليـج، ولكـن مـا تـحـقـق من فـائـض فـى ميـزان المدفـوعـات وزيـادة فـى احـتيـاطيـات البنك المركـزى يفـوق حـجـم هـذه الـتـخـفـيـضـات والمنح . . الأمـر الـذى يـؤكـد أهـمـيـة الـقـضـاء علـى المضـاربات بسـوق الصـرف لـتـحـقـيـق الاسـتـقـرار، ودفـع رءوس الأمـوال المهـاجـرة إلـى الـعـودة وزيـادة مـعـدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ولكن الأمر اختلف مـنذ عـام ١٩٩٧ . . حيث ازدادت الـواردات بمعدلات كـبيـرة لـتـزيـد عـام ١٩٩٨ بأعلـى مـعـدل لـهـا؛ إذ بلـغ هـذا المعـدل ٢١٪ مـقـارنا بالسنة السابقة، وانخفضت الصادرات فى السنة نفسها بحوالى ١٩٪، مما أدى إلى زيـادة كـبيرة فـى عـجز الميزان الـتـجـارى . . ولـقـد استـمـرت الـفـجـوة فـى الزيـادة، وإن كـانت قد انخفضت قـليـلا فـى السنتين الأخيرتـين بسبب تـأثـير الركود على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، كما سبق أن ذكرنا . .

والخطير فى الأمر أن هـذه الزيادة فى عـجز الميـزان التـجـارى نتيـجـة زيادة الـفجوة بـين الـواردات والصادرات منذ عـام ١٩٩٧، قـد صـاحـبها انخفـاض فـى مقدار الـفائض فى ميزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات)، بسبب انخفاض عـائد السيـاحـة بعد أحداث الأقـصـر وعـائـد تحويلات المصريين الـعـامـلين فى الخارج، وانخفاض فـى فائض المعـامـلات الرأسـماليـة، مما أدى فى الـنهاية إلـى وجـود عـجـز هـيكلـى فـى مـيـزان المدفـوعـات ككـل؛ إذ لـم يـعـد فـائـض مـيـزان المعاملات غير المنظورة وميزان المعاملات الرأسمالية كـافيا لـتـغـطيـة الزيادة المتنامية فى العجز القائم فى الميزان التـجارى . .

وهكذا، تغيرت طبيعة الأسباب التى تولد الضغط على الجنيه المصرى، فلم يعد تنظيم سوق الصرف هو المسئول بل أصبح العجز الهيكلى فى ميزان المدفوعات ووجود الفجوة بين الطلب وعرض النقد الأجنبى هو المسئول . . وهذا أخطر . . وكان من الضرورى أن تدرك الحكومة هذه الحقيقة، وأن تتخذ من الإجراءات الضرورية فى الأجل القصير والمتوسط بل والطويل لعلاج هذا الخلل فى هيكل ميزان المدفوعات، مستخدمة فى الزمن القصير أدوات عدة، من أهمها تخفيض سعر الصرف بقدر معقول واستخدام الاحتياطى والاقتراض من الخارج وترشيد الاستيراد، إلا أن الحكومة والبنك المركزى ترددا فى اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب مما أدى إلى حالة من عدم الثقة وازدياد حدة المضاربة، خصوصا من جانب شركات الصرافة، على قيمة الجنيه المصرى، وبدأ نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ليطل على الاقتصاد المصرى من جديد وليزداد الطلب فى السوق السوداء ولتزداد حدة المضاربة، وليؤدى ذلك إلى عدم استقرار وعدم ثقة، وبالتالى إلى عودة ظاهرة هرب رءوس الأموال وانخفاض معدلات التدفقات الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة . .

وهكذا، أضيف إلى الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات عودة الخلل فى هيكل سوق الصرف وأسلوب تنظيمه وتعددت أسعار صرف الجنيه المصرى . . ولقد حاولت الحكومة بعد فوات الوقت المناسب أن تعالج هذا الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات وفى هيكل وتنظيم سوق الصرف عن طريق استخدام الاحتياطى والاقتراض من الخارج، إلا أن ذلك قد تم على نحو يتسم بالتردد وعدم السيطرة على ما نشأ من مضاربات على سعر الصرف، مما أدى إلى فقد ما لا يقل عن ثمانية مليارات من الدولارات من احتياطى البنك المركزى، وزيادة الاقتراض عن طريق طرح سندات دولارية بمبلغ ١,٥ مليار دولار فى السوق العالمية وعند أسعار وأعباء مرتفعة نسبيا،

دون أن تتم معالجة الخلل الهيكلى فى ميزان المدفوعات، ودون أن تتحقق السيطرة الكاملة على سوق الصرف، ودون القضاء على المضاربات وتجارة العملة . . وإذا كانت الدولة قد لجأت إلى استخدام الوسائل الأمنية لمواجهة المضاربين فى سوق الصرف، فإن الوسائل الأمنية ذات طبيعة مؤقتة ومن شأنها أن تقلل من حدة المضاربات وعلانيتها دون أن تقضى عليها أو تمنع استمرارها سرا .

ثالثا: انخفاض معدلات الادخار المحلى وازدياد الخلل فى توزيع الدخل القومى.

لعلنا نتفق جميعا على أن الهدف النهائى للسياسات الاقتصادية هو العمل على زيادة معدلات نمو الدخل القومى وتحقيق العدالة فى توزيعه . . وإذا كان هناك اختلاف بين الأنظمة الاقتصادية والأيديولوجيات من اشتراكية إلى رأسمالية ومن مؤيدى السوق الحرة وتحرير التجارة إلى المطالبين بضرورة أن تؤدي الدولة دورا أساسيا فى توجيه الاقتصاد لكبح جماح السوق وما قد ينشأ به من احتكارات وتفادى سلبيات تحرير التجارة على الصناعات الوليدة . . . إلخ، فإن هذا الاختلاف يتركز حول ادعاء كل فريق أن فكره والنظام الاقتصادى الذى يدعو إليه هو الأكفأ فى تحقيق هذا الهدف النهائى بشقيه، وليس حول الهدف ذاته . .

وحجر الزاوية فى تحقيق الزيادة فى معدلات النمو يكمن فى زيادة الاستثمارات وكفاءة استخدامها، وبخاصة تلك المتجهة نحو زيادة الصادرات . . وزيادة الاستثمارات تتوقف بالتالى على زيادة معدلات الادخار المحلى، وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبى، وعلى ما تتبعه الدولة من سياسات مالية ونقدية، وبخاصة تلك المتعلقه بعجز الموازنة العامة وتحديد كمية النقود . . ولكن يأتى الادخار المحلى ليكون أهم هذه العوامل من حيث الحجم وأقلها من حيث المخاطر والسلبيات . .

ولقد . رض الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة ولأسباب كثيرة لتآكل فى معدلات الادخار المحلى أو على الأقل للحد من زيادته . وما حدث من خلل فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية نسبيا ، وما حدث من تغيير فى الأنماط الاستهلاكية ، أديا إلى تفاقم الاتجاه نحو الاستيراد الاستهلاكى من سيارات وتليفونات محمولة وغيرها ، وإرهاق دخول الطبقات المتوسطة نتيجة ازدياد النزعة لديها نحو المحاكاة . .

ولقد اختلفت تقديرات نسبة الادخار المحلى إلى الناتج القومى . . فهناك تقديرات تصل بهذه النسبة الى ما لا يزيد على ١١٪ من الناتج القومى . . وإن أكثر التقديرات تفاؤلا تصل بهذه النسبة إلى ١٧٪ ، وهى أقل كثيرا من نسبة الادخار المحلى التى تحققها الكثير من الدول النامية ، والتى تصل فى بعض الدول إلى حوالى ٣٠٪ . كما أنها أقل كثيرا من نسبة الاستثمار الواجب تحققها للوصول بمعدلات النمو إلى ضعفى معدلات زيادة السكان كما تعلن الحكومة ، إذ يتعين أن تصل نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى فى هذه الحالة إلى حوالى ٢٥٪ ـ ٣٠٪ . .

ومع انخفاض معدلات الادخار المحلى وعدم كفايتها ، ومع اتجاه معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر إلى الانخفاض وإنسحاب إعداد متزايده من المصريين من التعامل على الأوراق المالية لما حدث بالبورصة من اضطرابات وخلل ، وتحفظ الحكومة تجاه اتباع الوسائل النقدية والمالية ، خصوصا عجز الموازنة العامة ، لزيادة الموارد اللازمة لتمويل معدلات الاستثمار المطلوبة ، فإن معدلات الاستثمار الفعلى فى الاقتصاد المصرى قد تأثرت سلبيا على نحو واضح ، وأدى ذلك بشكل مباشر إلى تعميق حالة الركود وزيادة معدلات البطالة على النحو السابق ذكره . ومع انخفاض معدلات نمو الدخل القومى دون تصحيح ما حدث من خلل فى توزيع الدخل القومى ، فإن عبء هذا الانخفاض قد وقع بنسبة أكبر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، مما أدى إلى مزيد من الخلل فى توزيع الدخل ، ومزيد من

الضعف فى القوة الشرائية المتاحة فى السوق المحلى، مما أدى إلى زيادة المخزون وانخفاض استخدام الطاقات المتاحة، ليدخل الاقتصاد المصرى فى دورة من الحلقات المفرغة الحلزونية، كل حلقة منها تغذى الأخرى، ليتعرض الاقتصاد المصرى لمزيد من الركود والبطالة وتفاقم الاتجاه نحو الازمة.

رابعا: انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبى وانسحاب غير المباشر منه من السوق المصرى:

إدراكا من الحكومة لأهمية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتغطية العجز فى المدخرات المحلية وتفادى اللجوء إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة، ومن أجل ما يؤدى إليه الاستثمار الأجنبى من نقل للتكنولوجيا الحديثة، وزيادة كفاءة الإنتاج.. إلخ، فقد اتخذت الحكومة الكثير من الإجراءات لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات، حيث تم تعديل القوانين القائمة وإصدار قوانين جديدة لخلق المناخ الملائم، مثل قانون حوافز الاستثمار وقانون البنوك وقانون B.O.T.. إلخ.. كما اتخذت الكثير من القرارات لتسهيل الإجراءات التى يلتزم بها المستثمر الأجنبى وكيفية تعامله فى الأسهم والسندات ببورصة الأوراق المالية، مع ضمان حقه فى تحويل أمواله وأرباحه فى أى وقت دون أدنى قيد... إلخ. ولكن ما تحقق خلال السنوات العشر الأخيرة قد جاء على عكس ما هو متوقع.. لقد انخفض مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر فى السنين الأخيرة ليصل إلى ما لا يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار سنويا، بعد أن كان قد تجاوز المليار فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وينخفض هذا المبلغ كثيرا إذا ما استثنينا الاستثمارات الأجنبية فى قطاع البترول وشراء شركات القطاع العام وامتياز المرافق العامة.. وهذه المعدلات تقل كثيرا عن احتياجات الاقتصاد المصرى من استثمارات أجنبية مباشرة، وهى احتياجات تصل إلى بضع مليارات سنويا.

أما الاستثمار الأجنبى غير المباشر، خصوصا فى الأسهم والسندات، فإنه قد تدفق فى المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى فى أوائل التسعينيات بمعدلات متزايدة للاستفادة من الفرص المتاحة فى سوق المال فى مصر بوصفها سوقا واعدة. . وكما هو طبيعى ومتوقع بالنسبة لهذا النوع من الاستثمار، وهو بطبعه استثمار قصير الأجل ومن أهداف الجزء الأكبر منه المضاربة فى محاولة لتعظيم أرباحه، ونظرا لأن قراره يعتمد على الفرص المتاحة على مستوى مختلف دول العالم، فإن احتمالات استمرار بقائه فى بلد معين أمر غير مؤكد؛ إذ إنه سريع التأثر بما يحدث من تغييرات اقتصادية وسياسية محلية أو عالمية. . ولذلك لم يكن غريبا عندما بدأت بوادر الركود وعجز السيولة فى الاقتصاد المصرى، وعندما لاحت فى الأفق بوادر العجز فى ميزان المدفوعات واحتمالات تخفيض قيمة الجنيه المصرى، لم يكن غريبا أن يبدأ هذا النوع من الاستثمار الأجنبى فى الانسحاب من السوق ابتداء من عام ١٩٩٨ بمعدلات تفوق تدفقاته، الأمر الذى ساهم فى زيادة حدة الأزمة التى تعرض لها سعر صرف الجنيه المصرى فى السنوات الأخيرة، وانخفاض احتياطى البنك المركزى وبحدة نتيجة ذلك. . وصاحب انسحاب الاستثمار الأجنبى غير المباشر، وللأسباب نفسها تقريبا قيام المؤسسات والأفراد الأجانب ممن سبق وأن احتفظوا بودائعهم بالجنيه المصرى للاستفادة من فروق سعر الفائدة بين الجنيه المصرى والدولار وغيره من العملات الأجنبية، بالعودة إلى تحويل الودائع إلى نقد أجنبى مع الاحتفاظ بها فى الخارج.

خامسا: شيوع عدم الثقة.

من أهم الضمانات لنجاح السياسات الاقتصادية أن تتوافر الثقة بموضوعيتها وبصدقها، وبصدق ما تنبنى عليه من بيانات ومعلومات. . وتزداد أهمية عنصر الثقة فى النظم الاقتصادية القائمة على اقتصاديات

السوق، والتى يؤدي فيها القطاع الخاص الدور الرئيسى، وعلى نحو أكثر وضوحا وإلحاحا، إذا ما قورن الأمر بالنظم الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزى الآمر والتى يؤدي فيها القطاع العام الدور الرئيسى؛ وذلك لما يتسم به القطاع الخاص عموما من حساسية تدعوه إلى الحرص على توافر الحقائق بموضوعية وصدق، وتجعله لا يتخذ قرارا اقتصاديا خاصة في مجال الاستثمار والتصرف فيما يملكه من نقد أجنبي إلا إذا توافرت لديه المعلومات الكافيه وشعر بالأطمئنان إلى ما يتخذ من قرارات اقتصادية وتأكد من شفافيتها واستقرارها.

وبالرجوع إلى تاريخ الاقتصاد المصرى منذ بداية اتبّاع سياسة الانفتاح الاقتصادى والأخذ باقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص، فإننا نجد أنه لم يصاحب ذلك إجراءات لزيادة درجة الموضوعية والصدق فيما يتخذ من سياسات، بل ظل المنهج المتبع هو محاولة التأكيد، عن طريق أجهزة الإعلام التى ما زالت فى أغلبها خاضعة للحكومة، أن الأحوال الاقتصادية تسير دائما إلى الأحسن، مع التركيز والمغالاة فى إبراز ما يتم من إنجازات دون محاولة صادقة للحديث عن السلبيات وتلافيها.. وبدون الإقلال من أهمية ما تحقق من إنجازات فى السنين الأخيرة، خصوصا فيما يتعلق بالبنية الأساسية، وما تحقق من نجاح واضح للمرحلة الأولى من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادى إبان وزارة الدكتور/ عاطف صدقى وما حققته من انضباط مالى ونقدى، فإن الإدارات الاقتصادية التى أعقبت وزارة الدكتور/ عاطف صدقى عندما واجهت بوادر الضعف الاقتصادى لم تحاول أن تكون واقعية وموضوعية، وأن تعلن حقيقة الأوضاع، وأن تعلن ما تراه ضروريا من سياسات للتغلب على أوجه الضعف قبل استفحالها، وظلت مصممة على الادعاء بالإنجازات التى لا صلة لها بالواقع، وتوالت التصريحات فى أجهزة الإعلام تؤكد سلامة الأوضاع الاقتصادية.. وغضت الحكومة الطرف عما ينادى به المخلصون في مجلس الشعب وبعض أجهزة الإعلام، خاصة الصحفية، من وجود أوجه ضعف يتعين علاجها..

وعلى الرغم من تزايد حدة الركود وعجز السيولة وتفاقم البطالة، وعلى الرغم من تزايد الخلل فى ميزان المدفوعات وازدياد الضغط على قيمة الجنيه المصرى، فإن الحكومة ظلت مصممة على تجاهل الخلل.. وعندما اضطرت إلى الاعتراف به ظلت تقلل من خطورته والقول بأنها ترجع إلى ظروف طارئة ووقتية أو القول أنه مجرد تباطؤ.. إلخ، ومن ثم نشأ وازداد وضوح التناقض بين الواقع الذى يلمسه بل يعيشه الجميع من مستهلكين ومنتجين، وبين التصريحات والبيانات التى يعلنها وينشرها كبار المسئولين عن القرار الاقتصادى، الأمر الذى ساهم فى شيوع عدم الثقة لدى المنتج والمستهلك، مما أدى إلى تراخى الرغبة فى الاستثمار واتجاه المؤسسات والأفراد إلى تحويل مدخراتهم إلى نقد أجنبى، بل والاحتفاظ به فى الخارج، مما ساهم فى تعميق أوجه الضعف الكثيرة السابق بيانها، ومما ساهم فى وصول الاقتصاد المصرى إلى المرحلة التى نعيشها الآن والتى تقترب بشدة من مرحلة الأزمة.

ولعل ما هو أكثر خطورة لشيوع عدم الثقة لدى الأفراد والمؤسسات، أن الحكومة قد تتخذ أحيانا السياسات الصحيحية السليمة لعلاج ما يواجهه الاقتصاد من مشكلات وصعوبات.. ومع ذلك تفشل في أن تحقق النتائج المتوقعة لتطبيق هذه السياسات.. وذلك لعدم الثقة وبالتالي عدم تجاوب الأفراد مع هذه السياسات وأهدافها.. فالثقة مسألة أساسية لنجاح ما قد تتخذه الحكومة من سياسات سليمة وموضوعية.. إذا لا يكفي أن نبني السياسات على أسس سليمة وموضوعة، بل لابد من توافر الثقة بها حتى يمكن ضمان نجاحها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق.. أن الثقة شرط ضروري لإعادة الاقتصاد المصري إلى الإنطلاق نحو التنمية المستدامة وعدالة التوزيع.

الفصل الثانى

الأسباب التى تكمن وتفسر أوجه الضعف الحالية فى الاقتصاد المصرى

إن تحديد أهم المظاهر التى تعبر عن ضعف الاقتصاد المصرى وتهدد انطلاقه نحو أهدافه فى تحقيق التنمية والعدالة، والتى تهدد قدراتنا على الاستمرار فى جنى ثمار ما تحقق من إنجازات خلال العشرين سنة الأخيرة، يمثل الخطوة الأولى لما يتضمنه هذا الكتاب من دراسات، ولابد من أن يتلوها خطوات أخرى لتحديد أهم أسباب هذا الضعف، وما يتعين اتباعه من سياسات للتغلب عليها . . وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة، ومهمة، قد لا تسمح بها مساحة هذا الكتاب، وإن كنت أتمنى أن تتاح الفرصة فى المستقبل لحوار أوسع وأكثر عمقا حول هذه التفاصيل، فإننا نقتصر على بيان جوهر الأسباب التى تفسر، من وجهة نظرنا، أوجه الضعف الحالية فى الاقتصاد المصرى، والتى يمكن إيجازها فى الحقائق التالية:

أولا: عدم تمتع الإدارة الاقتصادية بالقوة اللازمة لاتخاذ القرار الصحيح وفى الوقت المناسب.

منذ أكثر من خمس سنوات، والاقتصاد المصرى يواجه الكثير من مظاهر الضعف، والتى سبق أن أوضحنا المهم منها . . ويتساءل الجميع لماذا لا تقوم الشخصيات والمؤسسات المسئولة عن رسم السياسات الاقتصادية بدراسة هذه المظاهر، وتحليل طبيعتها وأسبابها، واتخاذ الإجراءات ورسم السياسات الصحيحة الكفيلة بالتغلب عليها؟! لماذا ما نشاهده من تجاهل لمظاهر الضعف وأسبابها؟! ولماذا التراخى فى

العلاج؟! بل والأكثر مدعاة للاستغراب: لماذا يدعى بعض المسئولين عن اتخاذ القرار الاقتصادى، وعلى خلاف الحقيقة، أن الاقتصاد المصرى سليم ويحقق معدلات نمو تزيد على ٥٪، وأن من يدعى عكس ذلك هم المغرضون؟! ولماذا يصرون في التصريحات عن طريق مختلف وسائل الإعلام وفيما يعقدونه من مؤتمرات، على تقديم البيانات المبتورة، بل وغير الصحيحة، وأن يقدموا المسوِّغات لقلب الحقائق وصولا إلى الادعاء بنجاح جهودهم فى تحقيق مزيد من التنمية والعدالة؟!

هذه الحقائق تعكس عدم قدرة الإدارة الاقتصادية على القيام بمهامها، واكتفاءها بتحقيق التنمية والعدالة عن طريق وسائل الإعلام وحسب. . ويعد ذلك من أهم الأسباب التى تكمن وراء استمرار أوجه الضعف وتفاقمها. . وترجع عدم قدرة الإدارة الاقتصادية على النحو السابق إلى عاملين رئيسيين:

الأول يرجع إلى شخصية القائمين على اتخاذ القرار الاقتصادى وكفاءتهم الفنية، واستعدادهم لمواجهة المشكلات وخوض الصعاب وتحمل تبعات الاعتراف بالواقع وحرصهم على شفافية القرار ومصداقيتهم أمام الجماهير.

والثانى، وهو الأخطر والأهم، إنما يرجع إلى عوامل مؤسسية تكمن فيما يتمتع به متخذ القرار الاقتصادى من دعم سياسى وشعبى. . . إن السياسات الاقتصادية أيا كانت طبيعتها لا يمكن أن تحظى بقبول الجميع، وذلك لاختلاف الأيديولوجيات والمنطلقات الفكرية من ناحية، ولاختلاف بل وتناقض مصالح مجموعات الضغط المختلفة من ناحية أخرى. إن السياسات التى يصفق لها اليمين قد يعترض عليها اليسار، وقد يتحفظ عليها الوسط، وهكذا. كما أن السياسات التى تحمى الصناعة المحلية قد لا يقبلها المستورد، وما يقبله المنتج قد لا يقبله المستهلك. وهكذا، فإن

السياسات الاقتصادية تصدر ويكون الموقف منها مثقلا بالأيديولوجى ومصالح جماعات الضغط . . وهنا تبرز حقيقة مهمة وهى ضرورة أن يشعر متخذ القرار الاقتصادى بقوته السياسية والشعبية، وضرورة أن يجد سندا قويا من السيد رئيس الجمهورية ومن الحزب الحاكم ومن مجلس الشعب، بل ومن صحافة تسانده وتتيح له الفرصة لأن يدافع عن سياساته، دون أن يتناقض ذلك مع حق المعارضين فى إبداء آرائهم أيضا وبقوة. . . . أى لابد من توافر الديموقراطية بمعناها الصحيح، وأن يكون الحكم واتخاذ القرار الاقتصادى لمن يحظى بالأغلبية فى انتخابات حرة ونظيفة. .

وإذا ما تجاوزنا السبب الأول وراء عدم قوة الإدارة الاقتصادية، والذى يرجع إلى كفاءة وقدرات متخذ القرار الاقتصادى، والذى قد تختلف أهميته من وقت إلى آخر على حسب اختلاف أشخاص من يتولى المسئولية الاقتصادية، فإن السبب الثانى والذى يرجع إلى عوامل مؤسسية يفسر إلى حد كبير ما نشاهده فى الوقت الحالى من عدم قدرة على اتخاذ القرار الصحيح . . إن القرار الصحيح قد يثير الكثير من أصحاب المصالح فى الزمن القصير، وقد لا يتمتع بشعبية بين الجماهير؛ ومن هنا كانت الحاجة شديدة إلى أن يشعر متخذ القرار الاقتصادى بالدعم والمساندة، وإلا خشى الموقف وتردد، بل وحاول أن يدعى عكس الحقيقة فى محاولة للتهرب من المواجهة . . . قد يكون على كفاءة فنية عالية، وقد تكون لديه الشخصية لمواجهة المشكلات، ولكنه يخشى أن يجد نفسه وحيدا بلا دعم، فيفقد الفرصة لتحقيق أهدافه، بل ويفقد منصبه، بل وسمعته؛ فيكتفى بالتصريحات والادعاء بأن كل شىء على ما يرام . . حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا!! وإذا اتخذ قرارا فإن تركيزه يكون على مدى تأثير وقبول المجتمع للقرار فى

الزمن القصير، دون الاعتداد بمدى خطورة آثار هذا القرار السلبية فى الزمن المتوسط أو الطويل. . إنه لا يضمن بقاءه حتى يأتى الزمن المتوسط أو الطويل !! إنه يعيش لحظته. .

ولعل أخطر مثال على ذلك: ما تم اتخاذه فى الفترة الأخيرة من قرارات اقتصادية لعلاج مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى. . إن الحل الجذرى لمشكلة الجنيه المصرى فى الزمن المتوسط والطويل يكمن فى ضرورة تقوية القاعدة الإنتاجية وتنميتها بمعدلات مرتفعة وتوجيهها نحو التصدير بصفة أساسية، مع إعطاء الأولوية فى السياسات لكل ما يؤدى إلى إصلاح الخلل فى مختلف جوانب ميزان المدفوعات. وكان من المفروض أن تلجأ الحكومة إلى اتخاذ القرارات الكفيلة بالبدء فى تحقيق ذلك، إلا أنها ركزت على الزمن القصير، وآثرت أن تحقق الاستقرار فى سعر الصرف عن طريق التضحية باحتياطى البنك المركزى واستمرار حالة الركود والانكماش فى الاقتصاد المصرى، حتى لا يزيد الضغط على الاستيراد. . وهكذا، غلبت التقديرات قصيرة الأجل على الإصلاح الجذرى المطلوب فى الزمن المتوسط والطويل. . لقد كان فى مقدروها أن تعطى للتقديرات متوسطة وطويلة الأجل ما تستحقه من أهمية إلى جانب التقديرات قصيرة الأجل، ولكنها لم تفعل، وخشيت أن تفعل. . والخطورة أن يؤدى التركيز على التقديرات قصيرة الأجل وحدها إلى زيادة تعقيد فرصة الإصلاح فى الزمن المتوسط والطويل عندما ينخفض احتياطى البنك المركزى إلى الحد الذى لا يمكن التسامح فيه، وفى وقت لم ننجح فيه بعد فى خلق الطاقة الإنتاجية لتوفير احتياجات التصدير وإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات. . إلخ. ولعل الأخطر من ذلك أن التركيز على الأجل القصير قد صاحبه الرغبة فى عدم مواجهة الصعوبات الحقيقية وعدم اللجوء إلى الحلول الجذرية الموضوعية خشية إثارة أصحاب المصالح من جماعات الضغط.

ثانيا: عدم التوصل إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلى اقتصاديات السوق.

لقد ساد اقتناع عام بضرورة التحول من النظام الاقتصادى القائم على التخطيط المركزى، والذى يؤدي فيه القطاع العام الدور الرئيسى، إلى النظام القائم على آليات السوق، والذى يؤدي فيه القطاع الخاص الدور الرئيسى. . ومع التسليم بصحة هذا التوجه، فإن من الملاحظ أن هذا التحول قد تم دون الأخذ فى الحسبان أمرين فى غاية الأهمية والخطورة. . هذان الأمران هما:

١ ـ أن التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد لا يمكن أن يتم فجأة بين يوم وليلة، بل لابد من أن تكون هناك مرحلة انتقالية يتم خلالها التمهيد للنظام الجديد وخلق مؤسساته القادرة على إدارته وتحقيق أهدافه بكفاءة، كما يتم خلالها التخلى عن مؤسسات النظام القديم تدريجيا، وبالتوازى مع نمو المؤسسات الجديدة التى تحل محلها. . هذه المرحلة الانتقالية فى غاية الدقة والأهمية، وتحتاج إلى إدارة اقتصادية تتسم بالقوة والحكمة، وبعد النظر. . إن ما حدث فى مصر أن الحكومات المتعاقبة ـ وقد تبنت نظام السوق ـ قد سعت إلى تشجيع القطاع الخاص الوطنى والأجنبى، وهذا أمر مطلوب ولا غبار عليه، إذ إن القطاع الخاص هو القاطرة التى تقود التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، ولكن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومات: أنها، وقبل أن تطمئن على وجود ذلك القطاع الخاص القوى والقادر على تحمل مسئولياته، تخلت الى حد كبير عن القطاع العام الذى حالت بينه وبين التجديد والتوسع، وجمدت استثماراته إلى حد كبير تمهيدا لخصخصته. . وهكذا نشأت فجوة أثرت وبشدة على النشاط الاستثمارى: فمن ناحية، لم يتم بعد خلق القطاع الخاص القوى القادر، وسنعود إلى هذه النقطة المهمة فيما بعد، وفى

الوقت نفسه تم تجميد استثمارات القطاع العام والتوقف عن تجديده وتحديثه، ناهيك عن توسعه، وترددت الحكومة كثيرا فى اتخاذ إجراءات خصخصته . . فالقطاع الخاص القوى القادر لم يوجد، والقطاع العام قد جمد؛ فأين القاطرة الأساسية التى ستقود عمليات الاستثمار والتنمية بكفاءة وقدرة؟! لقد غاب أو على الأقل لقد ضعف دور الدولة الاستثمارى الذى كان لابد وأن يستمر خلال المرحلة الانتقالية، وإلى أن يتم الاطمئنان الكامل على قدرات القطاع الخاص.

٢ - ولم يقتصر الأمر على تخلى الدولة عن دورها الاستثمارى، خصوصا فى المرحلة الانتقالية، ولكن الخطأ الفادح والأكثر خطورة، أنها تخلت أيضا عن دورها فى الرقابة والإشراف، على نحو موضوعى وفعال وفقا لما تتطلبه آليات السوق، على القطاع الخاص الناشئ وتوجيه نشاطه نحو أولويات التنمية.

ولقد ترتب على تخلى الدولة عن دورها الاستثمارى فى المرحلة الانتقالية، بل وعن دورها فى الرقابة والاشراف، إلى الكثير من السلبيات: لقد انخفضت معدلات الاستثمار لعدم كفاية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، ولعدم سلامة أولويات ما تحقق من استثمارات القطاع الخاص، بالإضافة إلى عدم كفاءتها . . كما أن غياب رقابة وإشراف الدولة قد ادى إلى نشوء تحالف غير مستحب بين القطاع الخاص والجهاز المصرفى، فازداد حجم الديون المتعثرة فى الجهاز المصرفى. وكلنا يسمع ويقرأ عما يوجد من فساد وانحراف فى هذا المجال. واتجه القطاع الخاص نحو الاستثمار العقارى، وبخاصة الفاخر منه، وضخ القطاع المصرفى قدرا كبيرا من مدخرات المواطنين فى هذا الاتجاه دون دراسة. كما اندفع القطاع الخاص، بدعم من جهاز مصرفى غير واع بأولويات التنمية، ولغياب دور الدولة، نحو الاستيراد، من كل مكان،

ولكل أنواع السلع، جريا وراء الرغبة فى إشباع الأنماط الاستهلاكية الجديدة، وجريا وراء ما حدث من انخفاض فى أسعار منتجات بعض دول جنوبي آسيا، دون الاعتداد بما ينطوى عليه ذلك من أضرار بالمنتج المحلى وزيادة الفجوة فى الميزان التجارى. . كل ذلك والحكومة تتردد فى التدخل، ولا تريد أن توجه وأن تشرف بقوة وفاعلية، حتى لا تتهم بأنها ضد الاقتصاد الحر. .

فالحكومة لا تريد أن تفهم حقيقة اقتصاديات السوق، وأن للدولة دورا مهما، خصوصا فى المرحلة الانتقالية للتحول من نظام إلى آخر، من أجل ضمان ارتفاع معدلات التنمية، ومن أجل الحفاظ على كفاءة السوق والحيلولة دون انحرافه. . وبعبارة أخرى وبسيطة، فإن الحكومة لم تنجح فى التوصل إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلى نظام السوق، خصوصا حول دورها الاستثمارى، فضلا عن دورها فى الإشراف والرقابة، وذلك تحت تأثير جماعات الضغط من بعض العناصر داخل السلطة وخارجها، والتى تدعو عن وعى وعدم وعى إلى تقليص دور الحكومة فى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية. . فكانت أوجه الضعف التى ذكرناها، والتى تعوق تقدمنا. .

ثالثا: عدم وجود قطاع خاص قوى وقادر على تحمل مسئوليات المرحلة.

حين اتخذ القرار بالتحول من نظام التخطيط المركزى الذى يؤدي فيه القطاع العام الدور الرئيسى إلى نظام اقتصاديات السوق، حيث تئول الريادة فيه إلى القطاع الخاص، كان من الطبيعى أن تتجه سياسات الدولة نحو خلق قطاع خاص قوى، وأن يكون هذا القطاع قادرا على تحمل مسئولياته الاستثماريه وأداء دوره بكفاءة، وأن يصبح هو القاطرة التى تشد عجلة الاقتصاد إلى مزيد من التنمية والتقدم. . وفى سبيل ذلك قامت الدولة

باتخاذ الكثير من الإجراءات وإصدار الكثير من القوانين والقرارات التى تهدف إلى تشجيع وتقوية القطاع الخاص: فكانت تعديلات قانون هيئة سوق المال وقانون حوافز الاستثمار وقوانين الضرائب والشركات. . إلخ. وكان تعديل قانون البنوك والائتمان وقوانين الاستثمار والمرافق العامة عن طريق نظام B.O.T، والكثير من القوانين الأخرى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطنى والعربى والأجنبى بصفة خاصة، ولخلق مناخ ملائم ومشجع لمزيد من الاستثمارات الخاصة. . ولم تكتف الدولة بذلك؛ إذ استثمرت مبالغ ضخمة لإقامة بنية أساسية قوية فى مجال الكهرباء والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتعليم والصحة. كما أقامت المدن الصناعية الجديدة. . إلخ، لتسهيل انطلاق القطاع الخاص. كما قامت بتوجيه الجهاز المصرفى لمساندة القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم له. . فضلا عن تكريمها لرموز القطاع الخاص وإعلاء شأنهم اجتماعيا بتمثيلهم فى مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية. كما اصطحبهم السيد/ رئيس الجمهوريه والسيد/ رئيس مجلس الوزراء فى رحلاتهم إلى الخارج وأتاحا لهم الفرصة للالتقاء بهما وعرض مشكلاتهم والحوار حول قضاياهم. . كما حرصت الدولة على تأكيد اهتمامها وترحيبها بالاستثمار العربى والأجنبى، ودعته إلى المساهمة فى تنمية الاقتصاد المصرى، وأتاحت له الفرص كاملة واتخذت الكثير من الإجراءات حتى يشعر بالطمأنينة والاستقرار، وفى مقدمة ذلك تأكيد حريته فى تحويل رأسماله وأرباحه دون قيود. . فضلا عن فتح المجالات كافة أمامه ليختار وفقا لأولوياته واهتماماته. . إلخ. .

وكان من المتوقع - وقد اتخذت الدولة كل هذه الاجراءات - أن يوجد القطاع الخاص الوطنى القادر على تحمل مسئولياته، وأن يتدفق رأس المال الأجنبى بكميات تكفى لسد الثغرة بين الادخار المحلى والاحتياجات

الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدل نمو يصل إلى ضعفى معدل نمو السكان (أى إلى حوالى ٦ - ٧ ٪)، وأن يأتى الاستثمار الأجنبى بتكنولوجيا ونظم إدارية وتسويقية وتمويلية حديثة، وأن يتجه إلى تلك القطاعات ذات الأهمية للاقتصاد المصرى، وبخاصة الصناعة ذات الميزة التنافسية والتصدير. . **إلا أن ما تحقق على أرض الواقع كان أقل بكثير مما كان متوقعا**. وفيما عدا بعض الاستثناءات، لم يتجه القطاع الخاص إلى تلك القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة أو ذات الميزة النسبية أو إلى التصدير، وركز نشاطه على الاستثمار العقارى والتجارة، خصوصا الاستيراد. . وفى مجال التصنيع، إن وجد، كان التركيز على الصناعات الاستهلاكية لتحل محل الواردات. . أما الاستثمار العربى والأجنبى، فقد تضاءل حجم الجزء المباشر منه عما كان عليه الأمر فى السبعينيات والثمانينيات ليصل إلى ما لا يتجاوز سبعمائة مليون دولار سنويا، وتركز أساسا فى قطاعي البترول والسياحة. أما الجزء غير المباشر منه، فقد اتسم بعدم الاستقرار وسرعة خروجه عند إحساسه بوجود صعوبة ما أو بوادر أزمة ، خصوصا إذا تعلق الأمر بمدى توافر النقد الأجنبى واحتمالات انخفاض قيمة الجنيه المصرى، بحيث تضاءل حجمه كثيرا فى السنتين الأخيرتين.

وكان من الطبيعى، وقد خاب الأمل فى نهوض القطاع الخاص الوطنى بمسئولياته، بل وتبديده لقدر كبير من التسهيلات الائتمانية والقروض التى أتيحت له من الجهاز المصرفى، فضلا عن تضاؤل حجم الاستثمار الأجنبى بشقيه المباشر وغير المباشر لأسباب كثيرة سياسية وغيرها، أن تنخفض معدلات الاستثمار الكلى، وبالتالى أن يتعرض الاقتصاد المصرى لحالتى الركود والبطالة، ولعجز ميزان المدفوعات الذي يعانيه فى الوقت الحاضر.

رابعا: العوامل الخارجية.. وفى مقدمتها الآثار السلبية للعولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.

مع نهاية الثمانينيات وخلال التسعينيات من القرن العشرين، ولأسباب كثيرة، فى مقدمتها ثورة الاتصالات وسقوط النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، سيطرت على الفكر الاقتصادى مبادئ العولمة وفى مقدمتها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصا فى مجال التجارة والخدمات وحركات رءوس الأموال، وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل، وعلى مستوى كل دولة على حدة. . ونظرا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمى من تجارة خارجية وخدمات وحركات رءوس الأموال، فلم يكن أمام أغلبية الدول النامية، إلا أن تقبل خيار الاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد كما تراه القوى الكبرى، دون أن يكون للدول النامية تأثير قوى فى صياغة مبادئه وتحديد تطبيقاته. . ولم تكن مصر استثناء من ذلك. . لقد قبلت مبدأ حرية التجارة فى السلع والخدمات بانضمامها إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كما فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية، بما فى ذلك الاستثمار غير المباشر فى الأسهم والسندات، والتزمت بمبادئ الإصلاح الاقتصادى كما صاغها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. . إلخ. . وهذا أمر يمكن قبوله من حيث المبدأ، حيث لا مفر منه، والبديل هو الانعزال عن التيار العالمى، وهو أمر لا يمكن تحمل تبعاته السلبية الضخمة. . .

وبدون الدخول فى تفاصيل قضايا العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن النقطة الأساسية التى نود التركيز عليها فى سياق هذه الدراسة، هى أن العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية تفرض على

الدول النامية، ومنها مصر، تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغييرات وإصلاحات ضخمة وجذرية فى مختلف المؤسسات والسياسات، ليست الاقتصادية وحسب، ولكن أيضا السياسية والاجتماعية والقانونية . . إلخ؛ إذ لابد من خلق قطاع خاص قوى، ونظام قانونى غير معقد ويتسم بسرعة الفصل، وحوافز وسياسات متحيزة نحو التصدير، وجهاز مصرفى واع ويساهم بفاعلية فى خلق قاعدة إنتاجية قوية، وحكومة مستقرة حازمة وواعية لمسئولياتها ودورها . . إلخ، وذلك إذا أردنا أن نستفيد من سياسات العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية . . أما قبول هذه السياسات دون إحداث التغييرات الجوهرية وتوفير المؤسسات المطلوبة، فمن شأنه أن يعرض الدولة لمخاطر وسلبيات هذه السياسات دون أن تجنى إيجابياتها. وهذا ما حدث فى مصر؛ إذ تعرضت لسلبيات النظام العالمى الجديد دون أن تجنى ثماره، وكان ذلك سببا ساهم فى إحداث ما يعانيه الاقتصاد المصرى حاليا من أوجه ضعف . . ويكفى تدليلا على هذه الحقيقة أن نشير إلى ما يلى :

١ ـ لقد استجابت مصر لمبدأ تحرير التجارة الخارجية، فأدى ذلك إلى زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة فى السنين الأخيرة، خصوصا منذ عام ١٩٩٦، فى الوقت الذى لم يبذل فيه جهد كاف لزيادة الصادرات والاستفادة من فرص فتح الأسواق الخارجية . . وكانت النتيجة ما يعانيه الاقتصاد المصرى من تزايد العجز فى الميزان التجارى نتيجة اتساع الفجوة بين الواردات والصادرات. ولقد وضحت هذه الحقيقة في أثناء أزمة جنوب شرقي آسيا، وما ترتب عليها من انخفاض فى قيمة عملات هذه الدول، وبالتالى انخفاض أسعار سلعها مقومة بالدولار، فاندفع المجتمع الاستيرادى المصرى نحو الشراء من أسواق هذه الدول وبكميات ضخمة متزايدة بحيث زادت واردات مصر عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ بما يعادل ٢٣٪

إذا ما قورنت بواردات العام السابق على هذا التاريخ، بينما انخفضت الصادرات فى الفترة نفسها بما يعادل ١٩٪ تقريبا كما سبق أن أوضحنا . . وهكذا، فإن الأخذ بمبادئ الاقتصاد العالمى الجديد لم يصاحبه سياسات واعية، مما ساهم فى ضعف ميزان المدفوعات المصرى، وبالتالى سعر صرف الجنيه المصرى.

٢ ـ لقد استجابت مصر لمبدأ حرية انتقال رأس المال وعدم وضع قيود على دخوله وخروجه، وذلك تشجيعا لمزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، ولكن دون توفير المناخ الملائم، ودون تحديد أولويات الاستثمار، ودون التحوط لحركات رءوس الأموال قصيرة الأجل، وبخاصة تلك التى تتعامل فى الأسهم والسندات . . فكانت نتيجة ذلك أن انخفضت معدلات الاستثمار المباشر، واتجه القدر الأكبر منه إلى قطاعات محددة مثل البترول دون أن يساهم فى خلق طاقات إنتاجية فى تلك القطاعات ذات الأولوية لتدعيم البنيان الإنتاجى وزيادة الصادرات، كما سارع رأس المال الأجنبى فى الأسهم والسندات إلى الخروج عند ظهور أول بوادر أزمة سعر صرف الجنيه المصرى، مما أحدث خللا فى سوق المال والتعامل فى بورصة الأوراق المالية، وأدى إلى مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

٣ ـ لقد استجابت مصر لمقترحات وسياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وبخاصة ما يتعلق منها بتوازن الموزانة العامة والإسراع بتحرير التجارة وخصخصة القطاع العام . . إلخ، وذلك دون أن تهيئ المناخ لوجود قطاع خاص قوى، ودون أن تتخذ الإجراءات لزيادة الادخار المحلى، ودون أن يساهم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى حرمان متخذ القرار الاقتصادى من اللجوء إلى تمويل الاستثمارات عن طريق عجز الموازنة العامة فى وقت تنخفض فيه المدخرات المحلية وتنخفض فيه

الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المباشر وغير المباشر . . وكانت النتيجة انخفاض معدلات الاستثمار ، وبالتالى انخفاض معدلات النمو فى الناتج القومى ، وتعرض الاقتصاد المصرى لحالة الركود التى يعانيها فى الوقت الحاضر .

هذه الأسباب الأربعة الرئيسية ، من عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية ، وعدم التوصل إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلى اقتصاديات السوق ، وعدم وجود قطاع خاص قوى قادر على تحمل مسئولية المرحلة ، فضلا عن العوامل الخارجية ، وفى مقدمتها الآثار السلبية للعولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية ، تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من مظاهر ضعف . كما أن هذه الأسباب الأربعة الرئيسية قد أدت بدورها إلى وجود المزيد من الأسباب التى ساهمت ودعمت هذه الظواهر . . وأهم هذه الأسباب الأخيرة ما يلى :

(١) الخلل فى تحديد أولويات الاستثمار

نتيجة لعدم قوة الإدارة الاقتصادية وعدم وجود تصور علمى واضح لدور الدولة ، كان من الطبيعى أن نتوقع وقوع خلل فى تحديد أولويات الاستثمار على نحو يؤدى إلى تبديد قدر من هذه الموارد ، كما يؤدى إلى انخفاض كفاءة المستخدم منها . . ولقد بلغ هذا الخلل ذروته إبان حكومة د. الجنزوري السابقة ، ولا يزال قائما حتى الآن . . إن تحديات العولمة والاندماج فى الاقتصاد الدولى الجديد تفرض ضرورة توجيه المزيد من هذه الموارد نحو القطاع الصناعى والتصدير ، وهذا لم يحدث ، وتم توجيه قدر كبير من هذه الموارد إلى مشروعات لا يمكن أن تحتل المرتبة الأولى فى سلم الأولويات . .

ومن الأمثلة الصارخة لذلك : توجيه الملايين من الجنيهات لإقامة صناعة حديد وصلب فى أسوان ، فى وقت يعانى فيه السوق الدولى لهذه الصناعة

صعوبات كثيرة بسبب زيادة المخزون، ولجوء كثير من الدول، خصوصا أوكرانيا والاتحاد السوفيتي ورومانيا إلى سياسة الإغراق، وهو المشروع الذى توقف بعد ذلك عندما ثبت عدم جدواه. . كما أنه من غير المعقول الإصرار على إنفاق المزيد من الملايين على مشروع فوسفات «أبو طرطور»، على الرغم من ثبوت عدم صلاحيته اقتصاديا، أو توجيه الملايين من الجنيهات إلى نفق الأزهر أو لإقامة مدينة الإنتاج الإعلامى. . إلخ، ناهيك عن الملايين، بل البلايين من الجنيهات التى بعثرت فى استثمارات عقارية عاطلة معظم العام فى الساحل الشمالى، أو على الضفة الغربية من قناة السويس، أو وجهت إلى استثمارات فى العقار الفاخر دون استغلال قدر كبير منه، خصوصا فى القاهرة والإسكندرية. .

كل ذلك يتم فى وقت نجد فيه إهمالا وتركا لقطاع مهم مثل قطاع الغزل والنسج ليتدهور ويفقد قدرا كبيرا من ديناميكيته وكفاءته على النحو الذى نعرفه ونلمسه جميعا وتؤكده جميع التقارير والدراسات، وذلك بسبب عدم توجيه استثمارات كافية إليه. . وما يصدق على قطاع الغزل والنسج يصدق على الكثير من الصناعات المهمة، خصوصا الصناعات التصديرية كما ذكرنا. . كما يثار التساؤل، ويحق: لماذا توجه البلايين من الجنيهات، وفى الوقت الحالى إلى مشروع مثل توشكى ولا توجه إلى استصلاح واستزراع مناطق صحراوية أخرى يؤدى توجيه الاستثمار إليها إلى تحقيق عائد أكبر؟!. . . إلخ. .

إن الأمثله الأخرى كثيرة وتؤكد عدم سلامة أولويات الاستثمار، وأن هناك خللا كبيرا، وأن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر. . إن الموارد المتاحة للاستثمار قليلة، والفجوة بين الاستثمار والادخار المحلى كبيرة. . ومن هنا كان لابد من أن يزداد الحرص عند استخدام الموارد المتاحة، وتزداد مسئولية متخذ القرار الاقتصادى، لأن يعمل على تعظيم العائد من هذه

الموارد الاستثمارية . . وحتى يتحقق ذلك وبكفاءة لابد من وجود تصور شامل ودراسات متكاملة لتحديد تلك القطاعات، خصوصا فى مجال الصناعة، التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية تنافسيه، وأن يتخذ ذلك أساسا لتوزيع الاستثمارات كما يتعين مقاومة تلك المحاولات التى تسعى إلى توجيه الاستثمارات إلى تلك المشروعات ذات البريق الإعلامى، وعلى حساب ما هو متاح لزيادة كفاءة قطاعات مهمة، مثل قطاع التصدير وقطاعات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة . . إلخ .

قد يبادر البعض ممن يوقنون باقتصاديات السوق على نحو مطلق، وممن يؤمنون بالحرية الكاملة للقطاع الخاص عند اتخاذه لقرار الاستثمار، إلى الاعتراض على تدخل الدولة لتحديد، أو على الأقل، للتأثير على أولويات الاستثمار . . ومع تقديرى لهذا الرأى، إلا أنه يفترض أن القطاع الخاص فى مصر قد وصل إلى مستوى من الرشد والنضج، بما يضمن أن تأتى قرارته متفقة مع المصلحة العامة، أو حتى مع مصلحته على فرض حسن نواياه . . كما يفترض أن تدخل الدولة لا يتسم دائما بالكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار الصحيح، وهو أمر يصعب قبوله على إطلاقه . إن من مصلحة القطاع الخاص أن تمده الدولة بالمعلومات والبيانات إلى تساعده على اتخاذ القرار الصحيح . . كما أن الدولة تستطيع، دون التدخل المباشر الأمر أن تستخدم أدوات السياسات النقدية وأدوات السياسات التجارية والاستثمارية من أجل التأثير على أولويات الاستثمار، بما يخدم المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمستثمرين .

٢ـ عدم كفاءة الجهاز المصرفى والخلل فى منح وتوزيع الائتمان.

مع التقدير الكامل للكثير من قيادات الجهاز المصرفى وليس للجميع، فإن كتابة التاريخ الاقتصادى لمصر، على نحو علمى وموضوعى، منذ بداية

الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات حتى نهاية القرن العشرين، تؤكد أن الجهاز المصرفى قد ساهم فى تبديد قدر كبير من الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة. . حقيقة أن السياسات الاقتصادية التى سادت خلال تلك الفترة، والتى حكمت عمل هذا الجهاز، والتى عمل فى ظلها، قد ساهمت بالإضافة إلى ما يوجد من خلل فى هيكل هذا الجهاز، وفى طبيعة العلاقة بينه وبين البنك المركزى، فى تحقيق هذه النتيجة، إلا أن من الأسباب الرئيسية لما حدث، والتى لا يمكن تجاهل تأثيرها الضخم، ما اتسم به الجهاز المصرفى من عدم كفاءة، وما حدث من انحراف عدد غير قليل من المسئولين عن اتخاذ القرار الائتمانى. .

ففى بداية الانفتاح، تلقى الجهاز المصرفى تدفقات متزايدة من الودائع ومن النقد الأجنبى، ولكن تم توجيهها إلى مزيد من الاستيراد، خصوصا ما سمى حينئذ بالاستيراد بدون تحويل عملة، وانتشرت تجارة العملة بتشجيع من الجهاز المصرفى، وبخاصة بنوك القطاع الخاص. وأدت هذه الزيادة فى الاستيراد - ومعظمها لأغراض الاستهلاك - إلى تبديد هذه التدفقات بدلا من أن تساهم على نحو فعال فى خلق طاقات إنتاجية توفر احتياجات المواطنين محليا وتساعد على زيادة الصادرات. . وبعد فشل محاولات الإصلاح الأولى ممثلة فى قرارت ٥ من يناير سنة ١٩٨٥ نتيجة تأثير جماعات الضغط من قيادات الجهاز المصرفى، خصوصا البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، وبالتحالف مع تجار العملة والمستوردين، عادت تجارة العملة أقوى مما كانت وانتشرت واتسعت ظاهرة شركات توظيف الأموال خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨، وكانت نتيجة ذلك تبديد المزيد من الموارد، سواء فى ذلك المدخرات المحلية أو رصيد الاقتصاد المصرى من النقد الأجنبى.

ومع بداية التسعينيات، وتحت تأثير الادعاء بوجود فائض سيولة، والرغبة فى تنشيط المبيعات، خصوصا مبيعات السلع المعمرة، عاد الجهاز

المصرفى ليبدد المزيد من الموارد عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكى . . ولقد توسع الجهاز المصرفى فى نظام البيع بالتقسيط ، وكان المستفيد الأول من ذلك قطاع تجارة السيارات وقطاع السلع المنزلية المعمرة كالثلاجات والتليفزيونات والغسالات . . إلخ . ومعظم هذه السلع سلع استهلاكية مستوردة ، وإذا كان بعضها ينتج محليا فإن المكون الأجنبى غالبا ما يزيد على ٥٠ ٪ - ٧٠ ٪ من تكلفة الإنتاج .

ثم جاءت المرحلة الأخيرة مع بداية عهد الحكومة السابقة ، حيث توسع الجهاز المصرفى فى منح الائتمان لمجموعة محدودة من رجال الأعمال الذين لم يحسنوا استخدام الموارد المالية التى أتيحت لهم . وإذا كان قدر من الموارد الائتمانية قد استخدم فى إقامة مشروعات ، فإن معظمها مشروعات استهلاكية وللإحلال محل الواردات ، والبعض الآخر وجه لمشروعات يثور شك كبير حول جدواها الاقتصادية وأولوياتها ، ومن ذلك مشروع الحديد والصلب بأسوان ، ومشروع الإنتاج الإعلامى ، ومشروع توشكى . . إلخ .

وفى دراسة حول مشكلات الائتمان المصرفى : «الأسباب وسبل المواجهة» ، ألقتها د/ سلوى العنترى - الخبيرة فى قسم البحوث بالبنك الأهلى المصرى ، وذلك بمنتدى الحوار الاقتصادى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى مارس عام ٢٠٠١ ، يتضح أن هناك تحولا فى هيكل قروض الجهاز المصرفى لصالح القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ . وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا التحول إلى إزدياد كفاءة الجهاز المصرفى وكفاءة الوساطة المالية على أساس أن البنوك تكون أكثر حيطة وأكثر حرصا على توافر الدراسات الائتمانية الجادة وأكثر يقظة فى متابعة استخدام القروض وتوفير ضوابط لنشاط الجهة المقترضة ، وتقديم آليات أكثر كفاءة لتسوية المدفوعات ، عندما يتعلق الأمر بإقراض القطاع الخاص ، وذلك خلافا

لما يكون عليه الأمر عندما يكون العميل الرئيسى هو القطاع العام الذى قد يتم تمويله بتعليمات سيادية تتضمن أسسا غير اقتصادية . . ولكن ما حدث هو العكس، وعلى خلاف ما هو طبيعى، إذ أن التحول فى هيكل القروض لصالح القطاع الخاص قد أسفر عن تصاعد ظاهرة الديون المتعثرة، خصوصا بالنسبة لكبار رجال الأعمال، مما يشير إلى عدم قيام الجهاز المصرفى بمسئولياته .

ومرة رابعة، وفى خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين سنة، يعود الجهاز المصرفى ليبدد المزيد من الموارد لما سببته سياساته من تزايد كبير فى حجم الديون المتعثرة نتيجة ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص دون دراسة، ونتيجة تركز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص فى بعض المجالات التى تتسم بدرجة عالية من المخاطرة، وبسبب عدم وجود ضمانات كافية ونتيجة ارتفاع نسبة القروض بالنقد الأجنبى . . إلخ . لقد أشارت الدراسة إلى أن ٣٤٣ عميلا قد حصلوا على ٤٢٪ من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص فى نهايه مارس سنة ٢٠٠٠، وأن أكبر ٢٨ عميلا قد حصلوا على نحو ٢٦,٥ مليار جنيه بما يماثل ١٣٪ من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وأن نصيب ٨ عملاء فقط من تلك التسهيلات قد بلغ نحو ١٢,٤ مليار جنيه بمتوسط ١٥٥١ مليون جنيه، بما يمثل فى مجموعه نحو ٦٠٪ من جملة حقوق المساهمين بالجهاز المصرفى . . كما اتجهت نسبة كبيرة من هذه التسهيلات نحو قطاع التشييد والبناء، والذى حصل وحده على نحو ٢٠,٧ ٪ مليار جنيه بنسبة ١١,٥٪ من جملة قروض القطاع الخاص فى مارس سنة ٢٠٠٠، فى مقابل ١٠,٨ ٪ فى التاريخ نفسه من العام السابق، وكان نسبة التعثر فى هذا القطاع أعلى كثيرا من غيره؛ إذ استأثر فى التاريخين السابقين بنحو ٢٢٪ من جملة العوائد الهامشية . . إلخ .

وبدون الدخول فى مزيد من التفاصيل، فإن ما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من ركود ونقص فى السيولة وإنخفاض في حجم الأقراض لمشروعات إنتاجية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، إنما يعود بقدر كبير إلى ممارسات الجهاز المصرفى، وإلى ما صاحب منح التسهيلات الائتمانية من عدم كفاءة وعدم مراعاة لأولويات الاستثمار وبناء الطاقة الانتاجية الفعالة وزيادة الصادرات، فضلا عما صاحب ذلك من انحرافات الكثيرين من رجال الجهاز المصرفى المسئولين عن منح التسهيلات الائتمانية.

وهكذا.. يأتى الجهاز المصرفى، وبسبب عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية.. على قمة الأسباب التى أدت إلى وصول الاقتصاد المصرى إلى الأوضاع الراهنة وتعدد مظاهر ضعفه السابقة الإشارة إليها.

٣ـ الخصخصة وتأثيرها السلبى على الاستثمار.

صاحب الاتجاه نحو اقتصاديات السوق وتحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد العالمى الدعوة إلى خصخصة القطاع العام، وتبنت الحكومة هذه الدعوة.. إلا أن التطبيق العملى لسياسات الخصخصة لم يكن متفقا مع هدف تعظيم الاستثمار، وفى حالات كثيرة أدى إلى انخفاض فى حجم الموارد المتاحة للاستثمار:

فمن ناحية، وكما سبق أن ذكرنا عند الحديث عن دور الدولة فى ظل اقتصاديات السوق وعن كفاءة الإدارة الاقتصادية، فإن الحكومة لجأت إلى سياسة تجميد القطاع العام إلى أن يتم بيعه إلى القطاع الخاص، أى إلى أن يتم خصخصته، فتوقفت استثمارات القطاع العام وتوقف تحديثه وتوسيعه، مما أدى إلى تعطيل طاقاته الإنتاجية وتخلف إنتاجيته، وعدم قدرته على تحقيق فائض، بل وزيادة خسارة الكثير من وحداته. وكان أحرى بالحكومة أن تبادر إلى خصخصته لتحميل القطاع الخاص مسئولية

تطويره وتحديثه، ولكنها لم تفعل، وتركت الكثير من وحدات القطاع العام لتتدهور اقتصادياتها دون خصخصتها. ويصدق ذلك بشكل واضح على قطاع الغزل والنسج كما سبق أن أوضحنا..

ولم يقتصر الأمر على ما تقدم، بل إن الحكومة قد تصرفت فى عائد الخصخصة، أى عائد ما تم بيعه، على نحو من شأنه أن يقلل الموارد المالية المتاحة للاستثمار.. ففيما عدا الحالات القليلة التى تم تمويل شرائها عن طريق موارد من الخارج، فإن معظم ما تم خصخصته من شركات قد تم تمويله محليا من المدخرات أو عن طريق تسهيلات ائتمانية من البنوك المصرية، ومن ثم لم تؤد هذه المدخرات أو التسهيلات الائتمانية إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة، بل استخدمت لتمويل طاقات إنتاجية قائمة بالفعل.. هذا فى الوقت الذى عقمت فيه الحكومة ما حصلت عليه من أموال نتيجة ما تم خصخصته من وحدات القطاع العام، وذلك باستخدامها فى تمويل المعاش المبكر أو سداد قروض القطاع العام أو تحويلها إلى حساب البنك المركزى. وهكذا، لم تعد هذه الأموال للتدفق مرة أخرى فى شرايين الاقتصاد فى صورة استثمارات جديدة..

وبذلك تكون النتيجة النهائية لسياسات الخصخصة التى اتبعتها الحكومة هى تخفيض الموارد المتاحة للاستثمار، مما ساهم فيما نعانيه من ركود وبطالة.. إلخ.

الفصل الثالث

السياسات الواجبة الاتباع لعلاج الأوضاع الراهنة، وتحقيق انطلاقة الاقتصاد المصرى

على الرغم مما يعانيه الاقتصاد المصرى، فى الوقت الحالى، من أوجه ضعف تم بيانها وإيضاح أسبابها، فإن ذلك لا يجوز أن يحول بيننا وبين التعرف على مظاهر قوته . . إن قوة الاقتصاد المصرى تتجسد حاليا، كما سبق أن أوضحنا، فى تمتعه ببنية أساسية تفوق فى قوتها ما تتطلبه المرحلة الحالية لنمو الاقتصاد المصرى؛ فالبنية الأساسية القائمة حاليا لا تمثل أي عقبة أو اختناقة حقيقية لإمكانية التطور والانطلاق . كما تتجسد هذه القوة أيضا فى وجود قوة بشرية يندر أن توجد فى كثير من الدول النامية من حيث ما تتمتع به من تعليم وثقافة واستعداد للعمل، فضلا عما تتمتع به مصر من موارد طبيعية من مياه وزراعة وموقع جغرافى متميز وإمكانات سياحية ضخمة تتمثل فيما تتمتع به من مناخ متميز ومعالم وآثار يندر أن توجد فى دولة أخرى . . إلخ .

ومن ثم، فإن السياسات الواجبة الاتباع لعلاج الأوضاع الحالية للاقتصاد المصرى وتحقيق انطلاقه لابد وأن تركز على محورين أساسيين، هما :

أولا : العمل على الاستفادة من مظاهر القوة على أفضل وجه ممكن . .

وثانيا : العمل الجاد لإزالة الأسباب التى تكمن وراء مظاهر الضعف الحالية، وفى أقرب وقت ممكن .

ومنذ البداية أود أن أؤكد أن نجاح أي سياسات متعلقة بأى من المحورين المذكورين يتطلب العمل على توفير خمس دعائم أساسية . . هى :

١ ـ دعامة سياسية . . وتتمثل فى ضرورة تطوير النظام السياسى ، بهدف الوصول في النهاية إلى تحقيق الديموقراطية والاستقرار السياسى بمفهومهما الكامل .

٢ ـ دعامة اجتماعية . . وتتمثل فى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن توزيع عائد النمو والتطور على جميع طبقات المجتمع وبعدالة .

٣ ـ دعامة تتعلق بالتعليم والثقافة . . بما يضمن الاستفادة من القوة البشرية المصرية على أفضل وجه .

٤ ـ دعامة قانونية . . وتتمثل فى ضرورة وضوح وتناسق النظام القانونى ، وضرورة وجود نظام قضائى كفء بما يضمن سرعة الفصل فى القضايا والمنازعات وفقا لصحيح القانون .

٥ ـ دعامة إعلامية . . وتتمثل فى ضرورة الالتزام بالصدق والموضوعية فيما ينشر من معلومات ، احتراما للمواطن وعقليته وضمانا لمشاركته بفاعلية .

وفيما يلى شرح لأهمية وضرورة كل من هذه الدعامات الخمس :

أولا : الدعامة السياسية

وتتمثل هذه الدعامة فى ضرورة تطوير النظام السياسى ، والإسراع بمعدلات التدرج وصولا إلى الديمقراطية والاستقرار السياسى بمفهومهما الكامل . . إن قضية الديموقراطية هى بلا شك أهم القضايا السياسية فى مصر وأكثرها إلحاحا وأهمية ؛ ليس فقط لعوامل سياسية تتعلق بقضايا الحرية والتعددية وحقوق الإنسان وحق الشعب فى اختيار حاكمه وتداول السلطه . . إلخ ، ولكنها أيضا ملحة ومهمة لأسباب اقتصادية ـ خصوصا فى بلد كمصر ـ ولأسباب تتعلق بالأمن القومى لبلدنا . . .

إن مصر ، كما سبق أن أوضحنا ، تتمتع بقوة بشرية متميزة إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية ، شأنها فى ذلك شأن الهند ، وإن ذلك يعد مظهرا مهما

من مظاهر قوة الاقتصاد المصرى . . هذا المورد الاقتصادى لابد من أن تتاح له الفرصة لكى يبدع وينتج بكفاءة . فالمصدر الأساسى لتحقيق التنمية هو الإنسان، وحتى يبدع الإنسان المصرى وينتج بكفاءة لابد من أن تتاح له الفرصة للمشاركة فى اتخاذ القرار والانتماء لأرضه وعلى نحو فعال . وهذا لن يتأتى إلا من خلال الديموقراطية وما يرتبط بها من مشاركة ومن احترام لحقوق الإنسان . . إلخ . أضف إلى ذلك ما تفرضه قضايا العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من ضرورة توفير الضمانات للاستثمارات وحركات رءوس الأموال الأجنبية . . هنا تأتى قضية الاستقرار والأمان لتمثل أهمية خاصة، ولا يوجد استقرار وأمان بدون ديموقراطية، كما أن الديموقراطية ـ لما تتيحه من حرية واحترام حقوق الإنسان وحق النقد والحوار ـ من شأنها أن تؤدى إلى شيوع الثقة بما يتخذ من قرارات وسياسات، مما يساعد على التغلب على أحد أوجه الضعف الأساسية السابق ذكرها، والتى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى . . وأخيرا فإن الأمن القومى المصرى الاقتصادى والسياسى يرتبط بقوة مصر وقوة الدور الذى تؤديه فى المنطقة العربية، وقدرتها على تكتيل وتوحيد مواقف هذه الأمة تجاه القضايا المصيرية . وهذا كله يتوقف إلى حد كبير على قدرة مصر على أن تكون نقطة جذب للقوى السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم العربى . . أى بعبارة أخرى، وحتى تحتل مصر مركزا قياديا فى المنطقة العربية، فإن الطريق إلى ذلك أن تعمل لتكون منارا للفكر والثقافة والحرية، وأن يكون نظامها السياسى نموذجا يحتذى به، وينجذب إليه كل عربى . ولا يمكن أن تكون منارا ونموذجا يحتذى به بدون حرية وديموقراطية بمعناهما ومفهومهما الكامل . . .

وإذا كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر وتاريخها مما يجعل من منهج التدرج فى الاتجاه نحو الديموقراطية أكثر الطرق أمانا، بل وكفاءة للوصول إلى الديموقراطية بمعناها الكامل، فإن هناك شعورا عاما بضعف معدلات التدرج وعدم مسايرتها لما يحدث من تطورات فى مستوى النضج السياسى للمجتمع المصرى، وما يحدث من تطورات ديموقراطية على مستوى العالم، وإن هناك أسبابا

موضوعية كثيرة توجب ضرورة الإسراع بهذه المعدلات وصولا إلى الديموقراطية بمعناها الكامل، وفى أقرب وقت.

ثانيا: الدعامة الاجتماعية

هناك أسباب كثيرة تفرضها أوضاع الاقتصاد المصرى، وأوضاع الاقتصاد العالمى، من شأنها أن تؤدى إلى مزيد من التفاوت فى الدخول والثروة بين أفراد المجتمع.. وفى مقدمة هذه الأسباب: تحول نظام الاقتصاد المصرى من نظام قائم على التخطيط المركزى ويؤدي فيه القطاع العام الدور الرئيسى إلى اقتصاد قائم على آليات السوق ويؤدي فيه القطاع الخاص الدور الرئيسى. هذا التحول من المتوقع أن يصاحبه مجموعة من السياسات الاقتصادية لتشجيع رجال الأعمال من القطاع الخاص، مما يؤدى إلى زيادة دخولهم وثرواتهم على نحو يفوق زيادة دخول الطبقات الدنيا أو أصحاب الدخول الثابتة، ومما يؤدى إلى خلل فى توزيع الدخل والثروة.. كما أن الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة وحرية حركات رءوس الأموال، من شأنه أن يتيح فرص ربح لمجموعات محدودة من المجتمع القادرة على الاستفادة من هذه الفرص بحكم اتصالاتها وثقافتها ومستواها الاقتصادى، وذلك دون غيرها من غالبية أبناء المجتمع.. وأخيرا فإن محاولات الإصلاح الاقتصادى خصوصا فى جوانبها المالية والنقدية، وما تطلبته من فرض المزيد من الضرائب والتباطؤ فى معدلات النمو الاقتصادى، من المتوقع أن يقع عبئها الأكبر نسبيا على الطبقات أصحاب الدخول الدنيا أو الثابتة، مما يؤدى إلى مزيد من الخلل فى توزيع الدخل والثروة، ومما يؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى..

هذه الأسباب مجتمعة قد تعرض لها الاقتصاد المصرى فى السنين الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الخلل فى توزيع الدخل والثروة.. هذا الواقع له آثاره السلبية على السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى، ولكنه له أيضا آثاره السلبية على النمو والتطور الاقتصادى؛ إذ إن من شأن هذا الخلل أن يضعف القوة الشرائية فى وقت يتعرض فيه الاقتصاد إلى حالة من الركود ونقص السيولة.

ومن ثم، يصبح ضروريا لتفادى هذه الآثار السلبية العمل على رسم السياسات الكفيلة بإصلاح الخلل فى توزيع الثروة والدخل. ولعل أهم السياسات التى يجب تبنيها فى هذه المرحلة تتمثل في العمل على إتاحة الفرص لعمل الشباب والقضاء على البطالة. وبدون التضحية بأهمية الصناعات الأساسية والرئيسية وذات الحجم الكبير، فإن تشجيع الصناعات الصغيرة وتلك كثيفة العمل، قد يساعد على تخفيف حدة هذه البطالة. فضلا عما يؤدى إليه من خلق جيل من رجال الأعمال يساهم فى تطوير المشروعات ونموها.. إلا أن الاهتمام بالقضاء على البطالة، وإن كان يساهم بفاعلية فى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل والثروة، فإنه يتعين تدعيم ذلك بحزمة من السياسات الضريبية والتأمينية بما يكفل إعادة توزيع الدخل والثروة على نحو أكثر عدالة.

الدعامة الثالثة: التعليم والثقافة

لقد ظل الفكر الاقتصادى فى التنمية، ولفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، يجعل من تراكم رأس المال المادى العنصر الرئيسى لتحريك عجلة التنمية وخروج الدول النامية من حلقة التعثر والتخلف. فإذا أرادت هذه الدول أن تتقدم، فعليها أن تزيد حجم ما لديها من رأس مال مادى من أراض ومصانع جديدة وبنية أساسية.. إلخ، وأن تعطى لذلك الأولوية عند رسم السياسات واتخاذ القرار.. ولكنه لم يلبث أن تبين للكثيرين من الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال السياسة، وبعد تجارب كثيرة، أن الأصل فى التنمية هو الإنسان؛ فهو الغاية من التنمية، وهو وسيلتها الفعالة.. وبدون التقليل من أهمية عنصر رأس المال المادى، فإن الأولوية يتعين أن تكون للعنصر البشرى، أى للانسان. فالإنسان المتعلم يستطيع أن يزيد من التراكمات الرأسمالية المادية، وأن يرفع من مستوى كفاءة استخدامها. أما التراكمات الرأسمالية المادية، فإنها لا تكفى فى حد ذاتها لأن تخلق الإنسان القادر والمبتكر..

لقد حصلت الكثير من الدول فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على قدر كبير من المنح والقروض والمساعدات الدولية، كما يتمتع عدد كبير من هذه الدول بموارد اقتصادية هائلة، ولكن التجارب التنموية لعدد كبير منها لم تسفر عن تحقيق نجاح ملحوظ.. والسبب عدم وجود نظام سياسى ديموقراطى سليم، وعدم وجود نظام تعليمى وثقافى متطور، يساهمان فى خلق ذلك الإنسان المنتمى إلى بلده، والقادر على الابتكار والمبادرة، والمؤمن بقيم التقدم والتنمية، والذى يستطيع أن يدير وأن يتخذ القرار على أسس علمية وموضوعية واضحة.. فالتدفقات الرأسمالية المادية الضخمة والموارد الهائلة لا قيمة لها إذا كانت هناك حكومات فاسدة دكتاتورية ونظام تعليمى وثقافى متخلف..

إن الفساد والقهر وضعف النظام التعليمى وتخلفه وغياب ثقافة التنمية والتميز، لابد أن تؤدى إلى تبديد الموارد المختلفة، سواء بتحويلها للخارج لصالح فئات محدودة أو بإنفاقها على مشروعات لا أولوية لها وبتكاليف مغالى فيها، مما يؤدى إلى تعثر هذه المشروعات إن لم تتوقف كلية..

إذا سلمنا بهذه الحقيقة، وأن الإنسان هو الأصل فى التنمية والتقدم، كان لزاما أن تضع الدول النامية، إذا أرادت حقا أن تتقدم، قضية خلق الإنسان القادر المبتكر المنتمى إلى وطنه لتمثل قمة أولوياتها... وإذا كانت الديموقراطية تساهم فى تفجير طاقات ذلك الإنسان عن طريق احترام حقوقه وحريته وإتاحة الفرصة له للمشاركة، فإن التعليم والثقافة يأتيان ليتكاملا مع الديموقراطية بما يحقق الاستفادة من طاقات ذلك الإنسان على أفضل وجه ممكن.

ولا خلاف حول ضخامة الجهد وضخامة الموارد المطلوبة للوصول إلى نظام تعليمى وثقافى يتسم بالتطور والرقى. فنحن فى مصر نحتاج إلى

القضاء على الأمية، ونسبتها ما زالت عالية. كما نحتاج إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص التعليمية، وألا يحرم مصرى مؤهل من أن يواصل تعليمه دون أن يصطدم بعقبة عدم القدرة على توفير نفقات التعليم. كما أننا فى حاجة إلى تطوير المناهج ليبتعد الطالب عن أسلوب التلقين والحفظ وليتمرس على الابتكار والإبداع، وكذلك تطوير المدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية وتربوية وثقافية.. إلخ، فضلا عن ضرورة الاهتمام بالكيف دون الإخلال بحق الجميع فى التعليم.. وكل ذلك يحتاج إلى مزيد من الجهد والموارد.. أما النهضة الثقافية، فإن عمودها الفقرى هو الديموقراطية والحرية، ولا يمكن أن تزدهر دون ذلك....

وأيا كان الأمر بالنسبة لضخامة الجهد والموارد المطلوبين، فإن ذلك لا يجوز أن يحول بيننا وبين البدء فى تحقيق ما نصبو إليه من نظام تعليمى وثقافى متطور ومتقدم، فطريق الألف ميل يبدأ بخطوة.. ومن ثم، لابد من أن نبدأ بهذه الخطوة، وأن تتجه هذه الخطوة وما يليها من خطوات نحو الهدف الذى نصبو إليه وفقا لخطة محددة واضحة المعالم.

إن العائد الاقتصادى لما ينفق على التعليم والثقافة، خصوصا فى بلد كمصر، من المتوقع أن يفوق عائد ما ينفق على الكثير من القطاعات الأخرى لسببين:

١ - أن مصر تتمتع بميزة نسبية بما يتوافر لديها من قوة بشرية. هذه القوة البشرية لم تستغل طاقاتها بعد على نحو كامل، ومن ثم فإن أى استثمار لرفع كفاءة هذه القوة البشرية عن طريق رفع مستواها التعليمى والثقافى لابد من أن يؤتى ثماره سريعا وبمعدلات متزايدة، لما يؤدى إليه من زيادة متنامية لمعدل الكفاءة الإنتاجية لهذه القوة البشرية. ومن المتفق عليه أن التنمية عن طريق زيادة إنتاجية الموارد المتاحة أقل تكلفة وأكثر فاعلية من التنمية عن طريق زيادة الموارد.

٢ ـ أن التركيز على أن تكون مصر منارة للتقدم العلمى ولازدهار الفكر والثقافة، يساهم وبقدر كبير فى أن تكون مصر نقطة جذب لمفكرى الوطن العربى، بحيث يأتون إليها لينعموا بالحرية وليجدوا بها غذاء الروح والعقل، مما يشيع الاطمئنان والأمن والراحة النفسية، كما سبق أن ذكرنا، وهى أمور أساسية ومهمة لخلق المناخ الملائم لازدهار حركة انتقال رءوس الأموال واتجاه المزيد من الاستثمارات إلى مصر.

رابعا: الدعامة القانونية

مع تطور العلاقات الاقتصادية محليا ودوليا واتساع نطاقها وزيادة تشابكها، تزداد الحاجة إلى وجود نظام قانونى متطور يتسم بالوضوح والبعد عن التعقيد والحرص على تفادى التناقض بين أجزائه المختلفة، كما تزداد الحاجة إلى نظام قضائى كفء يتولى تطبيق القانون بموضوعية ويتسم بسرعة البت فيما يعرض عليه من منازعات وتطبيق صحيح القانون.

وتتضح أهمية النظام القانونى والنظام القضائى وتأثيرهما على انطلاق الاقتصاد ونموه بمعدلات مرتفعة، إذا ما أخذنا فى الحسبان الحقائق الآتية :

١ ـ أن النظام الاقتصادى القائم على آليات السوق يفترض لنجاحه القدرة على المنافسة وبكفاءة. ولا شك في أن القدرة على المنافسة وبنجاح محليا أو خارجيا إنما تتوقف إلى حد كبير على تخفيض تكلفة الإنتاج. ومن هنا تأتى أهمية النظام القانونى والنظام القضائى ومدى كفاءتهما.. إن وضوح القوانين والبعد عن التعقيد، وعدم التناقض بين القوانين، وسرعة بت النظام القضائى فيما يعرض عليه من منازعات وقضايا، كل ذلك يعنى معرفة كل فرد لحقوقه وبدقة، مما يقلل من حجم وعدد المنازعات والدعاوى، ومما يضمن سرعة البت فيما يعرض من هذه المنازعات والدعاوى على القضاء وفقا لصحيح القانون. وكل ذلك يؤدى إلى كسب الكثير من الوقت وبالتالى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج. كما أن العلاقة قوية بين وضوح النظام القانونى وكفاءة النظام القضائى، وبين شيوع

الثقة والاستقرار وهما من الشروط الضرورية لجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب.

٢ـ أن تنامى الاتجاه نحو العولمة قد تطلب وجود اتفاقيات دولية، بحكم العلاقات التى صاحبت هذا الاتجاه، كما تطلب وجود الكثير من المؤسسات المسئولة عن تنفيذ أحكام وقواعد هذه الاتفاقيات، وفى مقدمة هذه الاتفاقيات اتفاقية الجات وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية. . لقد تضمنت هذه الاتفاقيات الكثير من الأحكام المتعلقة بقضايا الإغراق والملكية الفكرية والاحتكار. . إلخ. كما نشأت الكثير من المنازعات حول تطبيق نصوصها، وبخاصة تلك المتعلقة بحرية التجارة ومدى اتفاق ما تضعه بعض الدول من قيود بحجة حماية الأطفال أو البيئة. . إلخ، مع أحكام هذه الاتفاقيات. هذه التطورات تتطلب تطوير النظام القانونى فى مصر ليساير هذه الاتجاهات، وتطوير النظام القضائى ليواجه بموضوعية ما يعرض عليه من منازعات بشأنها. . إن تطوير النظام القانونى والنظام القضائى فى مصر على النحو السابق من شأنه أن يساهم فى تعظيم ما يجنيه الاقتصاد المصرى من إيجابيات نتيجة الاتجاه نحو العولمة وتقليل ما تتعرض له من مخاطر وسلبيات العولمة إلى أكبر قدر. .

٣ـ يعتمد الائتمان المصرفى وتوسعه على وجود ضمانات وسهولة تسييل هذه الضمانات. وتعتمد هذه الضمانات فى المقام الأول على الأصول العينية من أراض وعقارات. . وحتى تتوافر هذه الضمانات على نحو مقبول للجهاز المصرفى، فلابد من أن تكون موثقة، ولابد من أن تتحقق نقل ملكيتها بسهولة ويسر. وهنا تأتى أهمية النظام القانونى والنظام القضائى. . فالنظام القانونى لابد من أن يتضمن الأحكام والقواعد التى تيسر توثيق مستندات هذه الأراضى والعقارات وتسجيلها. كما أن النظام القضائى لابد من أن تتوافر لديه القواعد والإجراءات التى تمكنه من فض ما يثار من منازعات حول نقل ملكية هذه الأراضى والعقارات أو رهنها بسرعة، ووفقا لأسس موضوعية. كما لابد من أن تخفض تكاليف هذه الإجراءات. .

وبالرجوع إلى الواقع المصرى، نجد أن نسبة كبيرة مما يوجد من أراض وعقارات غير مسجل ويصعب تسييله فى حالة رهنه. كما أن تكاليف التسجيل والرهن باهظة وإجراءاتها معقدة، مما يجعلها غير مقبولة وباهظة التكاليف بوصفها ضمانا لائتمان مصرفى، ومما - بالتالى - يؤدى إلى عدم استفادة الأفراد بما لديهم من أصول لتدعيم نشاطهم الاقتصادى والتوسع فى أعمالهم. وهذا ما فطنت إليه الحكومة أخيرا بإصدارها القانون الجديد لتعديل وتسهيل إجراءات الرهن العقارى.. ومن ثم؛ فإن إصلاح النظام القانونى وتدعيم النظام القضائى فى هذا المجال من شأنه أن يدعم الاستثمار ويساعد على مزيد من النمو والتقدم..

خلاصة القول: إن العلاقة بين النظام القانونى والنظام القضائى من ناحية، والنمو والتقدم الاقتصادى من ناحية أخرى علاقة طردية ومهمة؛ إذ كلما تطور وتقدم النظام القانونى والنظام القضائى، زادت فرص الاستثمار والقدرة على المنافسة، وزادت معدلات النمو والعكس صحيح..

خامسا: الدعامة الإعلامية

للإعلام دوره المهم فى تحقيق النجاح لما يتخذ من سياسات وإجراءات للتغلب على مظاهر الضعف التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى، ولدعم انطلاقه نحو النمو والتقدم. والتحدى الحقيقى الذى تواجهه السياسة الإعلامية فى مصر هو أن تحقق التوازن بين أمرين:

الأول: خلق مناخ يتسم بالتفاؤل والثقة بالنجاح..

والثانى: أن تتأكد مصداقية أجهزة الإعلام وموضوعيتها فيما تنشره من بيانات ومعلومات عن الاقتصاد المصرى..

فلا يجوز أن تتحيز وأن تندفع فى الاتجاه الأول بحيث تقدم بيانات ومعلومات خاطئة وغير صحيحة، مما يدعو إلى فقد الثقة بها وعدم تجاوب المواطن العادى مع

ما تدعو إليه . . ومن متابعة الواقع ، نجد أن السياسة الإعلامية فى مصر قد اندفعت فى الاتجاه الأول وتبارت فى نشر البيانات والمعلومات وتصريحات المسئولين التى تؤكد قوة الاقتصاد المصرى وتخفف من مظاهر ضعفه ، وفى وقت تشير فيه جميع الحقائق المادية وغير المادية التى يعيشها المواطن العادى إلى وجود صعوبات يواجهها الاقتصاد المصرى من بطالة ونقص فى السيولة وزيادة المخزون وضعف الاستثمارات وعدم استقرار سعر الصرف وزيادة حالات الإفلاس وتضخم عدد قضايا الشيكات بدون رصيد . . إلخ . إن هذا النشاط الإعلامى المتناقض مع الواقع وبشكل سافر لايمكن أن يحقق المشاركة الفعالة وتجاوب المواطنين ، كما أن من شأنه أن يحول بين المسئول عن اتخاذ القرار الاقتصادى وبين الجرأة فى مواجهة أوجه الضعف ، وما تتطلبه هذه المواجهة أحيانا من اتخاذ إجراءات غير شعبية ومتناقضة مع ما تسعى أجهزة الإعلام إلى تصويره . . إن المسئول سيصبح حبيس الوهم الإعلامى ويخشى أن يقوم بعمل يتناقض مع ما يذاع أو ينشر حتى ولو كان ضروريا لتحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى .

إن تغييرا فى السياسة الإعلامية ، ومنهج أجهزة الإعلام المختلفة ، وبخاصة تلك التابعة للدولة ، يصبح أمرا ضروريا حتى تتحقق المصداقية وتتوافر الجرأة لدى متخذ القرار الاقتصادى للاعتراف بأوجه الضعف وليعلن السياسة التى سيتبعها لعلاجها والتغلب عليها دون وهم أو خوف . . فلتعلن أجهزة الإعلام أوجه الضعف التى يعانيها الاقتصاد المصرى ، ولتدع المفكرين وأهل العلم لتحليل أوجه الضعف علميا وبموضوعية ، وأن يناقشوا الحلول البديلة للتغلب عليها وتحقيق انطلاقة الاقتصاد المصرى . . هنا ستزداد الثقة وسيشارك الجميع فى تحمل مسئولية ما يتخذ من سياسات والدفاع عنها . . وهنا تزداد فرص النجاح لما يتخذه صاحب القرار من إجراءات .



هذه الدعامات الخمس يوجد بينها قدر كبير من الترابط والتكامل ، إذ إن كلا منها

يدعم تواجد الآخر، ومن شأن توافرها خلق مناخ ملائم لنجاح مختلف السياسات الاقتصادية . . فالديموقراطية توفر المناخ لمزيد من الحوار لما يجب اتخاذه من سياسات اقتصادية ، كما تدعم الثقة لدى المواطنين ولدى المسئول عن الإدارة الاقتصادية وتزيد من مساحة المشاركة والإبداع . كما أن العدالة الاجتماعية تساعد على مشاركة المواطنين وتقبلهم التضحيات التى قد تتطلبها السياسات الاقتصادية فى مرحلة الركود وتعدد مظاهر الضعف . أما التعليم والثقافة فلا غنى عنهما إذا أردنا خلق الإنسان الخلاق المبتكر ، وأردنا زيادة كفاءة استخدام الموارد . ويأتى النظام القانونى والنظام القضائى ليؤكد الاطمئنان والثقة لدى المستثمر . ثم تأتى السياسة الإعلامية الصحيحة لتدعم الديموقراطية والمصداقية فيما يتخذ من قرارات . . دعامات مهمة مترابطة لايتصور نجاح سياسات اقتصادية وبقوة بدونها .

وبتعبير أدق ، فإن توافر هذه الدعامات الخمس من شأنه أن يزيل الكثير من الأسباب التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه ضعف ، أو على الأقل يقلل من تأثير أوجه الضعف هذه إلى حد كبير . . إن توافر هذه الدعامات الخمس من شأنه أن يزيد من كفاءة الإدارة الاقتصادية ، كما أن من شأنه أن يتيح الفرصة من خلال الحوار للوصول إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلى اقتصاديات السوق ، كما يهيىء المناخ لإحداث التغيرات المؤسسية والتشريعية الضرورية لمواجهة آثار العولمة السلبية وتعظيم الاستفادة من آثارها الإيجابية ، كما يساهم أيضا فى زيادة رشادة تصرفات القطاع الخاص وتدعيمه . هذه فضلا عن أن توافر هذه الدعامات الخمس يساعد على الاستفادة بما يتمتع به الاقتصاد المصرى من أوجه قوة على أفضل وجه ممكن من خلال ما تتيحه من فرص لتعظيم العائد من القوة البشرية المصرية ، ورفع كفاءة استخدام الموارد ، وجذب المزيد من الاستثمارات . . إلخ . .

السياسات الاقتصادية
المقترحة

ويأتى الآن الحديث عن أولويات السياسات الاقتصادية التى يتعين اتباعها فى المرحلة الحالية للخروج بالاقتصاد المصرى من أزمته الراهنة والتغلب على أوجه ضعفه وتحقيق انطلاقه . . وهنا أود أن أؤكد أنه لايوجد اقتصاد فى أى دولة من دول العالم، كما سبق أن ذكرنا، دون أن يواجه صعوبات، بل وأزمات. بل إن علم الاقتصاد لم يوجد إلا لأن هناك مشكلة تسوّغ وجوده، كما أن علم الطب لم يوجد إلا لأن هناك أمراضا . . إلخ . ولكن الخطر أن يترك المرض دون علاج، خصوصا إذا كان العلاج ممكنا ومتاحا، أو أن يحدث تراخ أو إهمال فى العلاج . . أيضا يتعين التأكيد على أن الاقتصاد المصرى ليس مسئولية فرد، ولكنه مسئولية المجتمع ككل، ولابد من الحوار الموضوعى والدراسات العلمية للوصول إلى العلاج الناجح . .

وفى سياق البحث عن علاج، نركز على الأولويات الآتية :

اولا: زيادة الإنفاق وبخاصة « الإنفاق الاستثمارى».

لعل نقطة البداية فى علاج أوضاعنا الاقتصادية الحالية هى العمل، وفى الأجل القصير، بل وفورا، على تنشيط الإنفاق، وبالذات الإنفاق الاستثمارى على نحو يؤدى إلى زيادة الطلب الفعلى، وبالتالى إلى التغلب على حالة الركود وعجز السيولة وانتشار البطالة، وعلى نحو يساهم فى استعادة الثقة . .

والسؤال هو : كيف يتم تنشيط الإنفاق الاستثمارى ؟

مع التسليم بوجود قدر من التفاصيل لا يجوز إغفاله، فإن الفكر الاقتصادى يعرف ثلاثة مصادر أساسية لتنشيط الإنفاق الاستثمارى :

المصدر الأول، هو زيادة الادخار المحلى وجذبه نحو الإنفاق الاستثمارى، بما يحول دون اكتنازه أو تبديده فى مجالات غير منتجة . .

والمصدر الثانى، هو زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، وإتاحة الفرصة له ليتجه نحو تلك المجالات التى تتفق مع أولويات المجتمع . .

والمصدر الثالث، هو السياسات المالية والنقدية التى تهدف إلى زيادة كمية النقود بأنواعها المختلفة وتوجيهها نحو زيادة الإنفاق بصفة عامة والإنفاق الاستثمارى بصفة خاصة، وفى مقدمة ذلك : تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض نسبة الاحتياطى الذى تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزى كنسبة من ودائعها، وشراء البنك المركزى لأسهم وسندات من سوق المال فى مقابل نقد يتم ضخه فى السوق، وزيادة قدرة الجهاز المصرفي على منح الائتمان وإصلاح النظام الضريبى، وأخيرا اللجوء إلى العجز فى الموازنة العامة . . إلخ . .

وبالرجوع إلى واقع الاقتصاد المصرى، فإننا نجد ـ كما سبق أن ذكرنا ـ أن معدل الادخار المحلى متدن إلى حد كبير إذا ما قورن بمعدلات الادخار فى الكثير من الدول النامية الأخرى، وبخاصة دول جنوب شرقي آسيا، إذ لا يتجاوز هذا المعدل وفقا لأكثر التقديرات تفاؤلا ١٧٪ من الناتج القومى، وفى تقديرات أخرى ينخفض المعدل إلى أقل من ١٣٪، بينما يصل فى بعض الدول الأخرى إلى ٢٥٪ – ٣٠٪ تقريبا . . كما أنه متدن أيضا إذا ما قورن باحتياجاتنا الاستثمارية والتى تقدر بما لا يقل عن ٢٥٪ من الناتج القومى، وذلك إذا أردنا تحقيق الهدف المعلن وهو زيادة معدلات النمو بما يتجاوز ضعفى زيادة معدل السكان، أى إذا أردنا أن نصل بمعدلات النمو إلى ٦٪ – ٧٪ سنويا .

أما الاستثمار الأجنبى بشقيه المباشر وغير المباشر، فإن ما يتوافر من إحصاءات وبيانات يشير إلى أن حجمه لم يتجاوز فى أى سنة من سنوات الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٣ المليار ونصف المليار دولار، وأن هذا الحجم قد تدنى فى السنين الأربع الأخيرة ليصل الاستثمار المباشر إلى ما لا يتجاوز ٧٠٠ مليون دولار ومعظمه يتجه إلى الاستثمارات فى قطاع البترول . أما الاستثمار غير المباشر، فإن حجمه لم يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار فى أي سنة من السنين . ومع ظهور بوادر الضغط على

ميزان المدفوعات واحتمالات انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى، ومع زيادة حدة الركود ونقص السيولة، سارع الاستثمار غير المباشر إلى الخروج بمعدلات تفوق تدفقه إلى الداخل . . هذا الحجم من الاستثمار المباشر وغير المباشر لا يمكن أن يسد الثغرة القائمة بين الادخار المحلى والاحتياجات الاستثمارية . . إذ لا يتجاوزعلى أفضل تقدير ٥ , ١٪ من الناتج القومى .

وبدون الدخول فى تفاصيل الأسباب التى تكمن وراء انخفاض معدلات الادخار المحلى ومعدلات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، ومع التسليم بوجود وسائل وسياسات إذا ما اتبعت يمكن أن تؤدى إلى زيادة كلا المعدلين، فإن واقع الأمر أن هذه الزيادة إذا ما فرض وأمكن تحقيقها، ولابد من أن نسعى لتحقيقها، وهناك الكثير من الوسائل لإمكانية تحقيقها، فإن ذلك لن يحدث فورا أو فى الأجل القصير . . إن مثل هذه السياسات وما تتطلبه من تغيير فى السلوكيات وفى المناخ السائد تحتاج إلى وقت طويل نسبيا . هذه الحقيقة تفرض أن يقع العبء الأكبر والمسئولية الأولى لزيادة الإنفاق الاستثمارى فى الأجل القصير بل وفورا على المصدر الثالث، ويقصد به السياسات المالية والنقدية . .

حقيقة أن استخدام السياسات المالية والنقدية لتنشيط الإنفاق الاستثمارى من شأنه أن يؤدى إلى خطرين تخشاهما الحكومة، وهما خطر التضخم وارتفاع الأسعار، وخطر زيادة الطلب على النقد الأجنبى وبخاصة لأغراض الاستيراد وبما يؤدى إليه ذلك من زيادة الضغط على قيمة الجنيه المصرى . . ومع التسيم بأهمية هذين الخطرين، إلا أن الاقتصاد هو علم الاختيار . فلنا أن نختار : إما استمرار الركود وتعمقه وزيادة العجز فى السيولة وانتشار البطالة لتفادى احتمالات التضخم وانخفاض قيمة سعر صرف الجنيه المصرى . . إلخ . وإما أن نختار التغلب على أوجه الضعف هذه، مع تحمل قدر من التضخم وانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى . . لا شك في أن الاختيار يتعين أن يكون لصالح الخروج بالاقتصاد المصرى من أزمته الحالية وإتاحة الفرصة لانطلاقه نحو النمو والتقدم، وهذا لن

يتحقق إلا بالقضاء على الركود وعجز السيولة وتخفيف حدة البطالة وغيرها من مظاهر الضعف الكثيرة التى سبق أن أشرنا إليها . . أى يتعين أن يكون الاختيار لصالح البديل الثانى .

ولعل ما يدعم هذا الاختيار، ويؤكد مشروعيته، أن خطر التضخم لا يتوقع أن يكون كبيرا بسبب ما تحقق من نجاح فى أوائل التسعينيات وحتى الآن من تخفيض لمعدل التضخم فى الاقتصاد المصرى إلى ما لا يتجاوز ٣٪ سنويا . ومن ثم إذا أدت زيادة الإنفاق الاستثمارى إلى ارتفاع هذا المعدل إلى ٦٪ أو ٧٪، فإن ذلك لا يمثل خطورة كبيرة، وخصوصا أن سعر الفائدة لا يزال أعلى من ٦٪ إلى ٧٪، كما أن الحرص على أن تتوجه الزيادة فى الإنفاق الاستثمارى إلى استغلال الطاقات المتاحة وإلى المشروعات التى تأتى بعائد فى الأجل القصير من شأنه أن يقلل كثيرا من احتمالات التضخم وأخطاره . .

وبالنسبة لسعر صرف الجنيه المصرى وخطر الضغط عليه نتيجة زيادة الطلب الناجم عن زيادة الإنفاق الاستثمارى، فإنه مع التسليم بأن هذا الخطر له حساسيته السياسية إلى جانب آثاره الاقتصادية السلبية، إلا أن تنشيط الإنفاق الاستثمارى من الممكن أن يقلل من هذا الخطر إذا أحسن توزيع وتوجيه الاستثمارات ليزداد تركزها فى تلك المشروعات التى تساهم فى زيادة حركة التصنيع من أجل التصدير، وفي تلك المشروعات التى تؤدى إلى زيادة موارد النقد الأجنبى بصفة عامة . وعلى أي حال، فإذا كانت الزيادة فى الإنفاق الاستثمارى عن طريق عجز الموازنة العامة وغيرها من الوسائل النقدية والمالية من شأنها أن تؤدى إلى مزيد من الضغط على قيمة الجنيه المصرى، فإن التمسك بتوازن الموازنة العامة وعدم اتباع الوسائل النقدية والمالية التوسعية معناه استمرار الركود وعدم الثقة، وغيرهما من أوجه الضعف في الاقتصاد المصرى، ومن شأن ذلك أن يقلل من فرص زيادة المعروض من النقد الأجنبى بسبب عدم وجود فائض كبير للتصدير لركود النشاط الاقتصادى وعدم الاطمئنان إلى المستقبل وما يؤدى إليه ذلك من اكتناز للنقد الأجنبى أو تحويله للخارج، مما يؤدى فى النهاية إلى مزيد من التدهور لقيمة الجنيه المصرى .

إن المتتبع للسياسات الاقتصادية التى طبقت فى السنوات الأخيرة وفى السنتين الأولين للحكومة الحالية يستطيع أن يتبين تحيز هذه السياسات لهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف وعدم زيادة العجز فى الموازنة العامة أو معدلات التضخم . . ومن أجل ذلك ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، كان اللجوء إلى مجموعة من السياسات التى يغلب عليها الطابع الانكماشى ، مضحية بذلك بهدف زيادة الإنفاق الاستثمارى وما يستتبعه من زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى . . مثل هذه السياسات قد تجد ما يسوّغها فى الأجل القصير ولفترة زمنية محدودة . أما إذا استمرت لفترة تزيد الآن على ثلاث السنوات وربما أكثر ، فإن من شأنها أن تؤدى إلى الكثير من المضاعفات السلبية التى قد تقضى فى النهاية على الهدف الذى تسعى الحكومة إلى تحقيقه . . إن استمرار تدنى معدلات الإنفاق الاستثمارى سيؤدى فى النهاية ، وكما سبق أن ذكرنا ، إلى ضعف الفائض والقدرة على التصدير وضعف موارد الدولة ، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة الضغط على الجنيه المصرى وسعر الصرف الخاص به ، والى زيادة عجز الموازنة العامة ، وإلى مزيد من التضخم . . حقيقة أن هناك بوادر فى الأشهر الأخيرة تشير إلى تغيير فى اتجاهات السياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومة الحالية نحو المزيد من الاهتمام بالإنفاق الاستثمارى باستخدام أدوات السياسات النقدية أساسا ، وذلك عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطى التى تحتفظ بها البنوك فى البنك المركزى من ١٥٪ إلى ١٢٪ ، وعن طريق التفكير فى تخفيض سعر الفائدة ، إلا أن هذه الاتجاهات ما زالت ضعيفة وتتم على استحياء . . ولا شك في أن الأمر يحتاج إلى حزمة قوية من السياسات المتكاملة ، وذلك باستخدام أساليب السياسات المالية إلى جانب أساليب السياسات النقدية ، والاهتمام فى الوقت نفسه بتلك السياسات التى تقلل من مخاطر هذه الأساليب على النحو السابق شرحه .

وفى النهاية ، لا يفوتنا أن نؤكد أن سياسات تنشيط الإنفاق الاستثمارى سيتعاظم أثرها ، وستساهم فى التغلب على أوجه الضعف وانطلاق الاقتصاد بفاعلية ، كما

ستتضاءل سلبياتها الناجمة عن اضطرار الحكومة لتمويلها عن طريق السياسات المالية والنقدية وبخاصة عجز الموازنة العامة، وذلك إذا ما صاحبتها جهود على جبهات ثلاث :

(أ) إن أحد المظاهر السلبية لسلوكيات الحكومة فى السنين الأخيرة عدم قيامها بسداد التزاماتها تجاه الشركات والأفراد، خصوصا تجاه شركات القطاع العام، الأمر الذى أدى بالشركات الأخيرة إلى عدم قيامها بدورها بسداد مستحقات العاملين معها مباشرة أو من الباطن من القطاع الخاص. ولقد انتشرت هذه الظاهرة نتيجة النقص العام فى السيولة وغيره من الأسباب، لتشمل القطاع الخاص فى معاملاته مع الأخرين. هذه الظاهره ترجع أساسا إلى ما حدث من تجاوزات فى الإنفاق العام من جانب بعض الوزارات، وفى مقدمتها وزارة الإسكان والتعمير وقيامها بمشروعات دون أن تتوافر الاعتمادات الكافية فى الموازنة العامة، مستغلة فى ذلك سلطتها على شركات القطاع العام ووجود طاقة عاطلة لدى هذه الشركات، واستعداد الجهاز المصرفى لتمويل هذه المشروعات دون دراسات كافية، ودون أن يخشى اتهامه بإهدار المال العام؛ حيث إن الإقراض يتم لشركات مملوكة للدولة. وما تفعله وزارة الإسكان والتعمير تفعله أيضا وزارة الصحة، ولكن مع بعض رجال الأعمال من القطاع الخاص..

على أي حال، وأيا كانت أسباب هذه الظاهرة، فإن استمرار وجودها من شأنه أن يؤثر سلبيا على الإنفاق الاستثمارى: إن عدم حصول المتعامل مع الحكومة أو القطاع العام على مستحقاته، يعنى توقف نشاطه نتيجة عدم توافر السيولة لديه، مما يعنى عدم قدرته على مزيد من الاستثمارات. كما أن هذه السلوكيات قد أدت إلى تعرض الكثيرين من المستثمرين، وبخاصة صغار المستثمرين منهم، إلى الإفلاس والمساءلة القانونية لعدم وجود رصيد لما يصدرونه من كمبيالات أو شيكات، مما أدى إلى خروج عدد كبير منهم من مجال النشاط الاقتصادى وفقدان بعضهم لحريتهم وكرامتهم بصدور أحكام جنائية ضدهم وفقدان الشيك لمصداقيته بوصفه

أداة وفاء، فضلا عن أن خروج هذه الأعداد الكبيرة من مجال النشاط الاقتصادى من شأنه أن يحرم الاقتصاد من نمو طبقة المنظمين من القطاع الخاص أصحاب القرار الاستثمارى. . وهذا هو الأخطر.

ومن ثم تصبح الأولوية، إذا أردنا تنشيط الإنفاق الاستثمارى، سرعة فض هذه التشابكات، وقيام الحكومة فورا بتسديد جميع مستحقات الدائنين لها من القطاع العام والخاص، حتى تنساب حركة التمويل ويتحقق النمو فى الإنفاق الاستثمارى.

(ب) إعطاء أهمية لدور الدولة بوصفها مستثمرا، خصوصا وكما سبق أن ذكرنا، فى خلال المرحلة الانتقالية التى نعيشها حاليا فى مصر، والتى يتحول فيها الاقتصاد من اقتصاد قائم على التخطيط المركزى إلى اقتصاد قائم على آليات السوق، وهى المرحلة التى تشهد تكوين القطاع الخاص القوى المبتكر، والتى تستهدف وصوله إلى المستوى الذى يمكنه من تحمل مسئولية قيادة الاستثمار والتنمية.

لقد قررت الحكومة المصرية خصخصة القطاع العام، وهذا أمر يمكن تفهمه إزاء قرارها بالتحول إلى اقتصاديات السوق. . . كما أنها إذ اتخذت هذا القرار قد ارتأت ولأسباب سياسية واجتماعية عدم التسرع فى تنفيذ برنامج الخصخصة، وهذا مرة أخرى قرار له ما يسوغه لضيق السوق وعدم وجود القطاع الخاص القوى المبتكر بعد، ولتفادى إهدار المال العام والتخلى عن العمالة بمعدلات كبيرة بما يضر الاستقرار الاجتماعى. . . ولكن ما يثير التساؤل، ويدعو إلى التحفظ، بل والاعتراض: أن تقرر الحكومة، وفى الوقت نفسه تجميد القطاع العام وإيقاف استثماراته دون أن تحاول الإجابة عن السؤال المهم التالى:

إذا كان القطاع الخاص القوى المبتكر لم يخلق بعد أو لم يشتد عوده بعد، ومن ثم لا يستطيع بمفرده ان يحقق معدلات الاستثمار والتنمية المرجوة، وإذا كانت شركات القطاع العام ما زالت قائمة وموجودة ولكنها مجمدة لا تستثمر فى الإحلال والتطوير. . . فمن يقوم بالاستثمار لسد الثغرة بين استثمارات القطاع الخاص وما

نصبو إليه من معدلات استثمار تضمن زيادة الناتج القومى بمعدلات تبلغ ضعفى معدل زيادة السكان ؟!

من الواضح أن الحكومات التى توالت فى الفترة الأخيرة لم تعط هذا التساؤل ما يستحقه من أهمية، الأمر الذى ساهم فى ضعف معدلات الاستثمار، وساهم بلا شك فيما وصل إليه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من ركود ونقص فى السيولة وزيادة فى معدلات البطالة.

إن زيادة الإنفاق الاستثمارى فى المرحلة الانتقالية الحالية يتطلب بالضرورة إعادة النظر فى دور الحكومة بوصفها مستثمرا، بما يسمح باستمرار هذا الدور عن طريق الموازنة العامة أو عن طريق قطاع الأعمال أو القطاع العام أو الهيئات الاقتصادية . . . إن ذلك لا يتعارض مع الاتجاه نحو اقتصاديات السوق، بل يساهم على تقوية هذا الاتجاه حيث إن استمرار هذا الدور، خصوصا فى المرحلة الانتقالية، من شأنه أن يرفع معدلات الاستثمار ويساهم فى خلق حالة الازدهار والنمو، وهى الحالة الضرورية لتحقيق عائد مرتفع على الاستثمارات، وبالتالى جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص؛ بل هى الحالة الضرورية لأن يقبل القطاع الخاص على شراء القطاع العام وبأسعار عادلة . . إن استمرار دور الحكومة بوصفها مستثمرا لا يتنافى مع ضرورة خضوع استثماراتها لقواعد السوق والمنافسة العادلة مع القطاع الخاص، كما لا يتنافى مع استمرار إعطاء القطاع الخاص المزيد من الفرص لينمو بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الاستثمار الحكومى، بما يؤدى فى النهاية إلى غلبة القطاع الخاص والوصول إلى المستوى الذي تؤهله لتحمل مسئوليته فى قيادة التنمية.

وبعبارة أخرى، فإن قضايا التحول إلى نظام اقتصاديات السوق لا يجوز معالجتها بنظرة أيديولوجية جامدة والتمسك بإنهاء دور الحكومة بوصفها مستثمرا، لكن يتعين النظر إلى الأمور على نحو براجماتى وبانفتاح فكرى، بحيث

تأخذ فى الحسبان ظروف المجتمع وطبيعة القطاع الخاص وقوته وحجم الاستثمار الأجنبى . . . إلخ . . . ولعل التجربة الصينية تساعدنا فى فهم الكثير من هذه القضايا . لقد انفتحت الصين على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى وإنشاء المناطق الاقتصاديه الخاصة ، ولكنها لم تهدر دور الدولة بوصفها مستثمرا ، ولم يمنع ذلك من ازدهار القطاع الخاص واستمرار نموه بمعدلات تفوق معدلات نمو استثمارات الدولة ، كما لم يمنع الدولة من إخضاع استثماراتها لآليات السوق إلى حد كبير ، كما ساهم وجود القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع استثمارات الدولة فى تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية .

(جـ) من الحقائق الاقتصاديه المهمة أن العائد على الاستثمار إذا كان يتوقف على الحجم ، فإنه يتوقف أيضا وأحيانا بدرجة أكبر ، على كفاءة استخدام هذا الحجم . وزيادة كفاءة استخدام الاستثمار تستند إلى عوامل كثيرة ، فى مقدمتها : طبيعة وملاءمة التكنولوجيا المستخدمة ، وكيفية توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومدى كفاءة عنصر العمل . . . إلخ . ولكن هناك عاملين على جانب كبير من الأهمية لتحقيق زيادة كفاءة الاستثمارات فى الظروف الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، ويتعين إعطاؤهما المزيد من الاهتمام بالدراسة والتحليل عند رسم السياسات . هذان العاملان هما : أولويات الاستثمار ، ومدى اتفاق الأنماط الاستهلاكية السائدة مع ما يتم إنتاجه باستخدام هذه الاستثمارات .

وبالنسبة للعامل الأول ـ وهو أولويات الاستثمارات ـ فإن الحاجة ملحة لإعادة النظر فيما يتم تبنيه من سياسات فى هذا المجال . وبدون التقليل من أهمية توسيع الرقعة العمرانية بوصفه هدفا إستراتيجيا ، وأهمية الاستثمار العقارى فى تحريك ونمو قطاع التشييد والبناء وهو من أهم القطاعات ، فإن توقيت تحقيق هذه الأهداف ، وحجم ما يخصص لها من مجموع الاستثمارات ، ونوعية وحجم الفئات التى تستهدف تحقيق حاجاتها من وراء هذه الاستثمارات ، والموقع الجغرافى الذى يتم اختياره لتوجيه هذه الاستثمارات إليه ، كلها عوامل مهمة للحكم على ما إذا كان ما تم توجيهه من استثمارات إليها تتفق مع ما يجب أن تكون عليه أولويات

الاستثمار فى مصر فى المرحلة الحالية من عدمه . . . لا شك في أن توجيه ذلك القدر الضخم من الاستثمارات نحو القطاع العقارى، وبالذات لتلبية احتياجات الطبقات الغنية أو على الأكثر الطبقات فوق المتوسطة، وأن توجيه القدر الأكبر من الاستثمار فى استصلاح الأراضى إلى مناطق توشكى وشرقي العوينات فى وقت توجد فيه فرص لزيادة الرقعة الزراعية والعمرانية بتكاليف أقل فى شرقي وغربي الدلتا وعلى جانبى الوادى فى الصعيد، وأن توجيه استثمارات إلى صناعة الحديد والصلب فى أسوان، وإلى مدينة الإعلام أو نفق الأزهر، حيث لا ميزة نسبية، وفي الوقت نفسه تجاهل صناعة مهمة كصناعة الغزل والنسج وتركها لتتدهور لعدم تحديثها وتجديدها، تعد من الأمثله الصارخة على عدم سلامة أولويات الاستثمار فى مصر.

إزاء هذا الخلل فى أولويات الاستثمار وما يؤدى إليه ذلك من تبديد للموارد وتقليل فرص إصلاح ما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من مظاهر الضعف، يصبح من الضرورى اتخاذ خطوات جادة لتصحيح هذه الأولويات. . . وهنا يمكن أن نركز على مجموعة من المبادئ الأساسية التى يتعين أن تحكم أولويات الاستثمار فى المرحلة القادمة، وفى مقدمتها:

١ - إعطاء المزيد من الأولوية للاستثمارات التى تساهم فى تغيير هيكل الاقتصاد المصرى، بمزيد من التركيز على القطاع الصناعى، وبالذات الصناعةمن أجل التصدير. وسنعود إلى هذه النقطة بمزيد من الشرح والتركيز.

٢ - إعطاء المزيد من الأولوية لاستغلال الطاقات الإنتاجية الحالية العاطلة وتلك المشروعات التى ما زالت فى مجال التنفيذ. . فمن غير المعقول، خصوصا وقت نقص مصادر الاستثمار، أن يتم التركيز على مشروعات جديدة فى وقت تعانى فيه الكثير من القطاعات من وجود طاقات عاطلة، وفى وقت توجد فيه مشروعات لم تكتمل بعد.

٣ـ إعطاء المزيد من الأولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لهدفين أساسيين : الأول امتصاص البطالة فى وقت أسرع ، والثانى تحقيق العائد على الاستثمار فى وقت أقل . . ولكن مع تحفظ مهم ، هو أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تزدهر إلا إذا استندت إلى الصناعات الكبيرة لتغذيها بقطع الغيار ، ولتستفيد من التكامل الصناعى الى الخلف وإلى الأمام الذى تحدثه الصناعات الكبيرة . ومن ثم إذا دعونا الى إعطاء أولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الأجل القصير ، فإن السعى إلى وجود قطاع صناعى قوى ومتكامل يتطلب الوعى أيضا بأهمية الصناعات الكبيرة والعمل على وجودها . . وهنا تزداد أهمية دور الدولة بوصفها مستثمرا ، كما سبق أن أوضحنا ، إذ هى الأكثر قدرة فى الوقت الحالى على تخصيص ما تحتاج إليه هذه الصناعات الكبيرة من استثمارات ضخمة ، وهى الأكثر قدرة على تحمل مخاطر مثل هذه الصناعات .

أما بالنسبة للعامل الثانى ، وهو مدى اتفاق الأنماط الاستهلاكية السائدة مع ما يتم إنتاجه باستخدام الاستثمارات الحالية ، فإنه يعد من العوامل المهمة ذات الآثار السلبية ، وإن كان لم يحظ بما يستحقه من اهتمام من المفكرين الاقتصاديين وراسمى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . . فمن الملاحظ ، ومنذ اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات ، وبسبب هذه السياسات ، أنه قد حدثت تغييرات كبيرة فى أنماط استهلاك المجتمع المصرى اتسمت بالتوجه المتزايد نحو تلك السلع المستوردة من الخارج ، أو نحو تلك الخدمات التى تقدمها المؤسسات الأجنبية . . ولقد تنامت هذه الظاهرة فى السنين الأخيرة ، ومن أمثلتها : التوسع فى استخدام التليفون المحمول ، وتحيز الاستهلاك الحكومى نحو السلع المستوردة لأسباب ترجع إلى قوة أصحاب التوكيلات الأجنبية أكثر من رجوعها إلى تقديرات فنية موضوعية . . إلخ . . وكان من الطبيعى أن يؤدى

ذلك إلى مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، وبالذات على الميزان التجارى، وإلى عدم استخدام الطاقات الإنتاجية المحلية على نحو كامل، وبالتالى إلى تراكم المخزون، بما ساهم فى زيادة حدة أوجه الضعف التى يعانيها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى.

ولم يقتصر الأمر على تحيز الأنماط الاستهلاكية السائدة نحو الاستيراد من الخارج، بل لوحظ أن قدرا متزايدا من الإنفاق الاستهلاكى العائلى يتجه نحو سلع وخدمات لا يقوم منتجوها بإنفاق قدر كبير من مبيعاتهم وخدماتهم على السلع المنتجة محليا، بل يكتنزون هذا العائد أو يجد طريقه للتسرب الى الخارج. ولعل من الأمثلة الصارخة على ذلك استنفاد قدر كبير من الإنفاق الاستهلاكى العائلى على الدروس الخصوصية وخدمات المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية منها بالذات..

إن هذه الظاهرة إذا تفاقمت تساهم إلى حد كبير فى إحداث ركود اقتصادى، إذ إن قدرا متزايدا من دخول الأفراد والهيئات والحكومة يتم تسريبه بعيدا عن مجرى الاقتصاد القومى نتيجة اكتنازه أو تسريبه إلى الخارج مباشرة، أو عن طريق الاستيراد، مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الفعلى الكلى إذا ما قورن بالعرض الكلى، وبالتالى انخفاض معدلات الإنتاج وزيادة حدة الركود وزيادة البطالة.

إن دعوتنا إلى زيادة الإنفاق الاستثمارى لا يمكن أن تكون محل اعتراض من أحد أيا كانت أيديولوجيته وطبيعة تفكيره، ولكن قد يثور الخلاف حول ما نقترحه من وسائل لزيادة الإنفاق الاستثمارى.. إن ما نقترحه من وسائل قد يكون من شأنه أن يزيد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وهو الأمر الذى قد يعترض عليه القطاع الخاص بمقولة إنه ينطوى على منافسة غير مشروعة وإهدار للموارد.. إلا أنه مع التسليم بأهمية هذه المخاطر واحتمال تعارضها وتناقضها مع منطق اقتصاديات

السوق فى صورته المطلقة، فإننا أمام أزمة . . والسؤال المطروح هو الاختيار بين استمرار الأزمة أو اتخاذ القرارات واتباع السياسات الضرورية لمعالجة الأزمة، ولو أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات استثنائية ولمرحلة انتقالية . . إن الاختيار لابد من أن يكون فى صالح البديل الثانى، وخصوصا أن هناك وسائل كثيرة، فى ظل نظام ديموقراطى حقيقى، للتخفيف من الآثار السلبية لتدخل الدولة فى مجال الاستثمار . . كما أن نظام السوق فى ظل ظروف الأزمة لا تتوافر له الشروط الضرورية للعمل بكفاءة، وخصوصا فى حالة عدم وجود القطاع الخاص القوى والكفء القادر على توفير جميع الاحتياجات الاستثمارية، والقادر على المخاطرة بالاستثمار فى المشروعات الكبيرة والصناعات الأساسية ذات العائد الاجتماعى الكبير . . وفى حالة وجود خلل فى هيكل السوق وعدم اكتمال شروط المنافسة الكاملة وحرية الدخول والخروج، فإنه يتعين أن تتدخل الدولة لتصحيح هذا الخلل حفاظا على كفاءة السوق وازدهارها .

ومن ثم يصبح من الضرورى، إذا أردنا زيادة الإنفاق بصفة عامة والإنفاق الاستثمارى بصفة خاصة، أن نعطى لهذه الظاهرة ما تستحقه من اهتمام، وأن يتم وضع السياسات الكفيلة بتصحيح نمط الاستهلاك السائد بتوجيه المزيد من الإنفاق الاستهلاكى نحو الإنتاج المحلى وتقليل الواردات والعمل فى الوقت نفسه على زيادة الصادرات، لما تؤدى إليه الصادرات من زيادة إنفاق العالم الخارجى على السلع المصرية المنتجة محليا، مما يساعد على تغطية العجز القائم فى الطلب الفعلى الكلى، وبالتالى الخروج من حالة الركود التى نعيشها .

ثانيا: تغيير الهيكل الاقتصادى نحو مزيد من الصناعة والتصدير.

إذا كانت نقطة البداية للخروج من حالة الركود التى نعيشها هى زيادة الإنفاق بصفة عامة، وزيادة الإنفاق الاستثمارى بصفة خاصة، فإنه يتعين

انتهاز فرصة زيادة الإنفاق، إن حدثت، لكى نقوم بتغيير هيكل الاقتصاد المصرى فى اتجاه المزيد من الصناعة والتصدير . . إن الهيكل الحالى بتحيزه نحو الاستيراد والاستثمار العقارى، وبخاصة الفاخر منه، والخدمات التى تتجاوز متطلبات المرحلة، من شأنه أن يعوق فرص الخروج من الأزمة الحالية، الأمر الذى يوجب إحداث تغييرات جوهرية فى هيكل هذا الاقتصاد فى اتجاه تقوية القطاع الصناعى، وبالذات القطاع الصناعى المتجه إلى التصدير والقادر عليه . . ولبيان مدى أهمية هذا التغيير ومدى ضخامة الفرص الضائعة على الاقتصاد المصرى نتيجة عدم حدوثه، فإننا نشير إلى الحقائق الآتية :

١ ـ لا توجد دولة يطلق عليها اسم دولة متقدمة إلا إذا كانت دولة صناعية لما تعنيه الصناعة من تقدم تكنولوجى وزيادة القيمة المضافة . حتى الدول المتقدمة، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلند، والتى يغلب على اقتصادها الطابع الزراعى، لم تصل إلى مرحلة التقدم إلا بعد تصنيع إنتاجها الزراعى والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة . . فالصناعة هى أساس التقدم . ويصدق ذلك بصفة خاصة على دولة مثل مصر حيث تزداد أعداد السكان، ولا توجد غير الصناعة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة .

٢ ـ إن مصر لا تنتج جميع احتياجاتها من السلع الزراعية والغذائية، وإن وارداتها من هذه السلع أكثر من صادراتها . ومن ثم، فالوسيلة الوحيدة لسد العجز القائم فى الميزان التجارى هى التصنيع وزيادة الصادرات الصناعية . إن إمكانات تصدير السلع الصناعية كبيرة، ولا يجوز القول بأن مصر ليس لديها قدرة على تصدير سلع صناعية . . فدولة مثل بنجلاديش تصدر بما يزيد على خمسة مليارات دولار سنويا من الملابس الجاهزة فقط، وفى وقت لا توجد بها صناعة قوية للغزل والنسج . . وتصدر تركيا القدر نفسه وربما أكثر من الملابس الجاهزة، بينما لا تصدر مصر سوى ما يساوى ٤٠٠ مليون

دولار سنويا من الملابس الجاهزة. . إن كوريا الجنوبية تصدر أحذية إلى سوق الولايات المتحدة فقط بما يساوى مليار دولار سنويا وربما أكثر. . فهل يمكن أن يأتى من يقول إنه لا يوجد فى مصر ما يمكن تصديره؟! . . ألا نستطيع تصنيع الملابس الجاهزة والأحذية والمنافسة فى السوق الخارجى؟!

ولعل الخطوة الأولى لإحداث هذا التغيير تكمن في أن نحذو حذو اليابان وغيرها من الدول؛ إذ تقوم اليابان عن طريق مؤسساتها السياسية والعلمية والإنتاجية كافة بتحديد تلك الصناعات التى يتوقع ازدهار الطلب عليها، خصوصا من الخارج فى خلال فترة زمنية مستقبلية معينة. وما أن يتم الاتفاق على هذه الصناعات، حتى تتجه أجهزة الدولة كافة وجميع المؤسسات المالية والإنتاجية وغيرها نحو تشجيع هذه الصناعات وتوفير الإمكانات كافة لها لرفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة. . وفى مصر نستطيع أن نؤكد وجود فرص للتصنيع والتصدير فى قطاع الغزل والنسج وقطاع المنتجات الجلدية والأثاث. كما أن أمامنا فرصة كبيرة لتصدير منتجات عقول شبابنا وعلمائنا ممثلة فى منتجات ثورة وصناعة المعلوماتية أسوة بالهند وغيرها من الدول. كما أن الصناعات الإلكترونية الاستهلاكية تعد صناعة مرشحة للنمو والتصدير فى مصر، إذا ما تم إعادة تنظيمها باندماج الوحدات القائمة وتعميق درجة التصنيع المحلى.

إن ما نحتاج إليه هو التركيز على هذه الصناعات، بهدف توجيهها نحو التصدير، وأن تتجه الدولة والقطاع الخاص بكل إمكاناتهما، مستخدمين المؤسسات القائمة كافة، من أجل تحقيق هذا الهدف، بما يضمن خلق قطاع صناعى قوى قادر على التصدير. . هنا تكون أولويات الاستثمار. . وهنا تكون الحوافز. . وهنا يتم تسهيل الإجراءات وتغيير القوانين والقرارات، بما يخدم هذه الصناعات بالذات وعلى نحو يزيد من كفاءتها وقدراتها التنافسية خصوصا فى الأسواق الخارجية. .

ويهمنا أن نشير هنا إلى عدم اتفاق بعض التصريحات الصادرة عن الحكومة، وكذلك عدد من مشروعات القوانين والقرارات، مع الرغبة فى إحداث تغيير فى هيكل الاقتصاد المصرى نحو التصنيع، وبالذات نحو التصنيع من أجل التصدير. ويكفى أن أشير إلى تصريحات السيد/ وزير الاقتصاد (الآن وزير التجارة الخارجية) بنسيان موضوع التصدير، إذ لا يوجد لدينا ما نصدره. وكذلك اهتمام الدولة بإصدار قانون الرهن العقارى وتعديل قانون البنوك لتشجيع هذا القطاع دون أن يصاحب ذلك العمل على تعديل القوانين التى تحكم الإنتاج الصناعى التصديرى، والعمل على تشجيعه. وكذلك اهتمام التعديلات الأخيرة المقترحة على قانون ضرائب الدخل بتخفيض الضرائب على القطاع التجارى دون قطاع الصناعة والتصدير، وإلغائها للإعفاء على الإنتاج الصناعى المنصوص عليه فى القانون الحالى لضرائب الدخل.. إلخ... إن هذه النظرة وذلك المنهج، لابد من تغيرهما، والإيمان بضرورة التغيير وإمكانية إحداث هذا التغيير، وإن كنا نحمد الله على أن هناك بوادر لتغيير نظرة الحكومة تجاه هذه القضايا، وندعو الله أن تستمر هذه النظرة وتتعمق.

وأخيرا، نود أن نؤكد أن التركيز على قطاع الصناعة، وبخاصة الصناعة من أجل التصدير بوصفها أساسا لتغيير هيكل الاقتصاد المصرى، لا يعنى بالمرة عدم الاهتمام بتطوير وتنمية القطاعات الأخرى، وبخاصة قطاع الزراعة وقطاع السياحة.. فقطاع الزراعة وتحديثه يمكن أن يؤدي دورا مهما لمساندة القطاع الصناعى، وتوفير المواد الخام له، فضلا عن دوره فى زيادة الصادرات إذا أحسن استخدام الموارد الزراعية لإنتاج تلك السلع ذات القيمة المضافة العالية، وفضلا عن دوره فى تخفيض الواردات الزراعية والغذائية، وزيادة فرص العمل بالريف المصرى. كما لا يخفى الدور المهم لقطاع السياحة فى توفير المزيد من النقد الأجنبى. وما يصدق على الزراعة

والسياحة يصدق أيضا بالنسبة للقطاع المالى وقطاع النقل. . إلخ. . إن كل ما نستهدفه من وراء التركيز على دور الصناعة، وبالذات الصناعة من أجل التصدير، هو أن نلفت نظر واضعى السياسات الاقتصادية فى مصر الى أهمية هذا القطاع، وما يؤدى إليه من إتاحة المزيد من فرص الاستثمار واستيعاب المزيد من العمال واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوسيع قاعدة الإنتاج، وبخاصة الإنتاج من أجل التصدير، فضلا عن دوره فى تطوير وتحديث القطاعات الأخرى، وفى مقدمتها قطاع الزراعة.

ثالثا: السعى لخلق قطاع خاص قوى ومبتكر.

فى ظل الاقتصاد القائم على التخطيط المركزى، تكون قاطرة التنمية هى القطاع العام، أما فى ظل الاقتصاد القائم على آليات السوق، فإن القطاع الخاص يصبح هو القاطرة. . ومن ثم، وقد تحول النظام الاقتصادى المصرى إلى نظام قائم على آليات السوق، فإنه يتعين العمل على خلق قطاع خاص قوى ومبتكر قادر على قيادة عجلة التنمية والتقدم، وإلا تعثرت التنمية وضعف الاقتصاد. . ولقد أتيحت للقطاع الخاص المصرى الفرصة، ومنذ بداية الانفتاح الاقتصادى، لكى ينطلق ويقود عملية التنمية، وازداد تشجيع الحكومة له والاعتراف بدوره المهم، خصوصا منذ بداية التسعينيات، حيث احتل رجال الأعمال فى القطاع الخاص مكان الصدارة الاجتماعية كما سبق أن ذكرنا واصطحبهم السيد الرئيس وكبار المسئولين فى رحلاتهم إلى مختلف دول العالم، وحيث تم تغيير الكثير من القوانين لضمان مشاركة القطاع الخاص فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير الحوافز ومصادر التمويل له ولإيجاد الإطار القانونى الملائم لتطوره وانطلاقه. .

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن السنين الأخيرة قد شاهدت تعثر الكثير من رجال الأعمال بالقطاع الخاص، وتدهور، بل وتصفية مشروعاتهم.

كما صاحب ذلك تباطؤ فى برامج الخصخصة وهبوط حاد فى نشاط سوق رأس المال، بحيث لم يحدث أن طرحت شركة فى سوق الاكتتاب العام خلال ثلاث السنوات الأخيرة وهى عمر الحكومة الحالية، بحيث يصعب الآن القول بوجود القطاع الخاص القوى المبتكر القادر على قيادة عجلة التنمية . . ويصبح التحدى الحقيقى هو العمل على إيجاد القطاع الخاص وتقويته ليقوم بمهامه التى لا غنى عنها فى ظل نظام اقتصادى قائم على آليات السوق . .

وبدون أدنى محاولة للتعميم، فإن فشل القطاع الخاص حتى الآن فى أداء دوره الريادى وتحريك عجلة التنمية إنما يرجع، ليس فقط إلى سلوكيات القائمين على هذا القطاع وعدم فهمهم لحقيقة مسئولياتهم وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وإلى نظرتهم المتعجلة قصيرة النظر، ولكن يرجع أيضا إلى موقف البيروقراطية المصرية من هذا القطاع وتعطيله، وإلى علاقته بالجهاز المصرفى، حيث اتسم قرار الائتمان بعدم الفهم أحيانا وبالمجاملة والفساد أحيانا أخرى، وإلى بعض جوانب السياسات الاقتصادية السارية، وإلى عدم ملاءمة الإطار القانونى القائم فى الكثير من جوانبه، وبطء إجراءات التقاضى . . . إلخ .

ومن ثم، فإن سياسات خلق القطاع الخاص القوى المبتكر والقادر على القيام بمسئولياته فى قيادة عجلة التنمية يتطلب العمل على محورين :

المحور الأول . . ويتضمن العمل على خلق ذلك الإنسان الذى يمكن أن يطلق عليه لفظ رجل الأعمال بالمفهوم الاقتصادى الصحيح، أى ذلك الإنسان الخلاق المبتكر القادر على تحويل الفكرة إلى واقع مادى ملموس . وهنا يأتى دور الدولة ودور الجهاز المصرفى على وجه الخصوص . فمن خلال مؤسسات التدريب والتأهيل، تستطيع الدولة وكذلك تجمعات رجال الأعمال كاتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات أن تتيح الفرصة

لتفريخ أعداد متزايدة من رجال الأعمال، مستعينة فى ذلك بالأعداد المتزايدة المتفوقة فى دراستها، وبخاصة من خريجى كليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية . . إلخ. ويتوقف نجاح مثل هذه الجهود على نوعية التدريب والتأهيل وجديته ومستواه ومدى ما يوفره من معلومات عن مختلف المجالات ذات الصلة، وعلى المناخ السائد الذى يحكم النظرة إلى دور القطاع الخاص ورجل الأعمال وأهمية هذا الدور، إذ لابد من خلق منظومة قيم تجعل من الجدية والأمانة والشفافية هى الأسس الرئيسية لسلوكيات رجال الأعمال، كما لابد من أن يرتبط بهذه الجهود عدم التهاون من جانب الدولة إزاء انحرافات رجال الأعمال، وأن تتخلى الحكومة عن سياستها فى التغاضى عن أخطاء رجال الأعمال بحجة التخوف مما قد يثيره ذلك من قلق واضطراب قد يضر استقرار السوق ونموه. . إن تهاون الدولة من شأنه أن يشجع على زيادة الانحرافات وإلى إهدار منظومة القيم التى لا وجود لقطاع خاص قوى ومبتكر بدونها.

أما المحور الثانى. . فيتمثل فى ضرورة خلق الظروف الملائمة لازدهار القطاع الخاص بمفهومه الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى. ومن أهم العناصر التى تساعد على خلق هذه الظروف الملائمة ما يلى:

١ - إصلاح النظام البيروقراطى ورفع كفاءته وضمان سرعة استجابته لإنهاء إجراءات التعامل مع رجال الأعمال. وفى مقدمة ذلك: الأجهزة المسئولة عن منح تراخيص مباشرة النشاط، وأجهزة الضرائب والجمارك، وتلك المسئولة عن رقابة جودة الإنتاج. . إلخ. . . إن البيروقراطية المصرية مازالت تمثل عقبة حقيقية فى تفسيرها الضيق للقوانين واللوائح، وفى أسلوب مباشرتها لسلطاتها، وهنا تزداد مسئولية الدوة فى تبسيط الإجراءات والتقليل من فرص الاحتكاك بين المواطن والأجهزة البيروقراطية المختلفة.

٢ ـ إصلاح النظام القانونى والقضائى ليزداد وضوح الأحكام والقواعد التى تتضمنها القوانين، وللإسراع فى فض المنازعات.

٣ ـ إصلاح الجهاز المصرفى وتطويره؛ إذ إنه الأداة الرئيسية لخلق رجل الأعمال ومساعدته فى تطوير أعماله وزيادة استثماراته. ولابد من أن تتسم معاملات الجهاز المصرفى مع رجال الأعمال بالشفافية والموضوعية.

٤ ـ تقديم الدولة المساعدات العلمية والتقنية والإدارية كافة لرفع درجة التأهيل لدى العاملين بالقطاع الخاص ورفع كفاءة رجال الأعمال بتوفير مصادر المعلومات لهم، وما يحدث من تطور علمى فى مجالات تخصصهم ومجالات الإدارة على وجه خاص.

إن العمل على المحورين السابقين بجدية، من شأنه أن يساهم فى خلق القطاع الخاص القوى المبتكر، والذى يستطيع أن يقوم بمسئولياته القيادية فى مجال التنمية.

رابعا: رفع كفاءة الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية.

يؤدي الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية دورا محوريا فى ظل النظام الاقتصادى القائم على آليات السوق.. فمن خلالها تتجمع المدخرات، ومن خلالها تنساب هذه المدخرات إلى مختلف مجالات الاستثمار.. وكلما نشط الجهاز المصرفى، وكلما قويت المؤسسات المالية، زادت معدلات الادخار، وزاد توجيه هذه المدخرات إلى أفضل الاستثمارات، وتحقق بالتالى الاستخدام الأمثل للموارد..

ولقد أوضحنا فى هذه الدراسة أن أحد الأسباب المهمة التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من أوجه ضعف إنما يتمثل فى عدم كفاءة الجهاز المصرفى والخلل فى منح وتوزيع الائتمان. ونضيف الآن

ضعف المؤسسات المالية المختلفة من سوق رأس المال والبورصة وشركات التأمين . . إلخ . فالتاريخ الاقتصادى الحديث لمصر ومنذ السبعينيات يفصح عن وجود عقبات وثغرات كثيرة حالت دون قيام الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية المختلفة بدورها فى تجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار على نحو فعال وكفء . .

ولمعالجة أوضاع الجهاز المصرفى ومختلف المؤسسات المالية ، فإنه يتعين البدء بالاهتمام بالكوادر التى تتولى إدارة هذا الجهاز وتلك المؤسسات برفع كفاءتها الفنية وعلى نحو مستمر ، وإلزامها بمنظومة من القيم يسودها الشفافية والموضوعية وأمانة التعامل . . كذلك ضرورة العمل على معالجة هيكل الجهاز المصرفى فى مصر ، والذى يتسم حاليا بوجود عدد كبير من البنوك الصغيرة غير القادرة على المنافسة على نحو فعال وغير قادرة على تمويل مشروعات كبيرة الحجم ، وذلك عن طريق العمل على اندماج هذه البنوك لتكوين وحدات قوية نسبيا ، ويمكن للدولة أن تلجأ فى سبيل تحقيق ذلك إلى القانون أو الى سلطة البنك المركزى . . ومن الوسائل الفعالة لرفع كفاءة الجهاز المصرفى العمل على تقوية استقلال البنك المركزى دون الإخلال بمبدإ ضرورة التنسيق بينه وبين الحكومة ، وزيادة فاعلية حقه فى الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفى لمنع الانحراف والفساد وضمان الالتزام بالأعراف المصرفية السليمة وأولويات الدولة فى الاستثمار . . هذا ، بالإضافة إلى ضرورة منع الحكومة من التدخل فى أعمال بنوك القطاع العام بما يتناقض مع الأعراف والملاءمة المصرفية وأولويات الاستخدام لمواردها . .

أما الأمر بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى ، فإن هناك حاجة ملحة لرفع كفاءتها وزيادة رشادة أعمالها . فقطاع التأمين فى مصر لا تزال أمامه فرص كثيرة لزيادة الوعى التأمينى وتغطية المزيد من المخاطر ورفع كفاءة استثماراته . أما البورصة وسوق المال ، فلا يزالان فى بداية تطورهما ، وفى

حاجة مستمرة لضبط إيقاع أعمالهما، خصوصا فى فترة الركود التى نعانيها حاليا. ولابد من أن تبذل الدولة جهودا كبيرة من أجل إشاعة الثقة فى التعامل بالبورصة وسوق المال بصفة عامة. .

وأخيرا، لابد من رسم السياسات الكفيلة بتحقيق مزيد من التعاون بين الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية المختلفة لتوسيع قاعدة سوق المال وتنشيط البورصة وزيادة عدد المتعاملين بها، خصوصا من المصريين.

خلاصة القول: إن زيادة كفاءة الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية أمر له أهميته القصوى. والمتتبع لتجربة إعاده بناء الاقتصاد الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية المختلفة قد أدت الدور الأساسى فى توجيه الموارد المالية المتاحة لخلق الطاقات الإنتاجية الأساسية للاقتصاد، ولم يتم تبديدها فى مجالات العقارات الفاخرة وغيرها، وتسريبها من خلال التوسع فى الاستيراد. وإذا كنا قد اقتصرنا على بيان رءوس السياسات الواجب اتباعها لرفع كفاءة دور الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية المصرية وقيامها بدورها على نحو فعال فى تدعيم التنمية والتقدم، فإن هناك تفاصيل كثيرة حول الأساليب والأدوات اللازمة لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ. .

خامسا: تخفيف حدة عجز الميزان التجارى وما يسببه من ضغط على قيمة الجنيه المصرى.

مع التسليم بتعدد أوجه ومظاهر الضعف فى الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، فإن من أهم وأخطر أوجه الضعف هذه، ظاهرة تزايد عجز الميزان التجارى وتأثير ذلك سلبيا على أوضاع ميزان المدفوعات ككل، وبالتالى على سعر الصرف ومعدلات النمو وتوازن الموازنة العامة والتضخم. . إلخ. .

ولا خلاف حول أن سياسات تطوير وتدعيم هيكل الاقتصاد المصرى بالتركيز

على القطاعات الإنتاجية، وبخاصة الصناعة، ولاسيما الصناعة المتجهة نحو التصدير، وتدعيم الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية وزيادة فاعليتها، وتطبيق أولويات سليمة للاستثمار، وخلق قطاع خاص قوى ومبتكر، وتطبيق نظام للحوافز متحيز وبجرأة تجاه قطاع التصدير . . . هذه السياسات من شأنها أن تساهم، وبقوة، فى الأجل المتوسط والطويل، فى علاج أوضاع ميزان المدفوعات، وبخاصة الميزان التجارى، إذا أحسن انتقاؤها وتم تطبيقها بذكاء وكفاءة.

وعلى أي حال، فإن تخفيف حدة العجز فى الميزان التجارى، وهو المصدر الأساسى لما يوجد من عجز فى ميزان المدفوعات فى مصر، إنما يتطلب جهودا على جانبى هذا الميزان، أى على جانب التصدير وجانب الاستيراد . . وبالرجوع إلى قائمة السلع المستوردة، فإننا نجد أن هناك الكثير منها الذى يمكن الاستغناء عنه، حيث يوجد البديل المحلى الجيد بالنسبة للبعض، وحيث يتسم البعض الآخر بأنه سلع استهلاكية كمالية، وأحيانا مستفزة. ومن ثم فهناك مجال لا يمكن التقليل من أهميته لترشيد قائمة السلع المستوردة، على أن يتم ذلك لفترة محدودة نسبيا ومعلنة مقدما، وعلى أن يتم هذا الترشيد أساسا باستخدام الوسائل السعرية عن طريق الرسوم الجمركية أو ضريبة المبيعات أو تخفيض قيمة الجنيه المصرى . . إلخ، مع ضرورة مراعاة أن يأتى ترشيد الاستيراد متفقا مع ما تسمح به الاتفاقيات الدولية التى تلتزم بها مصر، وفى مقدمتها اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة العربية واتفاقية الكوميسا والمشاركة الأوربية . . إلخ، وأن يأتى الترشيد متفقا مع مقتضيات التنمية واحتياجات المجتمع إلى السلع الاستهلاكية الأساسية كالقمح والزيوت والسكر، واحتياجات القطاع الإنتاجى السلعى والخدمى وقطاع التشييد والبناء من السلع الوسيطة والرأسمالية . . .

وأيا كان الأمر بالنسبة لترشيد الاستيراد وضرورته فى المرحلة الحالية حيث تشتد أزمة ميزان المدفوعات، فإن تحسين أوضاع الميزان التجارى، وبالتالى ميزان المدفوعات فى الزمن المتوسط والطويل، لا يمكن أن يتم بدون التركيز على جانب التصدير . . وهذا ما دعا إلى القول الشائع فى مصر بأن قضية التصدير هى قضية حياة أو موت . . .

ولابد أن نعى جيدا أن نجاح سياسات التصدير إنما يتوقف فى النهاية على تنوع القاعدة الإنتاجية واتساعها، كما يتوقف وبصفة خاصة على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى السوق العالمية. هذه القدرة التنافسية تتوقف فى النهاية على عنصرين أساسيين هما الجودة والسعر، فضلا عن عوامل أخرى مثل الالتزام بدقة مواعيد التسليم وحسن التعبئة والتغليف وسهولة الإجراءات . . إلخ . . وهنا يأتى دور التكنولوجيا، ودور التدريب والتعليم ورفع الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل، وبخاصة كفاءة العاملين فى مجال التسويق الدولى . . وهنا يأتى دور الإصلاح الإدارى والقانونى والقضائى، وهنا يأتى دور التمويل والسياسات الضريبية والنقدية، وهنا يأتى دور سياسات الحوافز والدعم . . إلخ . . كل هذه العوامل والأدوات من شأنها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره أن تخدم قضية التصدير عن طريق تخفيض التكلفة ورفع كفاءة الجودة وفتح الأسواق . .

ومع تقديرنا لأهمية التصدير بوصفه أولوية عند وضع سياسات التغلب على عجز ميزان المدفوعات، فإن التركيز على التصدير لا يجوز أن يحول دون توجيه سياسات الاستثمار نحو قدر من الإنتاج الذى يحل محل الواردات، والذى يمكن أن نحقق فيه ميزة تنافسية فى فترة زمنية معقولة، كما لا يجوز أن يحول دون تركيز قدر من الجهود لتقوية بنود ميزان المدفوعات الأخرى الجاذبة لمزيد من النقد الأجنبى، وفى مقدمتها بالطبع : السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج والاستثمار الأجنبى المباشر منه وغير المباشر . . إلخ . .

ويرتبط بقضية العجز فى الميزان التجارى وسياسات علاجه ضرورة الحديث عن قضية سعر الصرف والسياسات التى تحكم تحديده وتنظيم سوقه . . فبسبب العجز فى الميزان التجارى ولأسباب أخرى مرتبطة بمختلف بنود ميزان المدفوعات، خصوصا ما يتعلق منها بالتدفقات الرأسمالية وتحويلات المصريين فى الخارج والسياحة، وبسبب سوء تنظيم سوق الصرف في فترات عديدة خلال الثلاثين سنة الأخيرة وتغير هيكلة في كثير من الأوقات من سوق منافسة كاملة إلى سوق يحتكرها قلة من تجار العمله، تعرضت سوق صرف الجنيه المصرى إلى ضغوط واضطرابات وإن اختلفت حدتها من وقت لآخر بسبب مايحدث من تغيير فى الظروف الاقتصادية وطبيعة ما يطبق من سياسات. . ولقد اتسمت سياسات سعر الصرف عموما منذ أواخر السبعينيات وحتى اليوم ببعدها وانعزالها عن حقائق الاقتصاد المصرى، وعدم اتساقها، بل وتضاربها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة السياسات المالية والنقدية والائتمانية وسياسات الاستثمار. .

وكانت الفترة الوحيدة التى شاهدت قدرا من الاستقرار النسبى فى سعر الصرف، والتى اختفت خلالها تجارة العملة والمضاربة على سعر الجنيه هى الفترة التى تم خلالها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى في أثناء وزارة د/ عاطف صدقى، حيث اتسمت السياسات الاقتصادية بالتناسق والتكامل، واتبعت سياسات مالية ونقدية وائتمانية تهدف إلى تحقيق التوازن فى الموازنة العامة وامتصاص الضغوط التضخمية عن طريق رفع سعر الفائدة وزيادة الضرائب باستخدام ضريبة المبيعات. . إلخ، وهى سياسات تتفق مع الرغبة فى تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف. فارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصرى إذا ما قورن بسعر الفائدة على الدولار ساهم فى تحول عدد كبير من الأفراد والهيئات من الاحتفاظ بودائعهم ومدخراتهم بالدولار إلى الجنيه المصرى، كما ساهم فى تدفق مبالغ كبيرة من الخارج بالنقد الأجنبى إلى مصر والاحتفاظ بها بالجنيه المصرى

للاستفادة من فروق سعر الفائدة أو لاستخدامها فى حالات الاستثمار غير المباشر فى بورصة الأوراق المالية . . . وفى الوقت نفسه أدت السياسات المالية الهادفة إلى تحقيق التوازن فى الموازنة العامة إلى تخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن تزايد القوة الشرائية النقدية وبالتالى إلى تخفيف قدر من الضغوط الواقعة على الميزان التجارى . . كما ساعدت هذه السياسات والتطورات البنك المركزى على تكوين احتياطى كبير من النقد الأجنبى تجاوزت قيمته احتياجات الاقتصاد المصرى، إذ بلغت قيمته ما يعادل الاستيراد لمدة ثمانية عشر شهرا، أى إلى حوالى ٢٢ مليار دولار، مما ساعد على خلق مناخ من الثقة والاستقرار فى سوق الصرف.

وحين تم تحقيق قدر معقول من الاستقرار فى سوق الصرف خلال فترة وزارة د/ عاطف صدقى، فإن هذا الاستقرار كان يرجع أساسا إلى أسباب ترتبط بالسياسات المالية والنقدية التى مثلت العمود الفقرى لسياسات الإصلاح الاقتصادى المتبعة، وهى سياسات يغلب عليها طابع الرغبة فى امتصاص الضغوط التضخمية والحد من الاتجاه نحو الدولرة، مما دعم الثقة وأدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية على نحو ملحوظ، كما دعم هذا الاستقرار تخفيف أعباء الديون الخارجية وزيادة المنح والقروض بعد حرب الكويت . .

وعلى الرغم من هذا الاستقرار، بقى العجز فى الميزان التجارى، بل تفاقم إلى حد ما نتيجة، مرة أخرى، لزيادة الواردات وتجمد الصادرات إلى حد كبير. ولذلك ما أن حدثت بعض التطورات التى أثرت سلبيا على بعض بنود ميزان المدفوعات ابتداء من عام ١٩٩٧، وفى مقدمتها: انخفاض عائد السياحة نتيجة أحداث الأقصر وإنخفاض تحويلات المصريين فى الخارج، التى تأثرت سلبا بانخفاض معدلات النشاط الاقتصادى فى دول الخليج والعراق وازدياد الاتجاه لتشغيل العمالة المحلية لتحل محل العمالة الوافدة، ونتيجة انخفاض التدفقات الرأسمالية وبخاصة الاستثمار غير المباشر فى بورصة الأوراق المالية، وما أن حدث ارتفاع مفاجىء فى معدلات الاستيراد نتيجة أحداث جنوب شرقي آسيا فى

آواخر عـام ١٩٩٧ ، حتى تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل هيكلى، كما سبق أن ذكرنـا ، وحتى تعرض سوق الصرف مرة أخرى إلى سلسلة من الاضطرابات وزاد الضغط على سعر الجنيه المصرى.

ونتيجة التردد وعدم وجود رؤيا متكاملة وواضحة لحقائق الاقتصاد ومظاهر ضعفه وأسبابها ووسائل علاجها، ونتيجة لعدم تكامل أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة، ونتيجة لتزايد حدة الضغط على الجنيه المصرى بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحده الأمريكية وتأثيرها على السياحة وتكاليف النقل والتأمين عالميا. . نتيجة لكل ذلك، انخفض سعر صرف الجنيه المصرى أكثر من مرة، وبما لا يقل عن ٣٠٪ من قيمته خلال ثلاث السنوات الأخيرة. . . وتدخلت الحكومة مستخدمة احتياطى البنك المركزى، واللجوء إلى الاقتراض بإصدار السندات الدولارية، ومتبعة لسياسات انكماشية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. ونجحت الحكومة إلى حد ملحوظ فى إعادة الاستقرار لسوق الصرف. . ولكنها فى شهر نوفمبر الماضى عام ٢٠٠١، لم تستطع الاستمرار فى الاعتماد على احتياطى البنك المركزى والاقتراض من الخارج، فلجأت إلى مزيد من سياسات ترشيد الاستيراد والحد منه. إلا أن جماعات الضغط لم تقبل ذلك، فعدلت الحكومة عن سياسات الترشيد للاستيراد بما أثر على الثقة، وأدى إلى عودة النظام البغيض وهو الاستيراد بدون تحويل عملة وما يصاحبه من عودة لتجارة العملة فى السوق السوداء، وأدى إلى مزيد من التخفيض لقيمة الجنيه المصرى. .

وهكذا عادت قضية سعر الصرف لتصبح مرة أخرى من أكثر القضايا الاقتصادية حساسية ولأسباب نفسية وسياسية فضلا عن الأسباب الاقتصادية.

والسؤال هو: كيف يتم التغلب على الخلل القائم فى سوق الصرف وتحقيق استقراره؟

هناك مدرستان مارستا نفوذهما فى تحديد السياسات الواجبة الاتباع: المدرسة

الأولى ترى أن تثبيت سعر الصرف هدف يتعين التمسك به، بينما ترى المدرسة الأخرى ضرورة ترك سعر الصرف ليتحدد وفقا لظروف العرض والطلب . . . ولكل مدرسة حججها، كما أن لكل مدرسة مزاياها ومخاطرها. وبين المدرستين ظهر فى الآونة الأخيرة من يدعو إلى ما يسمى بسوق الصرف المدار، حيث يسمح بتغيير سعر الصرف ولكن على نحو منظم ومدار بمعرفة البنك المركزى.

وبدون الدخول فى تفاصيل إيجابيات وسلبيات هذه المدارس، فإن أيا من هذه المدارس لم ينجح فى تحقيق هدف استقرار سعر الصرف. والسبب مرة أخرى استمرار العجز فى ميزان المدفوعات، ونشوء الخلل فى تنظيم سوق الصرف من وقت إلى آخر، فضلا عما صاحب ذلك من عدم الإتساق بين السياسات الاقتصادية المختلفة مالية ونقدية وتجارية ومن شيوع عدم الثقة ونشوء اتجاه نحو المضاربات على سعر الجنيه المصرى وتزايد حدة هذه المضاربات. . فتثبيت سعر الصرف فى حالة عجز ميزان المدفوعات وعدم ترشيد الاستيراد على نحو فعال، معناه فى الزمن القصير استمرار انخفاض احتياطى البنك المركزى واضطرار الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض وإلى اتباع سياسات انكماشية، وجميعها سياسات تمثل ثمنا باهظا، وخصوصا فى ظروف حالة الركود التى يعانيها الاقتصاد المصرى حاليا. كما أن ترك سعر الصرف لظروف العرض والطلب فى وقت تتسم فيه مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات بالانخفاض من شأنه ألآ يساهم فى تخفيض عجز الميزان التجارى على نحو فعال فى وقت تزداد فيه الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع أسعار الواردات. . .

لذلك، أصبح لزاما التفكير فى وضع برنامج لسياسات متكاملة للتغلب على الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء عدم استقرار سعر الصرف، وفى مقدمتها عدم توازن ميزان المدفوعات وعلى وجه الخصوص عدم توازن الميزان التجارى، والتغلب على الخلل فى تنظيم سوق الصرف. . . هذه السياسات المتكاملة لابد من أن تتجاوز الحلول قصيرة الأجل لتمتد إلى جذور الأزمة ولابد من أن تمتد

لتشمل مختلف جوانب السياسات الاقتصادية من سياسات نقدية وائتمانية إلى سياسات مالية وسياسات استثمار وإنتاج وتخطيط وخصخصة . . . إلخ، بحيث تتكامل هذه السياسات وتتجه بشكل متناسق لتحقيق الهدف الأساسى، وهو توازن ميزان المدفوعات وبالذات توازن الميزان التجارى فى إطار من معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى وتحقيق التنمية بمفهومها الشامل . . .

وإذا جاز لنا أن نحدد الخطوط العريضة لهذه السياسات المتكاملة فإننا نقدم المقترحات الآتية :

١ ـ من بين المدارس الثلاث المختلفة لسياسات سعر الصرف . . فإن الأكثر ملاءمة لظروف الاقتصاد المصرى بوصفه أحد الاقتصاديات النامية هو اتباع سياسات سعر الصرف المدار، وليس نظام تثبيت مطلق، أو نظام التعويم الكامل، وما يعنيه من ترك سعر الصرف ليتحدد فقط وفقا لظروف العرض والطلب، وما قد يصاحب ذلك من مضاربات وطلب الدولار بوصفه مخزنا للقيم . . إلخ . . والتحدى لنجاح نظام سعر الصرف المدار، هو الشفافية وتوافر البيانات الدقيقة والوافية وبتعبير آخر هو كفاءة إدارته وفقا لمعايير واضحة وسليمة علميا، إذ يتطلب قراءة مستمرة ومستنيرة لما يقع من أحداث وتطورات اقتصادية وسياسية، كما يتطلب القدرة على سرعة اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب.

٢ ـ أن يتم فى الوقت نفسه التفرقة بين سياسات سعر الصرف فى الزمن القصير وفورا، وسياسات سعر الصرف فى الزمن المتوسط والطويل . . وهذه التفرقة ضرورية، وإن كانت التفرقة بينهما لا تعنى عدم تطبيقهما جميعا، وفى الوقت نفسه . . .

ففى الزمن القصير، ولتفادى اللجوء إلى استنزاف احتياطى البنك المركزى وأرصدة البنوك التجارية من النقد الأجنبى أو التوسع فى الاقتراض من الخارج، ولتفادى استمرار تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على نحو كبير وعلى فترات متقاربة، فإن قدرا من الترشيد للاستيراد يصبح ضروريا،

والمرحلة، دون تجاوز. وذلك، إلى جانب استخدام الوسائل الأخرى، وهى الاحتياطى وتخفيض سعر الصرف والاقتراض على نحو مواز دون مغالاة، وعلى أن يتم ترشيد الاستيراد كما سبق أن ذكرنا باستخدام الأساليب السعرية، وعلى أن يتم تركيز الترشيد على تلك السلع غير الضرورية ودون إيقاع ضرر كبير على حركة الاستثمار والإنتاج؛ هذا القدر من الترشيد يصبح ضروريا فى الأجل القصير، بل وفورا، ليس فقط لتفادى اللجوء الى استنزاف الاحتياطى والاقتراض من الخارج على نحو واسع، والتخفيض المستمر والسريع لسعر صرف الجنيه المصرى، بل أيضا لأن الاستيراد فى ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية قد تجاوز حدود المعقول وحدود إمكانات الاقتصاد المصرى بأوضاعه الحالية، ولأن أوضاع ميزان المدفوعات قد ازدادت سوءا، خصوصا بعد أحداث ١١ من سبتمبر فى الولايات المتحدة، وضعف إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وهى البنود التى كانت تساهم بفاعلية فى سد قدر كبير من العجز المتزايد فى الميزان التجارى.

ومرة أخرى، يفضل عند ترشيد الاستيراد فى ظل نظام سعر الصرف المدار أن يتم ذلك بأساليب سعرية لتفادى الصعوبات البيروقراطية واحتمالات الفساد فى حالة اتباع الوسائل الكمية، ولتفادى الاصطدام والتعارض مع الاتفاقيات الدولية، وذلك عن طريق التخفيض المدار لسعر صرف الجنيه المصرى، وعن طريق الرسوم الجمركية.. كما أن ترشيد الاستيراد لابد له من أن ينبنى على تفاهم واضح بين البنك المركزى والجهاز المصرفى واستخدام الجهاز المصرفى بوصفه آلية لترشيد الاستيراد، مع الاتفاق على وضع القواعد والأولويات التى يلتزم بها الجهاز المصرفى فى تنفيذه لسياسات الترشيد... وحتى تتحقق بفاعلية تولى الجهاز المصرفى لهذه المهمة لابد من أن تتم إجراءات الاستيراد من خلال الجهاز المصرفى عن طريق

الاعتمادات المستندية أو بأى طريق آخر يضمن فاعلية قيام الجهاز المصرفى بهذه المهمة، ويحول دون اتخاذ قرار الاستيراد وتمويله بعيدا عن الجهاز المصرفى . . كما لابد وأن يصاحب هذا الأسلوب من أساليب الترشيد عدم السماح بإعطاء أولوية فى الاستيراد بطريق الاعتمادات المستندية أو غيرها لمن يقوم بتدبير العملة الأجنبية من خارج الجهاز المصرفى، حتى لا توجد ثغرة لعودة نظام الاستيراد بدون تمويل وما يصاحبه من تجارة العملة والمضاربة على الجنيه المصرى واضطراب سوق الصرف. . وعلى أن يصاحب كل ذلك سعى الحكومة للحصول على موافقة منظمة التجارة العالمية على ترشيد الاستيراد تطبيقا للماده ٦ من الاتفاقية.

أن ترشيد الاستيراد على النحو السابق بيانه في الزمن القصير هو الطريق الوحيد إذا أردنا أن نخرج من دائرة الركود التي يعانيها الاقتصاد المصري في الوقت الحالي دون أن نؤدي سياسات زيارة الإنفاق والقوة الشرائية المصاحبة للخروج من حالة الركود إلى ضغوط متزايدة على سعر الصرف ومعدلات التضخم.

أما فى الزمن الطويل، فإنه يتعين وضع وتطبيق برنامج واضح وحاسم لتغيير هيكل الاقتصاد نحو التصنيع من أجل التصدير، ولتشجيع الصادرات بكل الوسائل المتاحة . . فضلا عن العمل على زيادة موارد النقد الأجنبى المتحصلة من بنود ميزان المدفوعات الأخرى، وفى مقدمتها السياحة وتحويلات المصريين والاستثمارات الأجنبية . . كما لا يجوز أن تتجاهل هذه البرامج العمل على تخفيض الواردات، أو على الأقل العمل على تقليل معدلات زيادتها بوضع برنامج واع للإحلال محل الواردات، فضلا عن ضرورة وضع خطة أو تصور لهيكل قطاع الإنتاج، وبخاصة الإنتاج الصناعى، فى مرحلة الخمس أو العشر السنوات القادمة يراعى فيها تحديد الصناعات وقطاعات النشاط الزراعى التى تتمتع أو يمكن أن تتمتع منتجاتها بميزة تنافسية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية . . وأن تتجه سياسات الدولة

الاقتصادية والتعليمية والإدارية بأبعادها المختلفة على نحو متكامل تجاه تشجيع هذه الصناعات والعمل على زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، وأن تتبنى مؤسسات القطاع الخاص هذه الأنشطه، وأن تؤمن وتقتنع بجدواها.. فلنعدل قوانين الضرائب وقواعد تسعير الأراضى والكهرباء وإجراءات منح الموافقات وغيرها من الإجراءات البيروقراطية.. إلخ من أجل تشجيع هذه الأنشطه بالذات، وبما يزيد من ربحيتها وتحقيق التنمية المستدامه مع تحيز تجاه قطاع التصدير بالذات وليدعم كل من هذه القطاعات الآخر.

٣ـ يصعب فى الظروف الحالية للاقتصاد العالمى وما يتسم به من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على النسبة الغالبة من التجارة العالمية أن تحقق دولة نامية طفرة كبيرة فى التصدير دون أن تتعاون بشكل أو آخر مع الشركات متعددة الجنسية.. ولا خلاف حول وجود مخاطر عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسية، وذلك للتفاوت الكبير بين خبرة هذه الشركات وقوتها التفاوضية وخبرة المؤسسات الوطنية وخبرتها التفاوضية، ولما تتمتع به الشركات متعددة الجنسية من نفوذ سياسى فى الدولة الأم، وقدرتها على الحصول على دعم الدولة الأم فى تفاوضها مع دول العالم النامى.. ولكن ذلك لا يعنى عدم التعامل كلية، بل يمكن أن يتم هذا التعامل بقدر من الحذر والموضوعية وإيجاد مجالات وتحديد شروط تحقق المصالح المشتركة للطرفين وعلى نحو متوازن.. وهناك تجارب كثيرة فى هذا المجال، ويمكن لمصر أن تستفيد منها وأن تحظى بشروط جيدة فى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية، خصوصا إذا تم التعامل فى إطار تحرير التجارة بين الدول العربية والإفريقية، إذ تصبح السوق المصريه أكثر إغراء بسبب حرية انتقال السلع بين دول هاتين المنطقتين، أى العربية والإفريقية.

خلاصة القول، أن اتباع سياسات الأجل القصير لا يجوز أن تتعارض مع سياسات الأجل المتوسط والطويل. ولابد من أن نبدأ، ومن الآن، فى اتباع هذه السياسات جميعا على نحو متكامل لنتفادى ما تواجهه سوق الصرف فى الوقت الحالى من خلل واضطراب، وحتى نستطيع علاج جذور المشكلة ونحقق التوازن فى ميزان المدفوعات فى الأجل المتوسط والطويل، ويعود لسعر الصرف قوته واستقراره دون الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات تقييدية أو استثنائية لفترات طويلة، وعلى نحو قد يضر كفاءة الاقتصاد وتعظيم استخدام الموارد. .

سادسا: إعادة النظر فى سياسات الخصخصة بما يتفق مع الحفاظ على الأصول القائمة وزيادة الاستثمارات.

أوضحنا فيما سبق أن سياسات الخصخصة التى طبقت فى مصر منذ أوائل التسعينيات يرد عليها تحفظان أساسيان. . هما:

(أ) أنه منذ بدء تطبيق هذه السياسات توقفت الغالبية من شركات قطاع الأعمال العام عن القيام باستثمارات جديدة أو حتى استثمارات للإحلال والتجديد، وذلك دون أن تنتقل ملكية الكثير من هذه الشركات، خصوصا فى قطاعات مهمة كقطاع الغزل والنسج وقطاع السلع الهندسية، حتى الآن إلى القطاع الخاص. . الأمر الذى أدى إلى تدهور وإهلاك أصول هذه الشركات وضعف إنتاجيتها، وأفقد الاقتصاد قدرا لا يستهان به من طاقاته الإنتاجية.

(ب) أن حصيلة وعائد الخصخصة لم يتم إعادة ضخه بالكامل فى استثمارات تزيد من الطاقات الإنتاجية المتاحة، ولكن تم تعقيمه بإنفاقه على المعاش المبكر لتقليل العمالة فى وحدات قطاع الأعمال العام التى تجرى خصخصتها، أو تحويله إلى البنك المركزى لاستخدامه فى الحد من عجز

إن الأخذ بهذه التعديلات الأربعة لا يتعارض مع مبدإ الخصخصة بوصفه وسيلة لخلق قطاع خاص قوى، والانتقال إلى اقتصاديات السوق، بل على العكس فإن من شأنه أن يقوى هذا الاتجاه فى الأجل المتوسط والطويل، وذلك مع الحفاظ على أصول هذه الشركات والمساهمة فى زيادة الاستثمارات بما يحقق المزيد من الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها فى ظل النظام القائم على اقتصاديات السوق.

سابعا: تدعيم وتقوية الإدارة الاقتصادية.

عند الحديث حول الأسباب التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه ضعف، كان من أهم الأسباب إن لم يكن أولها، ما تتسم به الإدارة الاقتصادية من ضعف وعدم قدرة على اتخاذ القرار الصحيح وفى الوقت المناسب. وأوضحنا أن هذا الضعف وعدم القدرة إنما يرجع فى المقام الأول إلى أسباب سياسية، حيث لا يتمتع المسئول عن اتخاذ القرار بدعم سياسى كاف. فرئيس الوزراء والوزراء المسئولون عن رسم السياسات الاقتصادية لا يتمتعون بمؤازرة قوية من أعضاء مجلس الشعب، فهم غرباء عنهم، ومعظمهم ليسوا أعضاء بالمجلس، كما لا يتمتعون بمساندة حزبية، إذ على الرغم من انتمائهم شكلا إلى الحزب الوطنى فإنهم لا يعرفون عنه شيئا، كما لا تساندهم أجهزة إعلامية قوية، بل على العكس نجد أنهم كثيرا ما يتعرضون لحملات غير موضوعية ليس فقط من صحف الأحزاب المعارضة والصحف المستقلة، بل أيضا من صحيفة الحزب الحاكم والصحف القومية، وكثيرا ما تجد جماعات الضغط ممن تتعارض مصالحهم الذاتية والآنية مع متطلبات الإصلاح الاقتصادى وإجراءاته، فى هذه الصحف أداة للهجوم على متخذ القرار الاقتصادى والضغط عليه لإلغاء ما يتخذه من قرارات تتعارض مع مصالحهم الذاتية والآنية، وإن كانت تساهم بموضوعية وفاعلية فى علاج ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه ضعف. . .

خلاصة القول، أن اتباع سياسات الأجل القصير لا يجوز أن تتعارض مع سياسات الأجل المتوسط والطويل. ولابد من أن نبدأ، ومن الآن، في اتباع هذه السياسات جميعا على نحو متكامل لنتفادى ما تواجهه سوق الصرف في الوقت الحالي من خلل واضطراب، وحتى نستطيع علاج جذور المشكلة ونحقق التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل، ويعود لسعر الصرف قوته واستقراره دون الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات تقييدية أو استثنائية لفترات طويلة، وعلى نحو قد يضر كفاءة الاقتصاد وتعظيم استخدام الموارد..

سادسا: إعادة النظر في سياسات الخصخصة بما يتفق مع الحفاظ على الأصول القائمة وزيادة الاستثمارات.

أوضحنا فيما سبق أن سياسات الخصخصة التي طبقت في مصر منذ أوائل التسعينيات يرد عليها تحفظان أساسيان.. هما:

(أ) أنه منذ بدء تطبيق هذه السياسات توقفت الغالبية من شركات قطاع الأعمال العام عن القيام باستثمارات جديدة أو حتى استثمارات للإحلال والتجديد، وذلك دون أن تنتقل ملكية الكثير من هذه الشركات، خصوصا في قطاعات مهمة كقطاع الغزل والنسج وقطاع السلع الهندسية، حتى الآن إلى القطاع الخاص.. الأمر الذي أدى إلى تدهور وإهلاك أصول هذه الشركات وضعف إنتاجيتها، وأفقد الاقتصاد قدرا لا يستهان به من طاقاته الإنتاجية.

(ب) أن حصيلة وعائد الخصخصة لم يتم إعادة ضخه بالكامل في استثمارات تزيد من الطاقات الإنتاجية المتاحة، ولكن تم تعقيمه بإنفاقه على المعاش المبكر لتقليل العمالة في وحدات قطاع الأعمال العام التي تجرى خصخصتها، أو تحويله إلى البنك المركزي لاستخدامه في الحد من عجز

إن الأخذ بهذه التعديلات الأربعة لا يتعارض مع مبدإ الخصخصة بوصفه وسيلة لخلق قطاع خاص قوى، والانتقال إلى اقتصاديات السوق، بل على العكس فإن من شأنه أن يقوى هذا الاتجاه فى الأجل المتوسط والطويل، وذلك مع الحفاظ على أصول هذه الشركات والمساهمة فى زيادة الاستثمارات بما يحقق المزيد من الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها فى ظل النظام القائم على اقتصاديات السوق.

سابعا: تدعيم وتقوية الإدارة الاقتصادية.

عند الحديث حول الأسباب التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه ضعف، كان من أهم الأسباب إن لم يكن أولها، ما تتسم به الإدارة الاقتصادية من ضعف وعدم قدرة على اتخاذ القرار الصحيح وفى الوقت المناسب. وأوضحنا أن هذا الضعف وعدم القدرة إنما يرجع فى المقام الأول إلى أسباب سياسية، حيث لا يتمتع المسئول عن اتخاذ القرار بدعم سياسى كاف. فرئيس الوزراء والوزراء المسئولون عن رسم السياسات الاقتصادية لا يتمتعون بمؤازرة قوية من أعضاء مجلس الشعب، فهم غرباء عنهم، ومعظمهم ليسوا أعضاء بالمجلس، كما لا يتمتعون بمساندة حزبية، إذ على الرغم من انتمائهم شكلا إلى الحزب الوطنى فإنهم لا يعرفون عنه شيئا، كما لا تساندهم أجهزة إعلامية قوية، بل على العكس نجد أنهم كثيرا ما يتعرضون لحملات غير موضوعية ليس فقط من صحف الأحزاب المعارضة والصحف المستقلة، بل أيضا من صحيفة الحزب الحاكم والصحف القومية، وكثيرا ما تجد جماعات الضغط ممن تتعارض مصالحهم الذاتية والآنية مع متطلبات الإصلاح الاقتصادى وإجراءاته، فى هذه الصحف أداة للهجوم على متخذ القرار الاقتصادى والضغط عليه لإلغاء ما يتخذه من قرارات تتعارض مع مصالحهم الذاتية والآنية، وإن كانت تساهم بموضوعية وفاعلية فى علاج ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه ضعف. . .

لقد شاهد التاريخ الحديث للاقتصاد المصرى، ومنذ بداية سياسات الانفتاح والتوجه إلى اقتصاديات السوق، ثلاث محاولات جادة وفعالة لعلاج ما يواجهه الاقتصاد من أوجه ضعف، ولكن لم يكتب لأى منها الاستمرار، وتعرضت للإلغاء بعد صدورها لاصطدامها بمصالح جماعات الضغط الذاتية والآنية، ونتيجه لقدرة جماعات الضغط على تحريك الإعلام لتأييد موقفهم. . . فهناك قرارات د/ القيسونى عام ١٩٧٧ لإصلاح الجوانب المالية والنقدية والتى ألغيت فور تحرك بعض القوى المناوئة للحكم مستغلة فى ذلك عواطف الجماهير. . . ثم هناك قرارات ٥ من يناير عام ١٩٨٥ لإصلاح سوق الصرف ورفع كفاءة الجهاز المصرفى وفاعليته، وذلك بإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وقصر التعامل فى النقد الأجنبى على الجهاز المصرفى الذى لابد وأن يتحمل مسؤلياته بشفافية وموضوعية، ولكنها مرة أخرى تم إلغاؤها تحت ضغط تحالف تجار العملة والمستوردين وبعض رجال البنوك، خصوصا بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الأجنبية، وبدعم واضح من أجهزة الإعلام. . . وأخيرا هناك قرارات البنك المركزى فى نوفمبر الماضى عام ٢٠٠١، والتى ألغيت قبل أن تتاح لها الفرصة للتطبيق، ومرة أخرى تحت تأثير جماعات الضغط من المستوردين. . . إلخ. . . ولعل الأخطر مما تقدم أن يجد المسئول عن اتخاذ القرار الاقتصادى نفسه وقد ضحى به. . كبش فداء. . أو عروس النيل. . لمثل هذه الحملات المغرضة، واستجابة لمصالح جماعات الضغط. . .

إن مثل هذه الحقائق والتجارب لا يمكن أن تستقيم مع الرغبة فى وجود إدارة اقتصادية قوية قادرة على اتخاذ القرار الاقتصادى الصحيح وفى الوقت المناسب، وتستهدف أساسا الصالح العام، دون خشية من جماعات الضغط. . . ومن ثم، يتعين البحث عن وسائل تقوية ودعم قدرات الإدارة الاقتصادية. . . وكما سبق أن ذكرنا، فإن مصر تتمتع بقوة بشرية تفضل ما

القائمين على تنفيذها وجديتهم . . وتتأكد أهمية هذا الشرط بصفة خاصة، وكما سبق أن ذكرنا، فى ظل النظام القائم على اقتصاديات السوق، حيث يعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على درجة استجابة أبناء المجتمع لها، خصوصا أصحاب قرار الاستثمار من القطاع الخاص، وهذه الاستجابة لا يمكن أن تتم على النحو وبالقدر المطلوب إلا إذا توافرت الثقة . . وكما سبق أن ذكرنا أيضا، فإن الثقة قد ضعفت فى السنوات الأخيرة . . وإن شيوع عدم الثقة أصبح من أهم أوجه الضعف التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . . وكما يؤكد الكثيرون من رجال السياسة والاقتصاد فى مصر، فإن الطريق إلى عودة الاقتصاد المصرى للانطلاق يتطلب أولا، بل وثانيا وثالثا، وقبل اتخاذ أى إجراء آخر استعادة الثقة وتنميتها . . .

والسؤال هو: كيف يتم استعادة الثقة وتنميتها ؟

إن نقطة البداية فى استعادة الثقة أن تتسم مواقف وسياسات الحكومة بالشفافية والصدق . . وهذا يتطلب أن تتأكد الحكومة من صحة ما تنشره من بيانات، وأن تأتى تصريحات السيد/ رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء وكبار المسئولين عن السياسات الاقتصادية متفقة مع ما ينشر من بيانات صحيحة؛ ومن ثم نتفادى ما قد يحدث من تناقض وتضارب فيما ينشر من بيانات من مختلف الوزارات، بل ومن الوزارة الواحدة فى أوقات وظروف ومناسبات مختلفة . . .

ويرتبط بشفافية وصدق مواقف وسياسات الحكومة أن تتأكد جدية الحكومة فى معالجة القضايا الاقتصادية. وهذا يتأتى من تعرف الحكومة على أوجه الضعف وأسبابها، وأن يكون لديها الشجاعة للاعتراف بها، ثم تعقب ذلك بالإعلان عن برنامج للعلاج والتغلب على أوجه الضعف وأسبابها . . وأن يتم مناقشة برامج العلاج والإصلاح على أوسع نطاق

لقد شاهد التاريخ الحديث للاقتصاد المصرى، ومنذ بداية سياسات الانفتاح والتوجه إلى اقتصاديات السوق، ثلاث محاولات جادة وفعالة لعلاج ما يواجهه الاقتصاد من أوجه ضعف، ولكن لم يكتب لأى منها الاستمرار، وتعرضت للإلغاء بعد صدورها لاصطدامها بمصالح جماعات الضغط الذاتية والآنية، ونتيجه لقدرة جماعات الضغط على تحريك الإعلام لتأييد موقفهم. . . فهناك قرارات د/ القيسونى عام ١٩٧٧ لإصلاح الجوانب المالية والنقدية والتى ألغيت فور تحرك بعض القوى المناوئة للحكم مستغلة فى ذلك عواطف الجماهير. . . ثم هناك قرارات ٥ من يناير عام ١٩٨٥ لإصلاح سوق الصرف ورفع كفاءة الجهاز المصرفى وفاعليته، وذلك بإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وقصر التعامل فى النقد الأجنبى على الجهاز المصرفى الذى لابد وأن يتحمل مسؤلياته بشفافية وموضوعية، ولكنها مرة أخرى تم إلغاؤها تحت ضغط تحالف تجار العملة والمستوردين وبعض رجال البنوك، خصوصا بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الأجنبية، وبدعم واضح من أجهزة الإعلام. . . وأخيرا هناك قرارات البنك المركزى فى نوفمبر الماضى عام ٢٠٠١، والتى ألغيت قبل أن تتاح لها الفرصة للتطبيق، ومرة أخرى تحت تأثير جماعات الضغط من المستوردين. . . إلخ. . . ولعل الأخطر مما تقدم أن يجد المسئول عن اتخاذ القرار الاقتصادى نفسه وقد ضحى به. . كبش فداء. . أو عروس النيل. . لمثل هذه الحملات المغرضة، واستجابة لمصالح جماعات الضغط. . .

إن مثل هذه الحقائق والتجارب لا يمكن أن تستقيم مع الرغبة فى وجود إدارة اقتصادية قوية قادرة على اتخاذ القرار الاقتصادى الصحيح وفى الوقت المناسب، وتستهدف أساسا الصالح العام، دون خشية من جماعات الضغط. . . ومن ثم، يتعين البحث عن وسائل تقوية ودعم قدرات الإدارة الاقتصادية. . . وكما سبق أن ذكرنا، فإن مصر تتمتع بقوة بشرية تفضل ما

القائمين على تنفيذها وجديتهم . . وتتأكد أهمية هذا الشرط بصفة خاصة، وكما سبق أن ذكرنا، فى ظل النظام القائم على اقتصاديات السوق، حيث يعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على درجة استجابة أبناء المجتمع لها، خصوصا أصحاب قرار الاستثمار من القطاع الخاص، وهذه الاستجابة لا يمكن أن تتم على النحو وبالقدر المطلوب إلا إذا توافرت الثقة . . وكما سبق أن ذكرنا أيضا، فإن الثقة قد ضعفت فى السنوات الأخيرة . . وإن شيوع عدم الثقة أصبح من أهم أوجه الضعف التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . . وكما يؤكد الكثيرون من رجال السياسة والاقتصاد فى مصر، فإن الطريق إلى عودة الاقتصاد المصرى للانطلاق يتطلب أولا، بل وثانيا وثالثا، وقبل اتخاذ أى إجراء آخر استعادة الثقة وتنميتها . . .

والسؤال هو: كيف يتم استعادة الثقة وتنميتها ؟

إن نقطة البداية فى استعادة الثقة أن تتسم مواقف وسياسات الحكومة بالشفافية والصدق . . وهذا يتطلب أن تتأكد الحكومة من صحة ما تنشره من بيانات، وأن تأتى تصريحات السيد/ رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء وكبار المسئولين عن السياسات الاقتصادية متفقة مع ما ينشر من بيانات صحيحة؛ ومن ثم نتفادى ما قد يحدث من تناقض وتضارب فيما ينشر من بيانات من مختلف الوزارات، بل ومن الوزارة الواحدة فى أوقات وظروف ومناسبات مختلفة . . .

ويرتبط بشفافية وصدق مواقف وسياسات الحكومة أن تتأكد جدية الحكومة فى معالجة القضايا الاقتصادية . وهذا يتأتى من تعرف الحكومة على أوجه الضعف وأسبابها، وأن يكون لديها الشجاعة للاعتراف بها، ثم تعقب ذلك بالإعلان عن برنامج للعلاج والتغلب على أوجه الضعف وأسبابها . . وأن يتم مناقشة برامج العلاج والإصلاح على أوسع نطاق

ممكن، وأن تتسم هذه البرامج بتكاملها واستنادها إلى أسس علمية وموضوعية واضحة.

إن الاطمئنان إلى صحة ما ينشر من بيانات، والحرص على عدم إصدار التصريحات المتناقضة، فضلا عن تأكد جدية الحكومة وحرية الحوار والمناقشة لما يتخذ من قرارات، تعد من العوامل المهمة لاستعادة الثقة.. أما تنمية هذه الثقة فإنها تتوقف، إلى جانب ما تقدم، على ضرورة تحقق المشاركة الديموقراطية فى رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها. وهذا أمر يرتبط بتحقيق الدعامات الخمسة التى سبق التأكيد عليها، وفى مقدمتها الدعامة الديموقراطية.

* * *

وختاما.. تلك من وجهه نظرنا هى مظاهر الضعف التى يعانيها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى.. وتلك هى أسبابها كما أشرنا.. وفى النهاية، تلك هى اقتراحاتنا للتغلب على أوجه الضعف وأسبابها.. وهنا ندعو جميع القوى ورجال الفكر إلى حوار موضوعى حول هذه المقترحات، وصولا إلى اتفاق حول ما يتعين اتباعه من سياسات موضوعية ومقبولة من غالبية أبناء هذا المجتمع، ولمساعدة متخذ القرار الاقتصادى فى أن يأتى قراره متفقا مع مصلحة المجتمع وتحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى نحو التنمية وعدالة التوزيع.

وفقنا الله لما فيه خير مصر وشعبها.

د/ مصطفى السعيد

الفهـــرس

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٥٨٠٨
الترقيم الدولى 4 - 0858 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)